وسائل التأهب
للبحث العلمي

الدكتور عقيل حسين عقيل

وسائلُ

التأهب للبحث العلمي

تأليف

أ د. عقيل حسين عقيل

القاهرة 2022م

جدول المحتويات

التأهُّب للبحث العلمي 8

تأهّبُ الباحث تطُّلعًا: 11

الموضوعيَّة تؤهِّب للبحث: 15

التأهُّب العلمي استبصارًا: 21

أهميَّة البحث العلمي: 27

وسائلُ التأهُّبِ للبحثِ العلميِّ 33

المقابلة: 33

أسس المقابلة المهنيّة: 34

شروط المقابلة: 40

أهميَّة المقابلة: 48

أنواع المقابلة: 48

1 ـ المقابلة من حيث الأسلوب: 49

أ – المقابلة المرنة: 49

ب ـ المقابلة المقنَّنة: 49

2 ـ المقابلة من حيث الهدف: 50

أ ـ مقابلة جمع المعلومات والبيانات: 50

ب – المقابلة التشخيصيَّة: 51

ت – المقابلة العلاجيَّة: 52

ث ـ المقابلة التقييميَّة: 54

3 ـ المقابلة من حيث درجة الاهتمام: 54
أ ـ المقابلة الكليَّة (العامَّة):..... 54
ب ـ المقابلة الجزئيَّة: 55
ت ـ المقابلة المتجزِّئة: 55
4 ـ المقابلة من حيث مصادر المعلومات:..... 56
أ- المقابلة الفرديَّة: 56
ب – المقابلة الثنائيَّة:..... 57
ت – المقابلة الجماعيَّة:..... 57
ث – المقابلة المجتمعيَّة: 58
5 ـ المقابلات من حيث المستوى القيمي للمبحوث: 60
أ ـ المقابلة الذَّاتيَّة: 60
ب. المقابلة التطلُّعيّة:..... 62
ت ـ المقابلة الموضوعيَّة: 63
ميز المقابلة: 68
المآخذ على المقابلة:..... 69
الملاحظة 70
أهميَّة الملاحظة: 72
* أنواع الملاحظة من حيث دور الباحث:..... 73
1-الملاحظ غير المشارك:..... 73
2 – الملاحظ المشارك:..... 74

المشارك التَّام: 74
المشارك الملاحظ: 75
الميز والعيوب: 75
المشاهدة 77
علاقة المشاهدة بالملاحظة: 79
أهميَّة المشاهدة: 86
خطوات الملاحظة والمشاهدة: 87
الميز والمآخذ على أسلوب التسجيل: 89
ميز الملاحظة والمشاهدة: 90
المآخذ على الملاحظة والمشاهدة: 91
أنواع الاستبيان: 96
ميز الاستبيان المباشر: 97
المآخذ على الاستبيان المباشر: 98
الثانية – الاستبيان غير المباشر: 98
استبيان البريد المرسل: 98
ميز استمارة البريد المرسل: 99
عيوب استمارة البريد المرسل: 99
الاستبيان عن طريق الهاتف: 100
الاستبيان عن طريق الصُّحف والمجلات: 102
نشر الاستبيان عن طريق الإذاعتين المسموعة والمرئيّة: 103

نشر الاستبيان وعرضه عن طريق (الإنترنت): 103
أنواع الاستبيان من حيث صياغة الأسئلة: 105
شروط الاستبيان: 107
خطوات تحفّيز المبحوثين على ملء الاستمارة: 108
التصنيف القيمي لخماسي تحليل القيم 109
ميز استخدام خماسي تحليل القيم: 110
المستويات القيميَّة للخماسي: 112
أوَّلا ـ الذَّاتيَّة: 112
ثانيًا: ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة (منطقيَّة): 124
رابعا ـ الأنانيَّة Egoism: 139
التمركزات الموضوعيَّة لخماسي تحليل القيم: 141
صدر للمؤلّف 153
المؤلّفات 154
المؤلّف في سطور 170

المقدِّمةُ

يعد مؤلَّفنا: (وسائل التأهُّب للبحث العلمي) قراءة جديدة لما يجب الأخذ به في أثناء الاعداد والإقدام على استخدام وسائل البحث العلمي الممكِّنة من جمع المعلومات أو الوقوف عندها من مصادرها الأوّلية والثانويّة وفقًا لما هو ممكن؛ كونها الميسّرة للمعرفة الموضوعيّة، سواء قلَّت أم عظُمت.

والتأهُّب حلقة من حلقات صناعة المستقبل؛ كونه الممكِّن من الفعل بعد استعداد مدفوعٍ بحيويَّة الإرادة، ومحفَّزٍ بالتهيؤ، بعد إعداد عدّة تناسب موضوع البحث أو الدّراسة، وتحقّق السَّداد تجاه النتائج المرجوة والمأمولة، وفقًا لما يبذل من جهدٍ بحثي، ووفقًا لفروض أو تساؤلات قد صاغها الباحث بموضوعيَّة.

ومن هنا يعدُّ زمن التأهُّب الزَّمن الذي لم يعد فيه شيء منقوصٌ عن متطلبات الباحث وموجبات البحث، ومن ثمَّ لم يعد هناك شيء يؤخر الباحث عن الإقدام على الفعل والتنفيذ، الذي بالأقدام عليه يصبح عمر البحث قد بدأ في النقصان، ويجعل الباحث منضبطًا في ترتيب أولويَّات بحثه.

ولأنَّ لكل موضوع أو مشكلة بحثيَّة طريقة بحثيَّة تناسبه، فكذلك لكل مشكلة بحثيَّة وسيلة موضوعيَّة تناسبها، وعندما يوفّق الباحث في اختيار الوسيلة المناسبة لمشكلة بحثه تتدلل الصّعاب أمامه أكثر فأكثر؛ ولهذا فباختلاف المواضيع تختلف الطُّرق والوسائل العلميَّة المناسبة لكلِّ خصوصيّة موضوعيَّة.

ومع أنَّ للعلوم الطبيعيَّة خصوصيَّتها العلميَّة والبحثيَّة، وللعلوم الاجتماعيَّة والقانونيَّة والإنسانيَّة بشكلٍ عام خصوصياتها، فإنَّ لكلٍّ منها وسيلة

تناسبها، وقد لا تناسب مواضيع غيرها؛ ومن هنا برزت التجربة في العلوم الطبيعيَّة، وشيء منها في العلوم الاجتماعيَّة ودراسة الجريمة، أمَّا دراسة الحالة فكان لتحليل المضمون دورٌ كبيرٌ في معرفة معطياتها وكشف عللها من خلال تصانيف تحليل القيم.

أمَّا وسيلتي: (الملاحظة والمشاهدة) فجاءت على الأهميَّة في كل العلوم والتخصُّصات، وبقي الاستبيان وسيلة رائدة في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة من علم الاجتماع إلى السياسة والإعلام والثقافة والقانون.

أ د. عقيل حسين عقيل

القاهرة

2022م

التأهُّب للبحث العلمي

الباحث عندما يتأهّب لفعل البحث يكون قد ألمَّ به إلمامًا تامًّا، أي: إنّ المتأهب يدري بما سيقدم عليه من بحث؛ فلا يتأخّر؛ ولهذا فحالة التأهّب لا تبلغ إلّا عن إرادة ورغبة، ثمّ بعد تهيؤ واستعداد ودراية بأسرار وعلل المتأهب له تفاديا للوقوع في الفشل أو الخسارة.

ولا يمكن أن تُبلغ مرحلة التأهّب إلّا إذا توافرت المعلومات الكافية لأداء الفعل البحثي؛ ولذلك يجب أن يكون الباحث على الدّراية المعرفيَّة في كلّ ما يتعلق بالموضوع المتأهّب من أجله، وإلّا سيفاجأ؛ فالتأهّب يستوجب دراية بالمتأهّب من أجله كي تُحمل المسئولية وما يترتّب عليها من أعباء.

وهنا؛ فالتأهّب يؤدّي إلى:

. التمكّن من الوقوف على أعتاب البدء الفعلي للبحث.

. التحفّز على جمع المعلومات متى ما جاءت ساعة الصّفر.

. التمكّن من المستهدف بالبحث دون تردّد.

ولأنّ للباحث المتأهّب دراية بالموضوع أو المشكل البحثي؛ فهو يعرف متى يجري تجاربه أو مقابلاته أو يوزّع استمارات استبانته. مع العلم أنَّ زمن الانتظار دائمًا مقلقٌ للمتأهّبين والمتحفّزين إلى تحقيق الأشياء أو بلوغها، حتى وإن كان لإجراء مقابلة بهدف الحصول على فرصة عمل، أو حتى وإن كان لسفرٍ وفي جيب المتأهّب للسّفر كرت الصّعود، أو حتى وإن كان أمام سلّم الطّائرة؛ فما بالك وإن كان المتأهّب ينتظر جمع المعلومات من مصادرها بوسائل يراها قد قُنِّنت لذلك.

وهنا أقول:

هناك فرق بين التأهّب الذي لا يطيق أصحابه زمن الانتظار، والتأهّب الذي يتجاوز القلق، شريطة أن يكون التأهب عن إرادة ورغبة وقناعة، ومع ذلك فلكلّ قاعدة استثناء؛ فالانتظار مقلقٌ عندما يكون وقته على حساب الرّغبة والحماس الذي يحفّز النّفس على قبول التحدّي، وقد يكون على حساب أداء الفعل؛ فالمتأهّب لا بدّ وأن يكون قد نسف جسور العودة، طال الزّمن أم قصر، وإلّا سيكون التراجع متيسرا كلّما طال زمن الانتظار؛ فخذوا حذركم أيّها المخططون وراسمو السّياسات والبحاث العاملون على إحداث النُّقلة وصُنع المستقبل.

ولذلك ينبغي أن يلحق نفس الباحث المتأهّب تأهّبٌ؛ حتى يغوص فيها عمقًا، وأن يقبل شراب المرّ وهو على ثقة أنّه لا حلوَ إلّا من بعده، وأن يثق أنّه كلّما ازدادت المرارة اقترب من ذلك المأمول حلاوة؛ فهو بالنسبة إلى الباحث لا يزيد عن كونه مرارة حيرة من بعدها تحصيل عالٍ وبلوغ مأمول كان مرجوًّا.

ومع ذلك فالباحث المتأهّب إيجابا لا يدخل في قاموسه القلق ولا يجب، فإن كان قد دخل؛ فلا يعدّ متأهّبا حتى وإن عدّه البعض متأهِّبًا، وإذا ما دخل ميادين المنافسة فلا فوز، ومن هنا تلد الخسارة خسارة، وهنا يُفقد الرّجال في غير وجهة حقّ؛ ذلك لأنّهم لم ينسفوا جسور العودة، ولم يكونوا قد تهيئوا لمواجهة القلق؛ فالقلق يجب أن يواجه قبل أيّ رحلة، وقبل أيّ مواجهة، وقبل أيّ إقدام على الفعل أو العمل البحث الذي يحدث النُّقلة.

وعليه: القلقون لا ينجزون بحثًا ولا يصنعون تاريخًا، ولا يسهمون في صناعة التقدّم، ولا يحقّقون نصرًا، ولا مقدرة لهم على دخول ميادين المنافسة الحرّة، عقولهم يملؤها القلق فلا حيز للتفكير، يبدؤون حديثا ولا يتمون حديثهم، ويبدؤون عملا ولا يلتفتون إلى تجويده، يقلقهم زمن التعليم فلا يتمون تعليمهم، ويقلهم زمن التدريب فلا يتمون تدريبهم، ويقلقهم زمن البحث فلا يتمون بحوثهم؛ فهؤلاء ومَن على غرارهم لا يعدّون من المتأهبين في شيء.

فالتأهّب مرحلة متقدّمة من الثّقة في النّفس، والثّقة بالموضوع المتهيأ من أجله، مع وافر الرّغبة والاشتياق للإقدام، وهنا نلاحظ الفارق بين قلق المتأهّب، وقلق من حُسب متأهبا؛ فقلق المتأهّب يعكس الرّغبة في دخول الميدان عملا أو مواجهة، أمّا قلق غير المتأهّب فيعكس الرّغبة في التخلّي والخيانة والانسحاب بدلًا من الإقدام ودخول الميدان، ولكن استثناء يجوز أن يكون للانسحاب تأهّبًا.

إذن: القلق حالة نفسيّة إن سيطرت على الإنسان؛ فلا توازن، وهو من أمر الحياة الاعتياديّة ويواجه الجميع، ويصعب تحدّيه، ولكن المتأهّبون متى ما تحدّوا فهم قادرون.

إنَّ البقاء على حالة القلق من عدمه يترتّب على المراحل السّابقة للتأهّب، وهنا إذا حدث القلق وأفسد صمود المتأهبين؛ فعلى البحاث الذين أعدّوا الخطط ورسموا السياسات أن يقوموا بمراجعة تلك المراحل التي سبقت التأهب، وهي:

– الإرادة: هل هي السّبب في تحفيز الإنسان إلى المشاركة أم إنّ ضغوطًا كانت مختفية من ورائها، أم إنّ المشارك كان مجاملًا لرغبة الوالدين أو رغبة من تربطه بهم علاقات خاصّة؟ فإذا كان هناك شيء من هذا؛ فلا استغراب أن يخيّب القلق أمل البحاث والمخططين وراسمي السياسات.

– التهيؤ: كونه نفسي عقلي بدني لا يكون إلّا عن فطنة ومعرفة بالمستهدف، مع إحساس بالأهمية النافعة لمن أصبح متهيأ للقيام بما يجب، وهنا؛ فإن كان الإنسان قد تجاوز هذه المحطات بحيوية الرّغبة وقبول التحدّي مع وافر الإرادة والمقدرة، بلغ حالة التأهّب الذي لا عودة عنه بأيِّ علّة من العلل، ممّا لا يجعل للقلق مؤثرًا سالبًا.

– الاستعداد: وهو الذي يُمكّن من أخذ الحيطة والحذر بتوفير ما يمكن أن يُعد ويوفّر لإنجاز الفعل أو العمل، ولكن إن لم يتمّ الاستعداد لما هو متوقّع وغير متوقّع فلا شك أن المفاجأة والاستغراب ستكون علامات في أنفس الغافلين، وهنا تكمن العلّة.

تأهّبُ الباحث تطُّلعًا:

التأهّب لا يكون إلّا بعد تهيّؤ وإرادة واستعداد، وهو مرحلة متقدّمة من أجل تنفيذ الفعل والإقدام عليه في الوقت المناسب، وهو السّاكن في كمون الحركة الظّاهرة للامتداد.

والتأهّب فطنة هو: حسابات عقليَّة وبصريّة مع شدّة الملاحظة والتربّص بأيِّ حركة أو محاولة للتمدّد في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع من قِبل من أُعدت له العدّة وتمّ التأهّب له مواجهة؛ فلتأهّب فطنة أمل تدفع إلى إنجاز ما

يترك أثرًا يُمكِن قياسه، مع قبول النتيجة من قبل الباحث المتأهّب؛ كونه عن وعي يدرك ما تأهّب من أجله بحثًا وتقصيًا.

فالتأهُّب فطنة ووعي وإلمام بما يجب في الوقت الذي يجب أن يكون فيه، والمكان المخصّص له، مع مراعاة الظرف الموضوعي من أجل سلامة التنفيذ، وسلامة المنفّذ وسلامة الوسيلة المستخدمة في البحث والتقصِّي.

والتأهّب قيمة تلفت الانتباه الفكري والعقلي لِما هو آتٍ أو متطلّع له؛ بهدف تحسين الأحوال أو إحداث النُّقلة من مستوى قيمي أدنى إلى مستوى قيمي أعلى؛ وإذا لم يتأهّب الإنسان لصناعة مستقبله فلا يمكنه صناعته، ومن يتطلّع تأهّبا لما هو مأمول ويسعى إليه عملا يبلغه غاية، وهنا يعدّ التأهّب التطلّعي مرحلة من مراحل الوعي الفكري والثقافي، فيها تمتدّ الأنا من حيّز التمركز على ذاتها، إلى مجال التطلّع تجاه الآخر الذي له من الخصوصيات التي تميّزه عن غيره، ممّا يجعل الأنا موضوعيَّةً في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع قادرة على نيل كلّ ما من شأنه أن يحُق لها الفائدة والمنافع.

فالتطلُّعيّة تُعدّ منطقة وسط بين الذاتيَّة والموضوعيَّة، وهي مجال النشاط الفكري والسّلوكي المتميّز عن (الذاتيَّة) والمتميّز عن (الموضوعيَّة)، ولكنَّه في الوقت ذاته مكوّن مشترك بين مقوّمات الذاتيّة ومقومات الموضوعيّة، ممّا جعله قاطعًا مستقلًّا بذاته في خماسي تحليل القيم[1].

وعندما تقتصر رؤى الشّخصيَّة على مكَوِّنات الذّات القيميّة، توصف بالذّاتيَّة، وعندما تستوعب تلك الرّؤى وتستوعب إلى جانبها ما ينبغي أن تقوم

[1] عقيل حسين عقيل، خماسي تحليل القيم، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2004، ص 38.

به أو تفعله وتسلكه تجاه الآخرين، حينها توصف الشخصيّة في هذه الحالة بأنّها منطقيّة أو تطلّعيّة؛ حيث تتطلّع إلى ما هو أفضل وفقًا لافتراضاتها المنطقيَّة لِما هو متوقّع أو مفترض أو متساءل عنه كما هو حال الباحث العلمي الذي يرغب في اكتشاف المزيد من العلم والمعرفة.

والمحذور الذي قد يظهر في هذه الشخصية المتطلِّعة، هو ليس كلّ ما يمكن أن يتأهّب له تطلعًا يكون بالتمام على الحقيقة المتوقّعة؛ ذلك لأنَّ المتوقّع المتطلّع إليه تأهّبا بالضرورة يحتاج إلى زمن ومبررات الإثبات أو النفي؛ ولذا فإنَّ الأحكام التي ستثبته مؤجّلة، فإذا سلكتْ الشخصية أو فعلتْ أو حكمتْ أو بحثت وفقًا لافتراضاتها؛ فقد تفعل أو تسلك خطأ، ومن ثمَّ فعليها أن تنتظر إلى أن تتبيّن حتى لا يقع الخطأ.

وعليه: فالباحث المتطلّع تأهّبًا للحقيقة بمنطق قيميّ معرفي، هو في حالة تطلّعيّة، أي: إنّه في حالة النُّقلة، من التمركز على الذّات إلى حالة الاتزان النفسي الذي يتفاعل مع متطلبات البحث العلمي.

إذن شخصيّة الباحث التطلّعيّة تأهّبًا هي الشّخصيّة المتوافقة مع موضوع البحث الذي تراه مكمن الحلول في حالة ما إذا توصّلت إلى نتائج مرضية، وعندما تتأهّب شخصيَّة الباحث لتجسيد هذا المفهوم التطلُّعي توصف بأنّها شخصيَّة متطلعة ومستواها الفكري على المنطقيّة.

ولذا فعندما لا تسيطر عاطفة الباحث أمام العقل على الفعل والسّلوك بالتمام، يُفسح أمامها مجالٌ جديدٌ للعقل والنفس، ومن ثمَّ تتأهّب منطقًا بأن يكون التفكير فيما يجب، ممّا يجعل النفس تسعى لِما يُفترض أو تميل إليه،

والميل هنا موجب؛ حيث التأهّب والتطلُّع للأفضل، الذي يحافظ على البحث وأهميّته وخصوصيَّته؛ من أجل أن يتعرّف على الجديد المفيد، وهذا لا يعني أنَّ كلّ تأهّب وكلَّ ميلٍ موجب؛ فعندما تتأهّب الشّخصية وتميل من حالة التمركز على الذات إلى حالة التخلي عن بعض من مكوناتها القيمية تصبح الشخصيّة على حالة من الإنسحابيّة؛ فتوصف في هذه الحالة بالشخصيّة الإنسحابيّة التي تتخلى عمّا يجب الأخذ به.

وعليه: فالتطلُّعية تأهّبا هي مرحلة من الوعي يُمكّن الباحث من استيعاب دوره وما يجب أن يفعله؛ حتى لا يحلّ ما يخيف محلّ ما يجب. وعندما تميل لدى الباحث كفّة المعايير العامّة بمنطق على حساب كفّة المعايير الخاصّة، فحينها يجد الباحث نفسه في اتجاه التأهُّب للموضوعيّة (السند العلمي للباحث وبحثه)[2].

ولذا فأمر التأهُّب بالنسبة إلى الباحث أمر قرار في زمن الأخذ به يُعدّ ساري المفعول في جعل وسيلة جمع المعلومات من مصادرها تحت أمره غير منقوصة، بل مُفعّلة للاستخدام متى ما شاءها.

والتأهّب بالنّسبة إلى الباحث استجماع قوّة مع وافر الانتباه وأخذ الحيطة والحذر من المفاجآت في سبيل تحقيق النّجاح أو الفوز عند القيام بجمع المعلومات، سواء أكانت عن طريق المقابلة، أم الاستبيان، أم الملاحظة، أم المشاهدة، أم عن طريق تصنيف من التصانيف القيميَّة، ويعدّ التأهّب حيويّة الإقدام على الفعل والوقوف على أعتاب ما ينبغي القيام به عملًا أو سلوكًا،

[2] عقيل حسين عقيل، الفاعلون من الإرادة إلى الفعل، القاهرة: مكتبة الخانجي، 2017م ص 253.

إنّه الأخذ بأسباب القوّة مع وافر التهيؤ والاستعداد لما يمكن أنْ ينجز، وهو إصرار مع حرارة الأمل في سبيل بلوغ الغاية ونيل المأمول.

ولهذا؛ فالتأهّب نتاج الفكرة مع اختيار ورغبة تُحفّز على الإقدام (الموجب أو السّالب) متى ما تهيأت للإقدام ظروفه، ومن ثمّ؛ فهو ولادة الحيويّة تجاه إنجاز الأهداف أو تحقيق الأغراض، أو بلوغ الغايات، أو نيل المأمولات، أي: إنّه استجماع القوّة لمواجهة المحيّر أو المستفزّ، أو من أجل إيجاد ما يشبع الحاجة ويطمئن النّفس.

فالتأهّب التفات إلى ما يجب، واهتمام بما يجب، مع أخذ الحيطة والحذر، بغاية النّجاح، وهو يدل على:

. تنفيذ قرار قد اتخذ مع معرفة تامّة بالمترتّب على تنفيذه.

. قبول تحدّي الصّعاب حتى وإن كان التأهّب انسحابًا.

. قبول المواجهة مع ما يعيق.

. إصرار وعزيمة في دائرة الممكن.

. خوف من المخيف؛ ممّا يستوجب مواجهته بدلا من تجنّبه أو الابتعاد عنه.

. يقظة تامّة بما يجب والأخذ به، وبما لا يجب وتفاديه.

الموضوعيَّة تؤهِّب للبحث:

التأهّب الموضوعي تأهّب عن حُسن تذكّر وتدبّر وتفكّر واختيار وإرادة حيث لا ضغوط سوى التأهّب لما يجب؛ فمع أنَّ التأهّب واحد لا يتجزأ، إلّا

أنَّه على السُّلّم القيمي درجاته لا تتساوى؛ فمنها التأهّب الذاتي الذي لا يتعدّى الروابط الاجتماعيّة، ومنها التأهّب التطلّعي المحتوي للذات والمتطلّع لكلّ ما لم يكن على حِسابها، ومنها التأهّب الإنسحابي الذي فيه تتخلّى الشّخصيّة عن بعض القيم المفضّلة لدى أفراد المجتمع وجماعاته، ومنها التأهّب الأناني الذي يغالب الجبن فيه صاحبه، ممّا يجعل التأهّب والخوف ساكنان؛ حيث لا حركة تؤدّي إلى معرفة الحلّ أو تحقيق نتيجة موضوعيَّة.

ولذا كلّ شيءٍ عندما يتطابق مع ما يجب يكون في محلّه متطابقاً موضوعيًّا، وكلّ شيء عندما يتميّز عن غيره بما يجب، ينبغي أن يكون تميّزه في محلّه موضوعيًّا؛ ولهذا فالتنوّع والتميّز والاختلاف والتباين من الطّباع الموضوعيّة التي يجب أن تُقدّر وتُعتبر وتُحترم ويتمّ الاعتراف بها في دائرة الممكن.

وعليه تُعد الموضوعية مكوّنًا قيميّا استيعابيًّا تندمج فيها المعارف الإنسانيّة والعلوم والثقافات التي تحتوي الأنا وتستوعب الآخر، وتنتج أفعالا وسلوكيات تؤدّىَ من قِبل الجميع بإرادة، وتكوّن منظومة قيميّة ذات أبعاد ومرامٍ إنسانيَّة خالية من التعصّب والتحيّز الذي إن حدث كان على حساب البحث العلمي الممكّن من المزيد المعرفي، والممكّن من النهوض والتقدم وإحداث النُّقلة ارتقاءً.

ولذا فإنَّ الموضوعيَّة مرحلة وعي متقدّم على مستوى الثَّقافة والفكر الإنساني والبحث العلمي؛ فهي المملوءة بالمخاوف من أجل التأهّب للحقائق المجرّدة قولًا وعملًا وسلوكًا وفعلًا؛ فلا تميل، ولا تصدر الأحكام بلا معلومات ومعارف ونتائج واضحة؛ ولهذا فالموضوعيَّة مرحلة تيقُّن ومعرفة، يتهيأ بها العقل ليتجاوز مراحل الانحرافات والميول السّالبة التي تحيد أفعالها كثيرًا أو قليلًا عن

الحقيقة، وتنحاز إلى غير ذلك، إنّها المبتعدة عن المنقوص والمتمسّكة في دائرة الممكن بكلّ فعل تام.

ولذا فإنَّ الموضوعية تتمركز دون تردّد على:

. التجرّد من رغبات الأنا وأطماعه ومصالحه الشّخصانيَّة.

. لا تعترف إلّا بما يجب، ولا تؤدّي إلّا الأفعال الواجبة السّلوك.

. تُقيّم الأنا والذّات والآخر بمنظور معياري، لا بمنظور مزاجي عاطفي ولا بمنظور شخصاني.

. السّلوك والأفعال الحضاريَّة المتماثلة مع الثَّقافة المستوعبة لكلِّ خصوصيّة.

وعليه: فإنّ التأهّب الموضوعي يحقّق الشّخصيّة المتوازنة معرفة؛ كونها تعتمد على قوّة البصيرة التي تمكّنها من معرفة الحقيقة، وتميّزها عن غيرها من الأنفس، {بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ}3؛ فالبصيرة قوّة عقلية واعية يتبيَّن من خلالها الإنسان الموضوعي معرفة ما يجب وما لا يجب، وعندما يسلك لا يتردّد؛ لثقته فيما يفعل أو يسلك عن معرفة سبقتها متأهبات صائبة.

إذن: الموضوعية يملؤها التأهّب والأمل لا يفارق أهلها من أجل إظهار الحقيقة مهما اختلف الزّمان والمكان والثّقافة أو الدّين والعرف؛ فالحقيقة واحدة سواء أكانت ذات مؤثِّر سالب أم ذات مؤثّر موجب؛ فالكذب حقيقة

---

[3] القيامة 14، 15.

والصّدق حقيقة، والنفاق والرّفض والتمرّد حقائق كغيرها من الحقائق، والموضوعيّة هي قول الحقيقة وفعل الحقيقة، وفي المنطق الموضوعي ليس عيبًا أن يقال للكاذب: كاذبٌ، وللسّارق: سارقٌ وللصّادق: صادقٌ، بل العيب ألَّا يقال ذلك حقيقةً. هذه هي الموضوعية كحقيقة لا تتبدّل ولا تتغيّر مهما تغيّر الزّمان والمكان أو تغيّرت وجهات نظر الأفراد وتبدّلوا نتيجة تعرّضهم إلى مؤثّرات ومتغيّرات من الدّاخل أو من الخارج، ومع ذلك في كثيرٍ من الأحيان في مجتمعاتنا تُعرف الحقيقة ولكنَّها لا تقال، والذي يهمنا هنا هي موضوعيّة الباحث الذي إن أخلّ بها فقد حجّة بحثه، وأضاع نتائجه، وخسر المعركة.

وفي الموضوعية ينطبق الحكم على المحكوم، حيث تطابق المعطيات المثبتة بالملاحظة أو المشاهدة، وإذا لم ينطبق الحكم على المحكوم؛ تصبح الحالة المحكومة تحسّ بالظلم؛ فترفض وتطالب بالنقض، وإلّا ستتمرّد وتثور بأسباب التأهّب والخوف من مصدر الظلم؛ ولذا عندما يتطابق الحكم أو الفكرة مع الواقع تسود الموضوعية؛ فتصبح سلوكًا أو فعلًا ماثلًا إثباتًا وليس افتراضًا.

وعليه: عند إجراء الدراسات والبحوث العلمية لظاهرة أو مشكلة ما يطلب البعض من الباحث موضوعيًّا أن يتجرّد من خصوصيَّته الاجتماعيّة والدينيّة التي بها يتميّز عن غيره؛ لكيلا يتأثّر بها عاطفيًّا على حِساب موضوعية البحث العلمي، ولكن إذا كان الأمر كذلك، هل تُعدّ الخصوصيّة عيبًا علميًّا يجب تلافيه، أم إنّها تُعدّ ميزة علميَّة ينبغي ألَّا تُهمل بالبحث الموضوعي؟

أقول:

إذا كانت الخصوصيّة ذات تأثير سلبي على إظهار الحقائق (هي كما هي)، من دون شكّ هي عيب لا علاقة للعلم بها؛ فالعلم تجريد الحقائق ممّا يعلق بها، وليس تلبيس الحقائق بباطل؛ ولذا فإنَّ البحث العلمي الموضوعي، هو الذي يتدارك الخصوصيَّات بالبحث دون أن يهمل شيئًا منها، ولكن البعض الذي يدّعي الموضوعيَّة أو يودّ لها أن تكتسي بما ليس فيها، هو الذي يُعدُّ في حقيقة أمره خارجًا عنها، فتلحقه الإشارات ولا يستطيع إلحاق الآخرين بإشارة منها.

ولأنَّ للخصوصيَّة دلالة ومعنى؛ لذا لقد خُلقنا عليها، ممّا جعل بصمات الجميع لا تتساوى ولا تتطابق مع الجميع؛ فلكلٍّ خصوصيّته التي خُلق عليها دون غيره؛ مصداقًا لقوله تعالى: {وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ}[4].

إذن فإنْ كانت الخصوصيَّة من صُنعنا، فقد يكون العيب فيها، وإنْ كانت من صُنع صانعنا خلقًا؛ فكيف يمكن لأحدٍ أنْ يتخلّص منها؟

وعليه فالموضوعيّة هي أن تُقدّم الحقائق كما هي لا كما ينبغي أن تكون عليه؛ ذلك لأنَّ ما ينبغي أن تكون عليه هو المطلب، وستظلّ الحقيقة كامنة في الموضوعيّة إلى أن يتحقّق ذلك المطلب الذي يُقدِّمها موضوعيًّا (هي كما هي).

[4] الأنعام: 94.

ومن ثمَّ فالحقيقة علميًّا هي كشف الزّيف عن المعلومة، سواء أكانت هذه المعلومة صادقة أم كاذبة، فينبغي أنْ تُقدَّم (هي كما هي)، ولا تُقدّم كما يودّ البعض أن يقدّمها بما هي ليس عليه موضوعيًّا.

ولإزالة الغموض عن الموضوعيّة وما يعلق بها من لبسٍ، ينبغي أن نفرّق بين التزام الباحث بخطوات البحث العلمي في أثناء تقصي المعلومات والبيانات التي تعكس حقيقة الموضوع، وشخصانيَّة الباحث وأنانيَّته التي لا تعكس حقيقة الموضوع؛ ولذلك التزام الباحث بدينه وتحيّزه إليه هو حقّ لا يعدّ عيبًا، بل العيب أن لا ينحاز إليه باعتباره الحقّ، وعلينا في مثل هذه الحالة أن نميّز بين الدّين كموضوع وسلوك البعض، وبخاصّة الذين ليس لهم علاقة بالموضوع؛ ولهذا فمن الموضوعيّة أن يتميّز موضوع الباحث المسلم عن موضوعات غيره من البحاثة غير المسلمين عندما يكتبون عن الدين الإسلامي، وفي مثل هذه الحالة لسائلٍ أن يسأل:

. من هو الباحث الموضوعي يا ترى؟

أقول:

في اعتقادنا سيكون الباحث المسلم أكثر موضوعيّة من غيره عندما يتعلّق موضوع البحث بالدّين الإسلامي، ويكون المسيحي أكثر موضوعيّة من غيره عندما يكون الموضوع قيد البحث يتعلّق بالمسيحيّة، وهكذا يكون الباحث اليهودي أكثر موضوعيّة عندما يتعلّق أمر البحث بالدّين اليهودي؛ ولذا فالباحث المسلم عندما يكتب عن دينه (الإسلام) يُفترض أن يكون هو الأقرب إلى المعلومة الصّادقة من الكاتب غير المسلم، وهكذا حال الباحث الكنفوشي،

أو البوذي، أو الهندوسي عندما تكون مواضيع البحوث ذات علاقة بأديانهم ومجتمعاتهم؛ فكلّ منهم يُفترض أن يكون موضوعيًّا عندما يتعلّق موضوع البحث بدينه أو مجتمعه، وهكذا هي الموضوعيّة من يتهيأ لها يصبح متّصفًا بها، ومن لا يتأهّب لها فلا إمكانيّة.

التأهُّب العلمي استبصارًا:

الاستبصار العلمي قيمة تُظهر مدى الانتباه عن وعيٍ وإدراك وتبيّن لِما هو مُبصر فيه؛ ممّا يجعل المستبصر قادرًا على أن يميّز بين الشيء الدّقيق وما هو أدقّ منه؛ فالتبصُّر إلى جانب كونه قيمة حميدة، هو ضرورة بحثيَّة من أجل التدبّر والتذكّر والتفكّر؛ كي يتمّ تحقيق الأهداف وبلوغ الغايات ونيل المأمول من بعده. والصّفة التي يستمدّها الباحث العلمي من التبصّر هي الاستبصار، ممّا يجعله مستبصرًا في أمر بحثه وما يتعلّق به من أمر.

وعليه فالباحث المتأهّب بصرًا وبصيرة هو الذي يتمكّن من بلوغ غاياته ونيل مأمولاته، وهو الذي يتبيَّن الأمر قبل الخوض فيه، إنّه الذي يتعلّم ويعلم، ويعرف ويتعرَّف، ثمّ يَقدم ويفعل؛ فالمستبصر المتأهّب هو النّاظر إلى الأشياء بعين الحقّ؛ فلا ينكر شيئًا ولا يتعجّب من شيء؛ لأنّ الله بكلّ شيء عليم، وعلى كلّ شيء قدير.

وهو الذي يتيقّن أمره عن بيّنة، ويعرف ما له وما عليه، ويقدم تجاه ما يجيب عن تساؤلاته وافتراضاته، وما يمكّنه من الفوز، ومن ثمّ يعدُّ قد تهيأ إراديًّا وعدّ الوسيلة البحثيَّة لذلك، ثمّ استعدّ للبحث.

ولذا يجب أن يكون المتأهّب متأهّبا في ذاته ولا ينتظر من أحدٍ أن يؤهّبه؛ فالتأهّب يرتبط بنظرة ومعتقد وخبرة ومعرفة وتعلّم المتأهّب في ذاته، أمّا التأهيب من قِبل الغير فقد يعدّه البعض لا يزيد عن كونه أداء وظيفيًّا.

ولهذا فالمتأهّب إيجابيا هو من نسف جسور التوقّف عند الحدّ الذي تمّ بلوغه، كما نسف جسور العودة إلى الخلف، ممّا يجعل أمامه خيارًا واحدًا؛ التقدّم الذي من بعده فرص التقدّم أعظم.

البحث العلمي

البحث العلمي جهود تبذل من أجل المزيد المعرفي وعيًا بما يجب وما لا يجب بهدف كشف الحقيقة وإزالة اللبس عنها والغموص، وهو التقصّي الدّقيق الممكّن من التقدّم وإحداث النُّقلة، أي: تقصي المعلومة بالمعلومة وتتبع مكامنها عند كل متغيّر من المتغيّرات التي تؤثّر فيها أو تتأثّر بها، وهو تنقيب عن الفكرة بالفكرة عندما تكون المعلومة مجرّدة، وتنقيب في الميادين عندما تكون المعلومات متجسدّة أو منعكسة في القول والفعل والعمل والسُّلوك، وتنقيب في المادّة في المعامل والمختبرات، ولكل قياساته واختباراته الموضوعيَّة، فالقيم تقاس ويقاس بها، وآراء المبحوثين والمحكّمين لآرائهم تقاس ويقاس بها، ودرجات السّرعة والحركة والامتداد والسّكون والنّمو والضّغط ودرجات التماسك تقاس ويقاس بها مقارنةً؛ ولهذا البحث العلمي يتطلَّب التحليل (تحليل المعلومة بالمعلومة والحُجَّة بالحُجَّة) فلا يتوقّف الباحث عند تجميع المعلومات المبعثرة ولو وزنت أطنانًا، بل المعلومات تستوجب التحليل؛ كي يتمكّن الباحث من معرفة المتغيّرات وأثر كل متغيّر على متغيّر آخر أو متغيّرات أخرى، وبتحليل المعلومات يتمكّن الباحث من بلوغ نتائج موضوعيَّة ليست من بُناة أفكاره الشخصيّة بل هي نِتاج التحليل الموضوعي للمعلومات التي جمَّعها الباحث من مصادرها البشريَّة، أو الوثائقية، أو جمَّعها من ميادينها.

ولأنَّه بحث علمي فهو المؤسّس على المسببات المنهجيَّة التي تتطلَّب مشكلة أو إشكاليَّة بحثية تُحيّر البحَّاث بما تتركه من أثرٍ سلبي على من يتعلّق الأمر بهم أفراد، أو جماعات، أو مجتمعات، أو شركة، أو مؤسسّات دولة، وهذه تتطلَّب من الباحث العلمي أن يصوغ لها أهدافًا واضحة وفروضًا أو تساؤلات

تحمل أبعاد مشكلة البحث في أحشائها وإلّا لن يبلغ الباحث نتائج موضوعيَّة تسهم في حل تلك المعضلة التي تمركزت إشكاليَّة أو مشكلة البحث عليها.

وللبحث العلمي وسائله أو أدواته المقنّنة والقابلة للتقنين باختلاف المواضيع والظروف المكانيَّة والزمنيَّة والموضوعيَّة (الخاصّة بالموضوع قيد البحث) فإن استخدم الباحث الوسائل المقننة كان على هداية البحث العلمي، وإن لم يستخدم ذلك فلن يكون.

وعليه: فالبحث العلمي يمتد بالمعلومة من إشكاليَّة أو مشكلة أكبر وفق فروض أو تساؤلات إلى تحليل متغيّرات المعلومات إلى بلوغ النتائج ثم إلى التفسير (تفسير النتائج وليس تفسير المعلومة) وقد يتطلَّب التفسير توصيات موضوعيَّة من الباحث للجهة التي كلفته بالبحث تتم صياغتها في التقرير الختامي للمجهود العلمي الذي قام به الباحث، أو البحَّاث؛ ليكون التقرير متضمّنًا للحلول والمقترحات حيال تلك المشكلة التي حيّرت الباحث بداية وطمأنته نهاية.

وعلينا أن نميّز بين البحث العلمي research والدراسة study؛ فكثير من البحاث يخلطون بين هذا وذاك؛ فالدراسة جهود تُبذل على واقع معروف لإظهاره وافيا بين أيدي من يتعلق الأمر بهم، وهي واسعة الامتداد في المجالات المتعددة للحالة أو الظَّاهرة أو العميل، وقد تكون الدراسة استطلاعيّة للتعرُّف على ما يشير أو يدل على وجود مواقف موجبة، أو إشكاليَّات سالبة، أو مواضيع ذات أهميَّة في دائرة الممكن، وقد تكون الدراسة تتبُّعيَّة وفقًا لخطّة مُعدّة لإنجاز أهداف من ورائها غايات إصلاحيّة أو علاجيّة بعد دراستها دراسة

وافية، مع أنَّ الدراسة واسعة المعالم وقد تُسهم في عمليات الإصلاح الاجتماعي والنفسي والاقتصادي فإنَّها في مُعظم الأحيان لا تُضيف الجديد، فهي تُمكِّن من التعرُّف على ما هو كائن، وقد تدفع إلى إصلاحه أو إصلاح بعض منه (بعض مما فسدّ أو انحرف).

وتحتوي الدراسة الموضوعيَّة خمس عمليات مهنيَّة هي: (علميَّة جمع المعلومات، وعمليَّة تحليل المعلومات، وعلميَّة تشخيص الحالة، وعلميَّة العلاج، وعلميَّة التقويم).

وتتصف الدراسة بالشموليّة من حيث الموضوع، والزَّمان، والمبحوثين؛ فمن حيث الموضوع تمتدّ لتشمل المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والنفسي والذوقي والثقافي، ومن حيث الزَّمن فهي لا تغفل عن الماضي وأهميّته، والحاضر وواقعه، والمستقبل وما يُستهدف من أجله، أمَّا من حيث المبحوثين فهي تمتدّ من حالة الفرد إلى حالة الجماعة إلى حالة المجتمع؛ ولذا فإنَّ الدراسة تهتم بمعرفة الكل وأثره على الجزء والمتجزئ وهذا ما ليس بالبحث.

البحث يتطلَّب فروضًا أو تساؤلات وإشكاليَّة تستوجب الحلّ وإلا تفاقمت وأثّرت في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع؛ ولهذا فالبحث لا يقوم به إلا متخصص ومن هم على مهارة مهنيَّة وفنيَّة، أمَّا الدراسة فقد يجريها المتخصص وغير المتخصص، والبحث يركز على متغيّرات البحث، والدراسة تتوسّع في غير ذلك؛ فهي تميل للعموم والبحث يتمركز على الخصوص.

فالبحث وبخاصة في الدراسات العليا التي تعد من قِبل الأكاديميين والبحاث يستدعي متخصصين يقومون بعمليات الإشراف؛ لتوجيه البحاث

وإرشادهم إلى ما يمكِّنهم من استيعاب منهجيّات البحث ويمكّنهم من استخدام وسائله، أمَّا الدراسة فلا تتطلَّب كل ذلك.

ولهذا؛ فالبحث research جهود تُبذل للتعرُّف على ما لم يُعرف بالتمام مسبقًا، وهو تقصٍّ دقيق وتتبُّعٍ واعٍ وفق خطّة مؤسَّسة على أهداف موضوعيَّة وفروض في دائرة الممكن؛ ولأنَّ الدراسة هي معرفة ما هو كائن، فالبحث هو معرفة ما سيكون أو ما ينبغي أن يكون.

إنَّه التتبُّع الدّقيق والتقصّي الواعي للعلاقات ذات الأثر السَّالب أو الأثر الموجب، وكشف ما ستضيفه جديدًا على الحياة الاجتماعيَّة والإنسانيَّة.

ولذا تصاغ الفروض العلميَّة للبحوث التي تستوعب الجزء المتعرَّف عليه وتتطلّع للجزء المفقود؛ حتى تكتمل المعرفة ويتم بلوغ الحقيقة المتعلّقة بموضوع البحث، مما يجعل بلوغها يؤدّي إلى الإضافة الجديدة التي لم يسبق لها وأن وجدت، وقد تكون النتائج المتوصل إليها بالبحث العلمي إضافة جديدة بكاملها وليست إضافة جزء مفقود لجزء معروف أو متوافر، وفي مثل هذه الحالات تصاغ التساؤلات بدلًا من أن تُصاغ الفروض.

وعليه: البحث العلمي يؤدّي إلى إضافة جديدة لمعرفة سابقة، وقد تكون النتائج المتوصّل إليها تصحيحًا لمعلومات سابقة أو إبطال قاعدة من القواعد التي كان يُعمل بها؛ فالبحث لأجل التعرُّف على الجديد وإضافته تطوّرًا وتقدّمًا.

ولذا؛ فإنَّ الدراسة تجرى على الشيء الموجود، والبحث جهود تبذل من أجل معرفة الشيء الغائب؛ ولهذا تجرى الدراسات لأجل التعرُّف على ما هو

كائن وتصحيح انحرافاته، مع إعطاء مؤشّرات لِما ينبغي أن يخضع للبحث الموضوعي، وتجرى البحوث لأجل الجديد وتتطلع إلى كل نافع ومفيد.

وعليه: إذا أردت أن تعرف: (ادرس الشيء الموجود، وابحث عن الشيء الغائب).

ومن ثمَّ؛ لا ينبغي أن نطلق على رسائل الماجستير والدكتوراه مسمى الدراسة، بل مسمّى البحث الذي لا يقوم به إلا مُتمكِّن ومتضلّع في طرق البحث ومستوعبٌ لمناهجه وأساليبه العلميَّة.

أهميَّة البحث العلمي:

من أهميَّة البحث العلمي: أنَّه المثري للعلوم كما أن العلوم هي المثرية للمعارف، وهذا الأمر يجعل العلوم أوسع دائرة من البحوث، والمعارف أوسع دائرة من العلوم، وتتَّضح أهميَّة البحث بإثرائه العلمي من خلال الاكتشاف وتوليد الفكرة من الفكرة، وتطوير الكل بالجزء الذي يتولّد منه، وكذلك البرهان الذي يُقوِّي البحث العلمي بالحُجَّة والنقد البناء، ويخرجه من دوائر السّكون ليُحدث النُّقلة ويمتد إلى صناعة المستقبل الأفضل والأجود والأحسن.

وترتبط أهميَّة البحث العلمي بمدى توافر الاطمئنان للبحث والباحث، أي: توافر المناخ اللائق الذي يطمئن نفوس الباحثين ويُحفِّزهم على الإنتاج العلمي؛ لأنَّ العلم كنوز، والبحث هو التفتيش عنها، والبحث من دون اطمئنان لا يُمكِّنُ الباحث من اكتشافها نتيجة الشّكوك والمخاوف.

وعليه: إنْ أردنا للبحث العلمي أهميَّة فعلينا أن نوفِّر المناخ اللائق للبحاث لتطمئن أنفسهم لصناعة المستقبل الأفضل والأنفع والأفيد، وعلينا بتوفير

إمكاناته المتعدّدة والمتنوّعة ماديَّة وبشريَّة، وعلينا باستيعاب الآخر الذي يتقدّم في ميادين البحث العلمي، وعلينا بالانفتاح عليه بما لا يؤثّر سلبيًّا على فضائلنا وقيمنا الحميدة، هذا إذا أردنا أن نوطِّنَ علمًا في بلداننا، أو إذا أردنا أن نُحدِثَ النُّقلة التي بها تتمكّن بلداننا من دخول ميادين المشاركة والمنافسة العلميَّة التي يخوضها بحاث العالم.

ومع ذلك فالدّول المتقدمة تخشى أهميَّة البحوث العلميَّة التي تقوم بها الدّول المتخلفة؛ لكي لا تشاركها كنوز العلم فتشكل خطورة عليها؛ وذلك لمعرفتهم أنَّ البحث العلمي يؤدّي إلى الاكتشاف والاختراع الذي يجعل من المتخلف متقدّمًا ومنافسًا، وقد يصبح مصارعًا لمن كان سببًا في تخلّفه؛ ولهذا فالدول المتقدّمة لا تود لغيرها من الدّول أن تكون قويَّة مثلها؛ حتى لا تستوقف توسعها الاقتصادي والسياسي العسكري، أو أن تشكل خطورة عليها؛ ولذا تتَّضح أهميَّة البحث العلمي بتوفير الاطمئنان لا بتوافر الخائف والمخيف؛ وذلك لأنَّ الخائف لا يمكن أن يكون باحثًا أو مخترعًا، بل الذين تطمئن نفوسهم هم الذين يبحثون ويسعون لنيل الفوائد العلميَّة، وهم الذين يبحثون من أجلهم والآخرين؛ ولهذا فالبحث العلمي وإن قام به باحثٌ فثماره تُقطف للجميع.

وإذا أردنا أن نتعرَّف على أهميَّة البحث العلمي فعلينا بتوفير:

1 ـ مصادره والغوص في متونها.

2 ـ مراجعه ودراستها.

3 ـ أدواته ومعرفة استخدامها.

4 ـ معامله وجودة إدارتها.

5 ـ مختبراته وتوظيفها لتأهيل البحاث والبحاث المساعدين.

6 ـ ميادين التجريب التي فيها تتجسدّ الحقائق أو تُرفض بموضوعيَّة.

7 ـ تقنيته التي تتطلَّب استيعابًا وافيًا من قبل القائمين عليها والمتدرّبين والدّارسين والمتعلّمين.

ومن أهميَّة البحث العلمي: أنّه يُسهِمُ في تقدّم الأفراد والجماعات والمجتمعات، ويجعل للدّول المتقدّمة مكانة وهيبة، ومن أجل هذه الأهميَّة ينبغي أن تتوافر له الظّروف الموضوعيَّة الخاصّة بكل موضوع أو مشكلة بحث.

وكذلك ينبغي أن تتوافر له الظّروف المكانيَّة والزَّمانيّة المناسبة لنجاحه، وأن يتوافر للباحث خلوة علميَّة فيها يتمكّن من التحكّم في متغيّرات المشكلة البحثيَّة، وفيها يتمركز فكره ووعيه وانتباهه على أثر كل متغيّر من المتغيّرات التي يحلل عناصرها في علاقات مع متغيّرات أخرى قد تكون دخيلة، وقد تكون متداخلة، وقد تكون تابعة للمتغيّرات المستقلة، والخلوة العلميَّة تتطلَّب تهيئة الجو المناسب للباحث بحيث يكون مهيّأ للبحث، لا مشاغل له، ولا همَّ له إلّا البحث، والباحث العلمي المبدع يؤمن بأن باب الازدياد العلمي مفتوحٌ أمام البحاث، فيبحث وهو مؤمنٌ بقوله تعالى: {وَقُلْ رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا}[5]، والخلوة العلميَّة تختلف عن خلوة المغارات التي ينتظر أصحابها من السّماء أن تدر عليهم اللبن كما يعتقدون، ونسوا قوله تعالى: {وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ

[5] طه 114.

تَعْمَلُونَ}[6]، وقوله تعالى: {أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}[7]؛ ولهذا تختلف الخلوة العلميَّة عن خلوة البكاء والتضرُّع لغير الله الذي أمر بالعلم والعمل؛ فالأولى ميدان علمٍ وعمل، إنتاجه يراه الله عزَّ وجلَّ ويراه المؤمنون؛ ولهذا فخلوة الباحث هي مكان إدرار تفكيره، واستنباط معارفه واستعاب إلهاماته، أمَّا الثانية فمغارة كسل وبكاء لا إنتاج لها إلَّا الدّموع والإهمال.

وبطبيعة الحال لا أقصد بذلك الذين يذكرون ربّهم قيامًا وقعودًا وعلى جنوبهم، وهم كذلك يسبِّحونه قبل طلوع الشّمس وقبل الغروب، شاكرين له الحمد على ما أحاطهم به من نعمة، بل أعني الذين يتكئون على جرفٍ هَارٍ فليس له بدٌّ إلَّا الانهيار؛ مصداقًا لقوله تعالى: {أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَإِنَّهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}[8].

ومن أهميَّة البحث العلمي: ألَّا يوضع سقفٌ للتفكير الإنساني، والسّقف الذي أعنيه هو وضع كلمة (ممنوع) وكلمة (توقّف) أمام المبدعين والمفكرين والبحَّاث، التي تجعلهم يائسين في مكانهم يراوحون لا تقدّم ولا إبداع، فهكذا حال المجتمعات المتخلفة؛ يطلب منها أن تسير إلى الأمام دائمًا، ودائمًا يضعون أمامها إشارة قف، فكيف يمكن لها أن تتقدّم والطريق من أمامها مسدُودٌ؟ وفي

---

[6] التوبة: 105.

[7] سبأ: 11.

[8] التوبة: 109.

مثل هذه الحالات يصبح البحَّاث كمن تُضرب له إبرة تنويم لتخدّره ويطلب منه أن يسهر مع السَّاهرين، أو أنْ يشترك في سباق ضاحية وينتظر منه الفوز.

ومن أهميَّة البحث العلمي في المجالات الاجتماعيَّة والنفسيَّة: أن يبدأ الباحث مع المبحوث أو المبحوثين من حيث هم؛ من أجل أن يصل بهم إلى ما ينبغي أن يكونوا عليه.

ومن أهميَّة البحث العلمي أيضًا: قبول التعامل مع ما هو كائن، والتعرّف عليه؛ من أجل اكتشاف أسراره وكسب فوائده.

ومن أهميَّة البحث العلمي: الحيادية؛ ولذا فإن كان هناك انحيازٌ فهو من الباحث أو الموظف للنتائج البحثيَّة التي تحقّقت على أيدي الباحث، أمَّا البحث فلا انحياز فيه، أي: إنَّ البحث لا يسيطر على أحدٍ، بل الذي يسيطر بما وصل إليه الباحث من نتائج هو ذلك الإنسان الموظف لتلك النتائج المحايدة؛ ولأنَّ من طبيعة البحث العلمي الحياديَّة فلا يجب على أحد الانحياز والاحتكار.

وعليه: الذين يعتقدون أنَّ البحث وسيلتهم في السيطرة على الطبيعة مخطئون، ونسوا أنَّ هذه المهمّة ليست من مهمة المخلوق، بل من مهمة الخالق جلَّ جلاله، ومهما عمل الإنسان على الأرض لن يستطيع أن يغيّر مسارها، فإن بحث في الطّاقة الشمسية ومهما بحث فلن يستطيع أن يغير مواقيت شروق الشمس وغروبها، وعلى الرغم أنّنا عرفنا الصّواعق، وعرفنا الزلازل، وعرفنا أسبابها واكتشفنا إمكانيّة تفادي مخاطرها وما زلنا نبحث ونحاول أن نكتشف الكثير، فإنَّنا لم نستطع السيطرة عليها؛ ولهذا فلن يضمن لنا أيّ مخلوق عدم ظهورها

من جديد، إلّا أنّنا نعرف واثقين بأنّ الذي يعلم ذلك هو الذي خلقها وخلق الذي يبحث فيها، قال تعالى: {إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا}[9].

ومن أهميَّة البحث العلمي: مواكبة التغيّرات المستمرّة مما يُيسِّرُ التعامل مع كل جديد بموضوعيَّة.

ومن أهميَّة البحث العلمي: أنَّه يضيف الجديد النافع والاستمرار في إضافته بما يُفيد الأفراد والجماعات والمجتمعات.

ومن أهميَّة البحث العلمي: أنَّه يُثري المكتبات مما يُيسِّرَ العلوم والمعارف بين أيدي المتعلمين والباحثين في المدارس والمعاهد والجامعات والأكاديميّات البحثيَّة.

ومن أهميَّة البحث العلمي: الإسهام في حلّ الإشكاليَّات والمعضلات والمشاكل التي تواجه الإنسان في المجالات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة والنفسيَّة والثقافيَّة والذوقيَّة.

ومن أهميَّة البحث العلمي: تحقيق أدوات التطوُّر وتقنياته وفك اللبس والغموض الذي يصاحب ظاهرة من الظواهر الاجتماعيَّة أو الطبيعيَّة، وتفادي المترتّبات السلبيَّة التي تنجم عن ذلك.

ومن أهميَّة البحث العلمي: أنَّه يُمكِّن من كشف الأخطاء، ويُمكِّن من معالجتها وإيجاد الحلول، أو التعرّف على المؤشّرات التي إن لم ينتبه إليها قد تؤدّي إلى مشكلة كما هو حال البحث باستخدام العيّنات المتعدّدة والمتنوّعة

[9] الزلزلة: 1 – 5.

التي نتائجها دائمًا تُعطي مؤشّرات إلى ظاهرة قد تحدث إن لم تعالج الأسباب التي تم اكتشافها من خلال البحث الذي أجري على عيّنة من الأفراد أو الجماعات.

ومن أهميَّة البحث العلمي: يُحسِّن الأحوال السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والنفسيَّة والثقافيَّة والصحيَّة والتعليميّة والتربويّة، وهكذا يُحسِّنُ كلّ حال في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع[10].

وسائلُ التأهُّبِ للبحثِ العلميّ

وسائل البحث العلمي هي التي تمكِّن البُحَّاث من المستهدفين بالبحث وجمع المعلومات من مصادرها، سواء أكانت مكتوبة وموثَّقة، أم إنَّها من خلال المقابلات، والاستبيانات، والملاحظات، والمشاهدات، ووسائل التصانيف المعتمدة. وهذه لا تتم إلَّا عن إرادة وبعد تهيؤ، واستعداد وتأهب، وهذه الوسائل هي:

المقابلة:

المقابلة: عمليَّة مهنيّة يتم الاستعداد لإجرائها وفقًا لأهداف واضحة ومحددة مع المبحوثين (فردًا كان أم جماعةً أم مجتمعًا) وهي إحدى وسائل جمع المعلومات والبيانات من مصادرها، تتم بين طرفين: الباحث أو الأخصائي الاجتماعي والمبحوث أو العميل أو أحد الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالحالة المبحوثة، وفقًا لموضوع محدّد، منطلقًا من أسباب ومحققًا لأهداف، كما أنَّها فن مهني يعتمد على الخبرة التي تكسب الباحث الفطنة والمهارة الممكّنة من

[10] عقيل حسين عقيل، البحث العلمي (المنهج والطريقة)، القاهرة: المصريّة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020م، ص 5 – 15.

التعرُّف على الظواهر والحالات، وتحقق نتائج ومعالجات، فيها تطرح الأسئلة حتى يتم التعرُّف على المعلومة من مصادرها، وبها تُشخَّص الحالات، وعن طريقها يتم التمكّن من العلاج المناسب المؤدّي إلى الإصلاح.

وتهدف المقابلة العلميَّة إلى التعرُّف على الظَّاهرة أو الموضوع بحثًا عن العلل والأسباب، من خلال التقاء مباشر بين الباحث والمبحوث، سواء أكان الباحث فردًا أم جماعة، وحسب علاقتهم بالموضوع، وتطرح في عمليَّة المقابلة أسئلة تهدف إلى استيضاح الحقائق من ذوي العلاقة بالحالة أو الظَّاهرة، وتشخَّص المعلومات بربط العلاقة بين المتغيّرات المستقلة والتابعة والمتداخلة؛ لكشف الأثر على شخصية المبحوث.

ولهذا؛ فالمقابلة فن مهني يعتمد على الخبرة التي تزود الباحث بالفطنة، والمهارة في التعرُّف على الظواهر والحالات، والوصول إلى نتائج ومعالجات تمكّن الفرد أو الجماعة من تأدية مهامهم وواجباتهم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة بودٍّ وحرصٍ ومحبّةٍ.

وفلسفة المقابلة التعرُّف على المواضيع والأفراد والأشياء عن كثب دون وسطاء قد يسهمون في تمييع الحقائق والمعلومات، سواء بالنقص أم الزيادة.

أسس المقابلة المهنيّة:

على الباحث الاجتماعي والطبيب الاجتماعي والنفسي مراعاة مجموعة من الأسس في أثناء إجراء المقابلات، سواء أكانت لتجميع المعلومات، أم لتحليلها، أم لتشخيص الحالة، أم للعلاج، ومن هذه الأسس الآتي:

1- تقبل أيِّ ظاهرة تحدث، وتقبل التعامل معها:

يعتمد هذا النَّوع من التقبل على أنَّ قيمة الإنسان غالية لا ينبغي التفريط فيها، أو الاستهانة بها، فكلنا نعرف أنَّ السّرقة عيب، وتناول المخدرات عيبٌ محرّمٌ، وارتكاب الجرائم عيبٌ محرمٌ، ومع ذلك نقبل التعامل مع مثل هذه الحالات من أجل تصحيحها إلى الصّواب؛ لأنّنا إذا لم نقبلها عند حدوثها فإنّنا نفقد أسس القضاء عليها، ونكون قد أسهمنا في زيادة انتشارها في المجتمع لدرجة إعجازنا عن اجتثاثها منه، ويتم تقبل الباحث للمبحوث أو المريض اجتماعيًّا بالكلمة الطيّبة، ويتقبله كما هو لا كما يحب أن يكون عليه؛ لأنَّ ما ينبغي أن يكون عليه هو الهدف الذي يسعى الباحث إلى تحقيقه أو الوصول إليه.

إذن: يعتمد تقبل الباحث للمبحوث على الكلمة الطيّبة، وتتبع مبادئ المهنة علميًّا من أجل التعامل مع كل الحالات بمراعاة الفروق الفرديَّة لكل حالة والخصوصيَّات الثقافيَّة والدّينيَّة والاجتماعيَّة، والظَّرف الزَّماني والمكاني.

ومن ثم يتم التعامل مع الحالات والأفراد الذين تجري معهم المقابلات للتعرُّف على آثار الظَّاهرة أو المشكلة على شخصية الفرد، أو الأطراف ذوي العلاقة بها.

2- عدم استغراب أيِّ سلوك شاذ قد يقع من الأفراد حتى ولو كانوا يظهرون أنَّهم قدوة حسنة:

الأفراد قد يقع منهم الفعل الشاذ، وقد يقع عليهم، والفعل الشاذ قد يقع بين الأخ وأخته، أو أمّه، أو الأب وابنته، أي: قد يقع بين المحارم في الدين الإسلامي.

ولهذا لا ينبغي أن يستغرب الباحث الاجتماعي أيَّ سلوك شاذ يقع في المجتمع؛ لأنَّ في المجتمع ضالين، ومعتدين آثمين نهاهم الله عن ارتكاب الأعمال الخسيسة والمحرَّمة ومع ذلك يرتكبونها. وعند إجراء مقابلة مع ضالٍ أو مجرمٍ أو منحرفٍ قد يلاحظ الباحث عليه ندما شديدًا (ندم من ارتكابه لفعل شاذٍّ)، وهنا قد يتساءل البعض:

. لماذا؟

لأنَّ الأفعال الشاذّة تُرتكب في حالة الغياب عن ذات المجتمع، وضمير الأمة المتكوّن من دينها وعرفها (فضائل وقيمًا)، فيكون الإنسان في غيبوبة عن معرفة ما يجب والوقوف عنده، ومعرفة ما لا يجب والابتعاد عنه.

وعند إجراء الباحث مقابلاته المهنيّة مع المنحرف يصحى ويعود إلى عقله وضميره؛ ليُحكِّمه، وحينها يعرف أنَّ نفسه قد ارتكبت الإثم الذي لا يُغفر فيكون في حالة ندم.

إذن: ما هو العلاج؟

العلاج هو تفطين العقل والضمير من الغفلة إلى معرفة الحقيقة، ومعرفة الحقيقة تتَّضح بنواهي الدين والتقيد بقيم المجتمع وأعرافه وقوانينه تبيانًا للحقّ من الباطل؛ وذلك بتصحيح المعلومات المنحرفة عن طريق إجراء عدد من المقابلات المتلاحقة التي يتم من خلالها تحديد أسباب الانحراف، وإمكانية علاجه، وتبيان المعلومات الخيِّرة التي يرغبها المجتمع ويحترم من يقوم بها ويقدره؛ لأنَّ المنحرفين يحبّون السّعادة ويبحثون عنها مثلما يحبها الأسوياء، إلّا أنَّ الفارق بينهما تلك المعلومات التي تحصلوا عليها، وأدت بهم إلى نتائج خاطئة فوقعوا

في الانحراف الذي أبعدهم عن بلوغ السعادة، وإذا لم تصحح معلومات المنحرف الخاطئة بطريقة علميَّة ومهنيّة فقد يتكرر منه الانحراف أو يصبح مركبًا.

3- عدم اليأس من معالجة الظواهر الاجتماعيَّة:

مما لا شك فيه أنَّ التعامل مع الأفراد حتى المعافين مسألة ليست هيّنة، فما بالك مع المنحرفين، والذين يعانون من مشاكل نفسيَّة واجتماعيَّة.

والعلوم الطبيّة متقدّمة في هذا المجال فهناك أمراض في الطب البشري عندما تكتشف قد يكون من الميؤوس الشفاء منها، ومع ذلك نجد الأطباء والبحَّاث يحاولون باستمرار اكتشاف أدوية لعلاجها؛ ولهذا يُسخَّر البحث العلمي بكل جديَّة من أجل اكتشاف أمصال أو مضادات للقضاء على المرض قبل أن يقضي على حياة الإنسان.

كذلك الباحث والأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي لا ييأسون من البحث والدِّراسة العلميَّة التي تفيد في إصحاح الأفراد وبيئتهم الاجتماعيَّة؛ فمن خلال المقابلة الأولى، والمقابلة الثانية قد يشعر الباحث والأخصائي بصعوبة مهنيّة تجاه الحالة أو الفرد موضوع الدِّراسة، ولكن الباحث الخبير يعرف جيدًا أنَّ المقابلات الأوَّليّة لا يُعوَّل عليها كثيرًا؛ لإنَّها تفتقد إلى جوانب الطمأنينة والثّقة، فهي شكيَّة لا ثقة فيها؛ ولذا فإذا لم يُزل الشّكّ من المبحوث تجاه الباحث، وإذا لم يطمئن له ويتقبله فلن يستجيب له، وقد يظهر ما لا يبطن، أو يقول ما ليس له علاقة بموضوع المقابلة.

لذلك ينبغي ألَّا ييأس الباحث من دراسة أيٍّ ظاهرة أو مشكلة، وبخاصّة إذا لم يمض عليها زمن التهدئة؛ ويقصد بزمن التهدئة الفترة الضرورية لامتصاص الغضب أو التشنج من أجل الفتور والسكينة والترويض المطمئن للنفس.

وعليه: ينبغي على البحَّاث والأخصائيين ألّا ييأسوا أو يكلّوا من أداء واجبهم الاجتماعي العظيم في التعامل مع الحالات والأفراد والمجتمعات من أجل بقاء النَّوع الإنساني على الود والمحبّة، ويكون المجتمع منتظمًا على الحريّة والعدل والمساواة، ويكون أفراده مُتَّقِين لا غِلَّ في صدورهم، بل أخوة متحابين، قال تعالى: {إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ}[11].

إذن: وسيلة المقابلة مهمّة جدًّا في إزالة الغلّ من الصدور التي امتلأت به، وتطهيرها منه يجعل أفراد المجتمع في تسامح ومودّة، وعندما يتقابلون وهم لا غلّ بينهم يصبحون إخوانًا متحابين؛ ولذلك تعدُّ المقابلة أداة لإصلاح ذات البين.

4 – مراعاة جنس الباحث والمبحوث: من حيث:

أ – تأثيرها على الموضوع: عندما يتعلّق الموضوع، أو جوانب منه بمعلومات لها صلة بالأنوثة أو الذكورة، أو بالعلاقات الجنسية، أو الشذوذ الجنسي، يفضّل أن يكون الباحث من نفس نوع المبحوث؛ لأنّ هناك قضايا يمكن تناولها بين الإناث ولا يمكن تناولها مع الذكور بشكل واضح، وكذلك هناك قضايا يمكن تناولها بين الذكور ويصعب تناولها مع الإناث.

[11] الحجر: 45 – 47.

ب – تأثيرها على الباحث والمبحوث: قد تتكوّن علاقة عاطفيّة بين الباحثة والمبحوث، أو بين الباحث والمبحوثة مما يؤثّر على طبيعة البحث، أو الحالة موضوع الدِّراسة؛ وذلك لأنَّ العلاقة العاطفيَّة يسيطر عليها الجانب الشخصاني أكثر من الجانب العلمي والمهني، وحتى لا تتأثر الدِّراسة بذلك ينبغي أن تترك الحالة إلى باحثة أو باحث آخر؛ لاستكمال الدِّراسة بموضوعيَّة يُراعى فيها قواعد المنهج، وطرق البحث، وأساليبه، ووسائله العلميَّة.

ويلاحظ عند مراعاة جنس الباحث والمبحوث أنَّه ليس بالضرورة أن يتم هذا الفرز النَّوعي في الدراسات المسحيَّة والاستطلاعيَّة والميدانية، التي تتناول البحث في المواضيع التي تتساوى فيها أهميَّة الطرفين، ولم تكن تحتوي على أسئلة تستوجب الفرز النَّوعي بين الجنسين.

5 – المحافظة على سرّيَّة المعلومات المتعلّقة بالأفراد وقضاياهم الخاصَّة:

هناك معلومات مهمّة وقد لا يدلي بها المبحوث؛ خوفًا من النتائج المترتّبة عليها، والتي قد تدينه قانونًا، أو تفقده مكانة اجتماعيَّة، أو إنَّها تنقص من شأن الآخرين الذين تربطه بهم علاقة أسرية، أو رفاقية، أو جيرة، أو عقيدة.

فإذا أحس المبحوث من الباحث بالآمان والصّدق لما يقوله فإنّه سيستجيب له، ويدلي له بمعلومات خاصّة، وأسرار من أسراره التي جعلت منه موضوعًا للبحث والدِّراسة، مما يجعله يقترب من الباحث آملًا منه إنقاذه، أو إخراجه من الأزمة التي ألمت به، أو المواقف الذي يعاني من نتائجها السلبيَّة.

لذلك ينبغي للباحث المحافظة على المعلومات وسريَّتها، وإحساس المبحوث بذلك؛ كي يزداد في التجاوب معه، ويطمئن إليه مما يُمكِّن الباحث

من تشخيص الحالة والوصول إلى نتائج علميَّة تسهم في إصحاح الحالة أو البيئة الاجتماعيَّة.

شروط المقابلة:

1- تحديد الموضوع تحديدًا دقيقًا: من حيث المشكلة التي يتمركز عليها، ومن حيث الأهداف والفروض، وكذلك المجالات الأساسية (اجتماعيَّة، سياسيَّة، اقتصاديَّة، عاطفيّة، نفسيَّة)، والوسائل التي تُمكِّن الباحث من تجميع المعلومات وتحليلها، وتشخيص الحالة؛ لأجل نتائج موضوعيَّة ومعالجات تُسهم في إعادة الأفراد إلى بيئاتهم الاجتماعيَّة أفرادًا أسوياء يؤدّون وظائفهم من خلال حقوق تمارس، وواجبات تؤدَّى، ومسئوليات يتم حمْلها.

2- وضوح الهدف من إجراء المقابلة لدى الباحث والمبحوث: أي ينبغي أن يعرف الباحث جيّدا الأهداف التي يسعى إلى الوصول إليها، أو تحقيقها بحيث لا يضل طريقه؛ فالباحث من دون أهداف واضحة ومحددة كمن يقود سيارة في الليل من دون إضاءة؛ ولهذا المبحوث إذا لم يعرف الأهداف من وراء المقابلة لا يستجيب للباحث؛ ولذا فالهدف هو الدليل الذي يرشد الباحث والمبحوث إلى مرامي البحث ومقاصده بموضوعيَّة.

3- وضوح المفاهيم: لأنَّ المفاهيم هي اللغة المستعملة بين الباحث والمبحوث، فإنْ لم توضَّح يكون هناك لبس في المعاني والألفاظ وما تدل عليه المفاهيم أو المصطلحات؛ فوضوح المفاهيم يُسهِّل علميَّة الإجابة والاستجابة من المبحوث، ولأنَّ أكثر المفاهيم تحتوي على أكثر من معنى؛ لذا ينبغي توضيحها للمبحوث، وإذا استعمل المبحوث ألفاظًا غير واضحة، أو غير

مفهومة لدي الباحث فعليه أن يطلب تفسيرها من المبحوث دون أن يحسسه بالملل، أو القلق وعدم الرّضا.

4- مراعاة الظَّرف الزَّماني للمقابلة: ينبغي ألا تكون المقابلة مفاجئة دون علم المبحوث بموعدها، بل ينبغي أن يحدّد الموعد مسبقًا، ومع ذلك قد يؤجلّ الموعد إذا استجدَّ على الباحث أو المبحوث ظرفًا لا يسمح بإجراء المقابلة موضوعيًّا.

فعلى سبيل المثال: إذا كان المبحوث يمارس نشاطًا رياضيًّا أو فنيًّا أو أدبيًّا، وجاء الباحث يطلب منه ترك هذا النشاط لإجراء المقابلة، فإنَّ الوقت الذي اختياره الباحث غير مناسب؛ فقد يترك المبحوث ممارسة النشاط مؤقّتًا ولكنَّه قد يكون على مضض طوال فترة المقابلة، وهذا يؤثّر على درجة تفاعله واستجاباته للباحث والموضوع.

وقد يكون المبحوثان زوج وزوجته وتجري لأحد أبنائهما علميَّة جراحيّة وقت حضور الباحث لإجراء المقابلة، فإذا طلب منهما أو من أحدهما أن يبدأ معه المقابلة فيكون الباحث على خطأ كبير؛ لأنَّه لم يراع الظَّرف النفسي، والظَّرف الزَّماني للمبحوثين، وكذلك الظَّرف الأخلاقي والمنطقي والموضوعي.

5- مراعاة الظَّرف المكاني: بما أنَّ المقابلة تتطلَّب انتباهًا كبيرًا من الباحث وإصغاءً وتتبعًا لكل ما يقوله المبحوث فإنَّ ذلك يستوجب اختيار أماكن مناسبة يتوافر فيها الهدوء والاطمئنان.

فإذا لم يكن المكان هادئًا ببعده عن الضوضاء، أو الحركة العامَّة، أو أماكن ممارسة الأنشطة فإنَّ ذلك يؤثّر على تركيز كل من الباحث والمبحوث،

وأحيانًا المبحوث لا يرغب أن يراه أحد في أماكن التحقيق أو المقابلات العامَّة مما يتطلَّب البعد عنها؛ حتى لا يؤثّر سلبيًّا على استجاباته.

وينبغي ألَّا تكون المقابلة في المكاتب الخدمية التي يتردد عليها كل من له مصلحة أو خدمة مما يقلق المبحوث ويشتت انتباه الباحث، وعندما يسترسل المبحوث في إعطاء المعلومات تكون مهمّة الباحث الإصغاء الجاد، ولكن إذا لاحظ المبحوث أن الباحث يقاطعه بشكل يؤثّر على انسياب المعلومات التي يرى أنَّها مهمّة حسب استفسار الباحث له، فإذا لاحظ المبحوث كثرة الاتصال الهاتفي للباحث في أثناء إجرائه المقابلة معه فيكون غير مبالٍ بالموضوع، وغير متحمّس للمقابلة في هذه الأماكن التي تكثر فيها الضوضاء، وتُعرِّضه إلى عدم الإحساس بسريّة موضوعه وتؤدّي إلى عدم ثقته في الباحث.

6- مرونة الأسئلة وتنوّعها: المقابلة المهنيّة ينبغي أن تتميّز بعناصر التشويق، وعدم التقيّد بصيغ جامدة تحسس المبحوث بالملل والقلق، وألَّا تكون شرطويَّة (بوليسيَّة) من حيث الأسلوب في الصياغة والتعبير، وأن تكون قابلة للتعديل والتغيير إذا لم تحقق تقبل الباحث والمبحوث.

وأن تكون صيغة الأسئلة متنوِّعة؛ حتى لا يشعر المبحوث أو المبحوثون بالملل، وأن تكون مهذّبة التعبير، وألَّا تقتصر على نوع واحد من الأسئلة، كأن تكون كل الأسئلة مقفلة، أو كل الأسئلة مفتوحة، بل يُفضَّل تحديد الصيغ وفق الموقف، وأهداف المقابلة وفروضها العلميَّة، أي: ينبغي أن تكون حسب الموضوع.

ورأي المبحوث مهم حين تصاغ الأسئلة المفتوحة، وأهداف المقابلة قد تتطلَّب صياغة الأسئلة المقفلة، أو المقفلة المفتوحة في وقت واحد؛ وأن تكون الأسئلة مباشرة عند الموقف الذي يتطلَّب صياغةً وعرضًا مباشرًا ولا يؤثّر على نفسيَّة المبحوث، أو يثير شكوكه في الموضوع، أو في الباحث، مثل: الأسئلة التي تتعلّق بالعمر، أو المستوى التعليمي، أو الوظيفة، أو الحالة الاجتماعيَّة.

ولا تقتصر الأسئلة عند هذا الحد المباشر؛ بل تتعداه إلى الأسئلة غير المباشرة فيما يتعلّق بنوع الحالة، أو الانحراف، أو الممتلكات والدخول الخاصَّة، أو العلاقات العاطفيَّة.

7- تحفيز المبحوث على الاستجابة: يتحفَّز المبحوث للبحث والدِّراسة عندما تتَّضح أمامه أهميَّة الدِّراسة والبحث بأنَّها من أجله ولصالحه باعتباره فردًا مهمًّا في المجتمع، وأنَّ كل البشر قد يتعرّضون إلى الخطأ بإرادة أو بغيرها، بوعي أو بدون وعي، والخطأ قد يكون نتيجة توافر معلومات خاطئة، أو لعدم توافر أيّ معلومات عن الموضوع، وهذا بالإمكان إصلاحه من خلال تصحيح المعلومات الخاطئة، أو بتوافر معلومات سليمة وواضحة.

ويفضل أن يجيد الباحث الإنصات لكلّ ما يقوله المبحوث، ويترك له حريّة التعبير التي تخفّف من همومه، وبخاصّة في المقابلة الأولى التي يتم فيها إحساس المبحوث بأهميّته؛ من خلال تشجيع الباحث له بإنصات واهتمام عاليين، ومن خلال طمأنته بإمكانيّة الإصلاح.

وينبغي أن يُنبّه الباحث المبحوث بأنْ لا يستهزئ أو يستهين بمكانته في المجتمع، وأن يعرف أنَّ المجتمع في حاجة لجميع أفراده، وأنَّ المجتمع قادرٌ على

إعطاء فرص لهم، وهم قادرون على تصحيح أخطائهم التي وقعوا فيها نتيجة المعلومات الخاطئة التي تشرَّبوها.

كل هذه تساعد المبحوثين على تقبل حالاتهم وتحفِّزهم على إصلاحها من خلال استثارة الدّافع للاستجابة التي تتحقق بدور الباحث وخبرته المهنيّة والعلميَّة، وقدرته على خلق مناخ يُمكِّن المبحوث من التفاعل مع الموضوع والباحث.

8- الانتباه ورحابة الصّدر: قد تكون الدِّراسة مستهدفة حالات سويّة، وقد تكون مستهدفة حالات غير سوية أو شاذة، ولكلٍّ منها اعتبارات تميزها عن الأخرى من حيث الظَّرف الشخصي أو الظَّرف العام؛ فالحالات السويَّة كثيرًا ما تكون الأسئلة الموجَّهة إلى عناصرها مباشرة، ونتائجها غير محرجة للمبحوث، أمَّا الحالات غير السويَّة فكثيرًا ما يتعمد أصحابها الالتجاء إلى الأساليب الدّفاعية والملتوية والتهرب من الإجابات المستهدفة باستفسارات الباحث.

وفي كلتا الحالتين ينبغي أن يتميَّز الباحث برحابة الصدر، والانتباه الجاد لما يقوله المبحوث أو المبحوثون في أثناء المقابلة، والذين قد يكون من بينهم من يعاني من الحالات الآتية:

أ – سرعة الإجابة: بعض الأفراد تكون إجابتهم عن الأسئلة سريعة جدًّا لدرجة إدغامهم بعض الحروف أو بعض الكلمات، وبسرعة قد تجعل الباحث غير قادرٍ على تتبُّع ما يقوله المبحوث إذا لم يكن جيد الانتباه، وله القدرة على تقبل هذا النَّوع من الحالات، والتعامل معها بلين ومنطق وهدوء.

ب- بطء الإجابة: هناك بعض المبحوثين بطيئو الإجابة، وبدرجة هدوء عالية وفتور كبير كأن يخرج المبحوث الكلمة ويترك فترة زمنيَّة لإخراج الكلمة أو الجملة التي تليها، وقد تكون هذه طبيعته، وقد تكون مصطنعة من أجل استفزاز الباحث ومضايقته بذكاء المبحوث وقدرته على التلاعب بأحاسيسه مما يستوجب الانتباه لمثل هذه الحالات وأخذها في الاعتبار مع فائق الحيطة والحذر.

ت – المعاناة من التأتأة: يختلف بطء الإجابة عن الذي يعاني من التأتأة من حيث إخراج الكلمات وعدم وضحها؛ فالأوَّل يستغرق زمنًا ما بين الكلمة والتي تليها، أمَّا الثاني يستغرق زمنا في إخراج الكلمة الواحدة مما يجعله يحتاج إلى وقت أكثر من غيره في أثناء إجراء المقابلة معه، والمبحوث لا يُعدّ هذا الوقت تضيعًا للجهد الذي يبذله الباحث من أجل استقراء حالته ودراستها دراسة علميَّة.

ث – ضعف السَّمع: قد يكون من بين المبحوثين ضعاف السَّمع، أو قد يكون المبحوث الوحيد المستهدف بالمقابلة ضعيف السَّمع، مما يستوجب من الباحث التحدث بصوت عال وتكرار النطق أحيانًا أكثر من مرّة؛ لعدم وضوح الكلمات عند المبحوث، وألّا يحسسه بالضيق منه بظهور علامات عدم الانبساط على وجه الباحث، أو صدور كلمات غير حسنة قد تقع في سمع المبحوث فتضايقه وتكون حاجزًا بين تفاعلهما وعائقًا لاستكمال الدِّراسة أو البحث.

9- عدم الاستهزاء بالمبحوث: لكلِّ فرد ظروف خاصّة، وإمكانات مختلفة وقدرات واستعدادات جعلت بين أفراد المجتمع فروقا فرديَّة، وجعلت منهم الفقير ومشبع الحاجة والغني، وجعلت منهم المبصر وفاقد البصر، والأعرج وسوي البنية، وجديد الملابس ورثها، كل هذه وغيرها ينبغي ألا تجعل الباحث يستهزئ بالمبحوث، قال تعالى: {لَّيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا}[12].

10 . تسجيل إجابات المبحوثين: تُسجل إجابات المبحوثين؛ حتى لا تضيع المعلومات التي تم الاستماع إليها من مصادرها؛ ولذا ينبغي أن تسجّل بوضوح، حسب خطّة علميَّة واضحة الأسباب والأهداف، ويراعى في أثناء التسجيل ظروف المبحوثين، ودرجة سماحهم للباحث بتسجيل كل ما يقولونه أو يعبِّرون عنه، وحسب نوع الحالة ودرجة تقبل المبحوث لحالته أو مشكلته وتقبله للباحث يتم تحديد زمن التسجيل؛ فقد يكون التسجيل أوَّلا بأوَّل حتى لا تضيع المعلومات والبيانات التي يدلي بها المبحوث.

ويؤخذ على هذا النَّوع أنَّه قد يشكّ المبحوث في الباحث إذا لم يتأكد من حرصه على سرية المعلومات التي يدلي بها إليه.

وقد يكون التسجيل في نهاية المقابلة؛ لتفادي حساسية المبحوث من التسجيل في أثناء المقابلة، ويؤخذ على هذا النَّوع أنَّ الباحث قد ينسى شيئًا

[12] الفتح: 17.

من المعلومات التي قالها المبحوث، وهي مهمّة لدراسة حالته أو لتشخيصها وعلاجها.

وقد يستعين الباحث بوسائل التقنية كأجهزة التسجيل المسموعة والمرئية في أثناء المقابلة، سواء أكانت بعلم المبحوث أم من دون علمه، شريطة ألا يحس بأنَّ الباحث يتجسس عليه؛ فإذا اكتشف جهاز التسجيل دون أن يعلم مسبقًا بذلك أو أنَّه لم يؤخذ رأيه بهذا الخصوص، فقد يؤدّي ذلك إلى فقدان الثّقة وهذه علّة ينبغي تجنبها مهنيًّا.

لذلك يفضل أن تكون المقابلة علميَّة تراعي أحاسيس المبحوث وخصوصيَّاته، والارتقاء به إلى معرفة الأهميَّة من تسجيل المقابلة معه؛ حتى يتقبل الدِّراسة ويصل الباحث إلى تحقيق أهدافه من دراستها.

ومن ثمَّ فحسب المواقف والظروف ودرجة التفاعل يتمّ تسجيل المقابلات، وهذه متروكة التقدير من قبل الباحث وخبراته التي تفيد المقابلة.

أمَّا في حالة إجراء المقابلات المقنَّنة، والتي تستهدف دراسة مسحية يقوم بها الباحث وفريق من المساعدين المدرّبين فتعد الأسئلة مسبقًا، وتختبر استمارة المقابلة قبل تعميمها على مجتمع الدِّراسة، أو عيّنة استطلاع الرَّأي العام، أو أي عيّنة يكون اختيارها لأجل التعرُّف على مؤشّرات الظواهر المدروسة؛ على أن تكون الأسئلة المطبوعة واضحة اللغة، والأسلوب والمعنى، ولا تسمح بالفتاوى المختلفة من فريق البحَّاث المساعدين؛ حتى لا تكون الإجابات عنها متضاربة من قبل المبحوثين.

أهميَّة المقابلة:

1 . إنَّها تُمكِّن الباحث من الالتقاء المباشر بمصادر المعلومات وذوي العلاقة بالحالة، دون وسيط قد لا يكون ناقلًا أمينًا للمعلومات والبيانات.

2 . إنَّها تفيد في جمع المعلومات، والتحليل، والتشخيص، والعلاج، والتقييم والتقويم للحالات النفسيَّة، وسوء التكيف، والتوافق الاجتماعي.

3 . إنَّها تُمكِّن الباحث من استقراء ردود أفعال العملاء والتغيّرات التي تطرأ على وجوههم، أو حركاتهم من خلال استقراء علامات التفاعل والانفعال وردود الأفعال المنعكسة على سماتهم.

4 . تعدُّ المقابلة وسيلة مهمّة؛ لتحقيق التنفيس الوجداني عن المبحوث أو العميل وهمومه.

5 . تسمح للباحث والمبحوث أو المبحوثين على التساوي من حيث وجود فرص لتصحيح المعلومات الخاطئة والاستفسار عن أيِّ لبس أو غموض قد يعلق بالفكرة أو السُّؤال المطروح في أثناء المقابلة العلميَّة.

6 . تفيد في تكوين انطباعات تشخيصيّة غير يقينيّة، وخطوات علاجيَّة مبدئية عن حالة العميل في اللقاءات الأولى بما يُسهِّل فيما بعد عمليات التشخيص والعلاج النهائي.

أنواع المقابلة:

المقابلة من الناحية المهنيّة واحدة، إلَّا أنَّ أساليبها تتعدّد وتتنوّع من باحثٍ لآخر؛ ولذا فهي تختلف من حيث الاستعمال المهني ومجالات التخصص إلى خمسة أنواع هي:

1 . المقابلة من حيث الأسلوب:

أ – المقابلة المرنة:

هي المقابلة التي تتميّز بروح المودّة بين الباحث والمبحوث فردًا أم جماعةً، وقد ترتقي العلاقة بينهما إلى درجة الصداقة غير المؤثِّرة على أداء المهنة، خاصّة إذا كانت الحالة المدروسة مطوَّلة، وتحتاج إلى تتبّع التغيرات الطارئة عليها.

والمقابلة المرنة تحقق مناخًا للتفاعل بين الأخصائي والعميل، ولا تعد أسئلتها بشكل نهائي مسبقًا؛ بل تكون الاستفسارات المقدّمة للعميل قابلة للتوضيح والشرح، والتغيير، والتهذيب كلّما تطلَّب الأمر ذلك من الأخصائي.

وتأخذ شكل الحديث العادي البسيط في تناول القضايا مع العميل، ويُتّبع هذا النَّوع من المقابلات في دراسة الحالات الفرديَّة والجماعيَّة والمجتمعيَّة، مثلما يُتَّبع أيضًا في الدراسات النفسيَّة والاستطلاعيَّة، وكذلك سوء التكيّف الاجتماعي، ويهتم الأخصائي الاجتماعي أو الباحث بتسجيل المقابلة حسب الموقف والظروف ودرجة تقبل العميل للأخصائي وتفاعله معه، وقد يتم التسجيل أوَّلا بأوَّل، وقد يتم التسجيل في نهاية المقابلة، وهذا الأمر يخضع لتقدير الباحث الماهر.

ب . المقابلة المقنَّنة:

هي المقابلة التي تعد أسئلتها مسبقًا بشكل مقنّن من حيث اللغة والأسلوب، وتصاغ بشكل نهائي في استمارة مقابلة يتقيّد المبحوث بالإجابة عنها كتابيًّا، وقد يكون مع الباحث فريق من المساعدين المدربين، وبخاصّة في الدراسات المسحيَّة التي تتطلَّب عددًا كبيرًا من البحَّاث المساعدين.

وتطرح أسئلة استمارة المقابلة مباشرة على المبحوث؛ لكي يجيب عنها شفويًّا ويتقيّد الباحث بتسجيل تلك الإجابات في أثناء إجراء عمليَّة المقابلة، وبعلم المبحوث دون إخفاء عنه.

2 . المقابلة من حيث الهدف:

وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

أ . مقابلة جمع المعلومات والبيانات:

هذا النَّوع من المقابلات قد يكون من أجل اختيار أطباء أو فنيين، أو من أجل اختيار مدربين، أو قد تكون من أجل دراسات استطلاعيَّة، أو حالة انحراف، أو مشكلات عمل أو أسرة، ويهتم الباحث أو أخصائي خدمة الفرد في دراسته للحالات الفرديَّة بتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات العلاقة المباشرة بمشكلة العميل والمعلومات والبيانات الثانوية التي لها صلة بالحالة بشكل غير مباشر؛ فبعض البيانات والمعلومات يتم التعرُّف عليها من ملف الحالة، أمّا في حالة عدم استيفائها فيهتم الباحث بمعرفتها من العميل شخصيًّا في أثناء المقابلة، وهي: تاريخ الحالة، والمستوى التعليمي للفرد، والمستوى الاقتصادي، ونوع العمل، والمهنة أو الحرفة، والديانة والجنسية، وعدد أفراد الأسرة ممتدة أم نواة، والنَّوع ذكرًا أم أنثى، فكل هذه المعلومات مهمّة ولا حرج في إعطائها، ويمكن تسجيلها في المقابلة الأولى؛ لأنَّها لا تحتوي على عناصر الإحراج.

ثم ينتقل الباحث أو الأخصائي الاجتماعي إلى تجميع المعلومات المتعلّقة بالحالة، من حيث نوع الحالة: اجتماعيَّة أم اقتصاديَّة أم سياسيَّة أم نفسيَّة أم ثقافيَّة أم ذوقيَّة، وكذلك معرفة عمر الحالة وزمن وقوعها، والبحث عن المتغيّرات المتداخلة التي أنتجتها، سواء أكانت (أسريَّة) أم جاءت نتيجة دور قام به أحد

أفراد الأسرة، أم نتيجة ردود أفعال، أم نتيجة إهمال، أم مرض، أم إجبار من آخرين، سواء أكانت له علاقة بهم أم لم تكن.

وينبغي في أثناء هذه المقابلة مراعاة فلسفة المؤسَّسة وخدماتها وشروطها ولوائحها وقوانينها؛ حتى يتسنى للأخصائي معرفة عمَّا إذا كانت الحالة المدروسة تتوافق معها أم لا؛ لكي يُمكِنه تحويل الحالات التي لا تتناسب وفلسفة المؤسَّسة إلى مؤسّسات أخرى أكثر فائدة ومنفعة.

وعلينا أن نعرف أنَّ كل البحوث والحالات بمختلف أغراضها وأهدافها وغاياتها تعتمد أساسًا على تجميع المعلومات والبيانات، ولا يمكن إجراء أيِّ دراسة وتكاملها إلَّا بالمعلومات، وعلى ضوء المعلومات وطبيعة الحالة يصدر القرار، أو الحكم، أو العلاج، سواء أكان من القاضي، أم الطبيب، أم الأخصائي الاجتماعي، أو الأخصائي النفسي.

ب – المقابلة التشخيصيَّة:

تعتمد المقابلة التشخيصيَّة على المعلومات التي تم تحليلها عن الحالة أو الظَّاهرة أو المشكلة، ويكَّزُ فيها على العوامل المتداخلة من حيث تباينها وتبيان العلاقات التي تربطها وحدة واحدة، والتي أظهرت الظَّاهرة أو الحالة من الكمون إلى العلانيّة السُّلوكيَّة، مما جعل مرتكبوها نزلاء مؤسّسات الرِّعاية والخدمة الاجتماعيَّة.

التشخيص diagnosis: عمليَّة مهنيّة يتمّ من خلالها مقارنة النتائج المبدئية التي وصل إليها البحَّاث، أو الأطباء، أو الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون من عمليَّة تحليل المعلومات ومقارنتها مع واقع شخصيّة العميل

والحالة التي يعاني منها؛ حتى يتمكّن كل منهم من معرفة المستوى القيمي، أو الصحي، أو النفسي الذي عليه حالة البحوث؛ ليعمل كل من البحَّاث والأخصائيين وفقًا لتخصصاتهم على عودته إلى ما يُمكِّنه من أداء وظائفه الاجتماعيَّة، مما يجعل دور الأخصائي الاجتماعي متصدرًا لهذه الأدوار من أجل أن يعيد العميل إلى القواعد القيميّة المعتمدة من المجتمع، ومن ثمَّ دفعه إلى ما يحقق له النقلة، ولا تتم علميَّة التشخيص على الإطلاق بتغييب العميل أو من يتعلّق الأمر به كما هو حال عمليَّة التحليل التي لا ضرورة لها في ذلك.

ولذا تُنسب عمليَّة التشخيص إلى شخوص العميل ووجوده أمام الطبيب أو الأخصائي النفسي أو الأخصائي الاجتماعي ومشاركته له في هذه العمليَّة، والفرق كبير بين عمليتي التحليل التي تتمركز على تحليل المعلومات، والتشخيص التي تتمركز على شخصيّة العميل وعلاقته بالمعلومات المحللة.

ت – المقابلة العلاجيَّة:

تتداخل المقابلات من أجل تكامل دراسة الظَّاهرة أو الحالة، فبدون توافر معلومات مناسبة لا يمكن أن يكون هناك تشخيص قيِّم، ومن دون تشخيص وتحليل علمي وموضوعي يعتمد على الخبرة والمهارة الفنيّة للباحث أو للأخصائي الاجتماعي، لا يمكن أن يكون هناك علاج علمي هادف.

لذا تعتمد المقابلة العلاجيَّة على حقيقة أنَّ الإنسان معرَّض للخطأ، ويمكن معالجته، وإصلاح حاله من خلال تحقيق أهداف المقابلة العلاجيَّة.

وتتم علميَّة العلاج من خلال أنشطة تصمّم لمعالجة أو رعاية أو تخفيف حدة أثر مرضي، أو عجز، أو مشكلة اجتماعيَّة، أو نفسيَّة، أو اقتصاديَّة، أو سياسيَّة.

ولذلك فالعلاج عمليَّة مهنيّة تترتّب على عمليَّة التشخيص يقوم بها أطباء أو أخصائيون اجتماعيون ونفسيّون لهم من المهارات ما يُمكِّنهم من تحديد مكامن العلل وتحديد الحلول المناسبة لكل علّة أو سبب في ضوء ما تمكّنوا من بلوغه من معرفة موضوعيَّة، ووصف ما يجب أن يُفعل من قبل المدروسة حالته، أو المريض، أو العميل، ومن قبل الذين لهم علاقة به.

وعليه: العلاج تصحيح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة، مع تقديم المساعدة الهادفة التي تُمكِّن العميل من الاعتماد على نفسه، ومن تحمّل مسئولياته في ضوء إمكاناته، وقدراته، واستعداداته وبالتفاعل مع الآخرين ومشاركتهم من أجل مستقبل أفضل.

ولذا؛ فالعلاج تفطين العقل والضمير من غفلتهما إلى رؤية الحقيقة، ورؤية الحقيقة تتَّضح بنواهي الدين، والتقيُّد بقيم المجتمع وأعرافه وقوانينه وباتباع ما يجب والانتهاء عمَّا لا يجب من خلال تبيان الحق من الباطل؛ وذلك بتصحيح المعلومات المنحرفة عن طريق إجراء عدد من المقابلات المتلاحقة التي يتم فيها تحديد أسباب الانحراف، وإمكانيّة علاجه، وتبيان المعلومات الخيِّرة التي يرغبها المجتمع، ويحترم من يقوم بها.

ث . المقابلة التقييميَّة:

هي المقابلة التي تتميّز بمدى مهارة الباحث وخبرته، ومرونته في تتبُّع التغيّرات الطّارئة على المبحوث؛ وذلك بالتفاعل الإيجابي معه، وبما يُمكِّنه من معرفة ما حققته الحلول العلاجيَّة من نتائج إيجابية، وما خلَّفته من نتائج سلبيَّة قد تكون ناتجة عن عدم تنفيذ العميل لبعض الحلول العلاجيَّة بالشّكل المطلوب، أو قد تكون ناتجة عن خلل كامن في المعلومة الخاطئة، أو التشخيص غير الدقيق، أو الحلول غير السليمة؛ مما يستوجب على الباحث أو الأخصائي الاجتماعي والنفسي اعتماد قيمة التوضيح، والتبيان للأخطاء التي من مسبباتها قصور الفرد أو الجماعة أو العميل عن علميَّة التنفيذ للحلول، أو اعتماد قيمة التنبُّه للأخطاء الكامنة من جراء التطبيق غير الصحيح لإحدى عمليات الدِّراسة؛ وذلك بما يُمكِّنه من تقويمها بالتصحيح إلى ما هو صواب، أو بالتعديل والتغيير والإصلاح إلى ما هو أفضل؛ تحقيقًا لمستهدفات الدِّراسة بشكلها الشمولي.

3 . المقابلة من حيث درجة الاهتمام:

وتنقسم إلى ثلاثة أنواع، هي:

أ . المقابلة الكليَّة (العامَّة):

وهي المقابلة التي تهتم بالموضوع بشكل عام، وتعدُّ متكاملة لأنَّها تستهدف وحدة الموضوع والإلمام به من حيث تأثيره على شخصيّة المبحوث، والبيئة الاجتماعيَّة، والأفراد المتداخلين في ارتكاب الظَّاهرة أو الحالة، سواء أكان تداخلًا رئيسًا أم ثانويًّا، وإبراز دور كل منهم وآثاره على العميل أو المبحوث؛ وذلك من خلال تجميع المعلومات ذات العلاقة بالموضوع والفرد

وإجراء تحليل عام لها وفقًا لِما يتوافر من متغيّرات مستقلة، وتابعة، ومتداخلة، ودخيلة من أجل الوصول إلى تشخيص وعلاج نفسي، واجتماعي وبيئي، وتكون المقابلة كليّة متى اهتمت بجوانب الحالة أو الظَّاهرة من حيث المستوى الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والنفسي، والثقافي، والذوقي.

ب ـ المقابلة الجزئيَّة:

وهي المقابلة التي يجريها الباحث أو الأخصائي بعد إجراء المقابلة الكليَّة؛ وذلك بعد اتضاح المعالم الرَّئيسة والأساسية للحالة أو الظَّاهرة، وبعد معرفة الأسباب والأفراد الذين كانوا وراء حدوثها.

والمقابلة الجزئيَّة تهدف إلى التركيز على صلب الموضوع، سواء من حيث جمع المعلومات، أو من حيث التشخيص، والعلاج، والتقييم باعتباره لبّ المشكلة أو الظَّاهرة.

ويكون الفرق بين المقابلة الكليَّة العامَّة والمقابلة الجزئيَّة؛ أنَّ الأولى تهتم بالظَّاهرة من جميع الجوانب، سواء أكانت أساسية أم ثانوية أم هامشية؛ لأنَّها مؤسَّسة على أسئلة رئيسة ذات علاقة مباشرة بالموضوع، أمَّا المقابلة الجزئيَّة فتنطلق من المعلومات والبيانات التي تم التوصل إليها عن طريق المقابلة الكليَّة؛ ولهذا فهي المترتّبة عليها.

ت ـ المقابلة المتجزِّئة:

هي التي تتجزأ من المقابلة الجزئيَّة؛ فعندما يكون التخلّف مشكلة عامّة يكون التخلّف الاقتصادي أو السياسي جزءًا من المشكلة العامَّة وهي (التخلف بشكل عام)، وعندما تكون أداة التنفيذ متخلّفة عن أداة التشريع تكون المشكلة

متجزئة من المشكل السياسي الذي تجزأ من المشكل العام (التخلّف) مما يجعل التخلف هو المشكل العام، والمشكل السياسي هو المشكل الجزء، ومشكل أداة التنفيذ هو المشكل المتجزئ، مما يستوجب لكل حالة أو ظاهرة أو مشكل أنواع من المقابلات التي تناسبها.

وتتميّز المقابلة المتجزئة بالدّقة المتناهية في التعامل مع الحالات الفرديَّة، وتستند على المقابلة الكليَّة والمقابلة الجزئيَّة؛ ففي المقابلة الكليَّة إذا كانت دراسة الحالة تعتمد على شموليّة المتغيّرات ذات التأثير على حالة العميل، فإنَّ المقابلة الجزئيَّة تكون دقيقة؛ إذ يحدّد الباحث من خلالها المتغيّر الجزئي الذي قد يكون له التأثير الأكبر على المشكلة، أمَّا في المقابلة المتجزئة فتكون المقابلة أكثر دقة مما يجعلها في حاجة لأخصائيين مهرة؛ حتى يتمكّنوا من متابعة وتقصي متغيّراتها عن قصد وموضوعيَّة.

4 . المقابلة من حيث مصادر المعلومات:

وتنقسم إلى أربعة أنواع:

أ– المقابلة الفرديَّة:

هي مقابلة المبحوث أو العميل كطرف وحيد في وجود المشكلة أو الحالة، وتسمى دراسته بدراسة الحالة الفرديَّة، ولم يشترك معه أحد في أثناء إجراء علميَّة المقابلة حتى وإن كان هناك آخرون لهم علاقة غير مباشرة به ولم يستهدفوا بإجراء المقابلة معهم من قبل الأخصائي؛ فتكون الحالة فرديَّة ومرتكبها شخص واحد باعتباره قيد الدِّراسة، أو أنَّه نزيل مؤسَّسة من مؤسّسات الرِّعاية الاجتماعيَّة؛ نتيجة حالته الفرديَّة التي لم يعثر على آخرين له علاقة بهم.

ب – المقابلة الثنائيَّة:

هي الحالة التي يكون عدد المشتركين في ارتكابها اثنين، مما يجعل الأخصائي يقوم بإجراء مقابلات مشتركة في أثناء تجميع المعلومات والبيانات، أو في أثناء التشخيص أو العلاج، والاثنان دائمًا هما أساس كل شيء في الوجود؛ مصداقًا لقوله تعالى: {وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ}[13].

وحتى الحالة الفرديَّة التي يرتكبها شخص واحد فهي من ضمن الاثنين، فإذا كانت الحالة انحراف الفرد عن قيم المجتمع الحميدة فإنَّ المقابلة قد تُجرى معه بمفرده بوصفه العنصر الوحيد في القيام بالانحراف، ولكن لا بدَّ وأن يكون هناك طرف آخر قد وقع عليه الفعل الانحرافي، سواء أكان على شخصه، أم على ممتلكاته وماله، وفي هذه الحالة هناك اثنان إلَّا أنَّ من تُجرى المقابلة معه واحد؛ وذلك من أجل إصلاح انحرافه، أمَّا الشخص الأخر فهو السوي الذي قد تجرى معه أيضًا المقابلة على انفراد، وقد يتطلَّب الأمر إجراء مقابلة مشتركة معهما من أجل تكفير الأوَّل عن سيئاته أو عقابه، أو تسامح الثاني له مما يؤدّي إلى إصلاح الحالة والبلوغ لمعالجاتها بموضوعيَّة.

ت – المقابلة الجماعيَّة:

هي المقابلة التي يشترك فيها أكثر من اثنين، ولا تصل إلى حجم المجتمع مثل: جماعة النشاط الرّياضي، أو الثقافي، أو الفنّي، أو المسرحي، أو الأدبي، أو العلمي، أو جماعة العمل، هؤلاء حسب الموضوع تجرى معهم مقابلات مشتركة بشكل منظم يقوم بها الأخصائي؛ من أجل تحقيق أهداف

---

[13] الذاريات: 49.

واضحة ومحددة لتنمية النشاط وتطويره، أو لتغييره، أو لتعديل فقراته، أو تغيير الأفراد القائمين به، كلّ ذلك يتم مع الحالات السويّة، أمّا الحالات الانحرافيّة فقد تكون المقابلة مع المجموعة الإنحرافية في وقت واحد؛ من أجل إرشادها وتشخيص حالتها أو إصلاحها. ومن المقابلات الجماعيَّة: مقابلات أسرة العميل وجيرانه ورفاقه، سواء في المدرسة، أو العمل، أو في أماكن ممارسة المناشط وقضاء وقت الفراغ.

ث – المقابلة المجتمعيَّة:

هي المقابلة التي يقوم بها الباحث أو الأخصائي مع المجتمع المحلي، أو مجتمع القرية، وقد تكون وفق أسئلة معدّة في استمارة مقابلة، مستهدفًا من ورائها ما يأتي:

* معرفة التراث الشّعبي والعادات الخاصَّة بالمجتمع المحلي في الأفراح والمآتم والأعياد الدينية والوطنية، وعن أساليب التعاون الإنتاجي.

* دراسة ظاهرة متفشّية في المجتمع، ولها آثار سلبيَّة على أفراده وجماعاته وأسره.

* التعرُّف على ظروف المجتمع الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والنفسيَّة والسياسيَّة والثقافيَّة والذوقيَّة، ومدى تأثيرها على سلوكيَّات العميل الفرديَّة وأفعاله.

* الكشف عن النشاط الاقتصادي للمجتمع، وعمَّا إذا كان إنتاجيًّا، أم تجاريًّا، أم سياحيًّا أم استهلاكيًّا؛ وذلك بما يُمكِّن من إعداد الفرد وفقًا للاتجاه الغالب على المجتمع، وتصويبه لما يفيد أفراده وجماعاته.

* تهيئة المجتمع لاستقبال الفرد المعاق، أو المنحرف، أو المصاب بمرض معين، أو ظروف نفسيَّة وغيرها للعيش في وسطه من جديد بعد تعديل سمات شخصيَّته، أو إصلاحها؛ تفاديًا له من الانتكاسة ثانيةً.

* مساعدة المجتمع على تقبل القيم، والمعايير الإيجابية من الآخر، ونبذ القيم والمعايير السلبيَّة.

* تحديد القيم والمعايير الإيجابية والسلبيَّة السّائدة في المجتمع، والعمل على حث أفراد المجتمع على تعديل السَّالب وتثبيت الموجب منها، والعمل على تطويره بما ينفع ويفيد، مع حث العميل وتحفيزه بضرورة التمسُّك بالموجب والتخلي عمَّا هو سالب أو غير مفيد.

* التعرُّف على أنماط العلائق الاجتماعيَّة في المجتمع وقيمه المفضلة، سواء أكانت تعاونية تنافسية، أم صدامية تنافرية، ومدى تأثيرها على سلوك الفرد وانتمائه للمجتمع، وعلاقته بمراكز السُّلطة فيه.

* التعرُّف على معدل قابليّة المجتمع للتغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والنفسي والثقافي والذوقي، خصوصًا فيما يتعلّق بالتطورات العلميَّة الحديثة، مع العمل على تنمية الوعي بها خدمة لصالح أفراده.

* إبراز القيم والمعايير التي يرفضها المجتمع مع العمل على مساعدة الأفراد بكل الوسائل الممكّنة من تعديل سلوكيّاتهم وأفعالهم؛ حتى تتلاءم مع القيم المفضّلة في مجتمعهم.

* اكتشاف القادة ذوي الصلاحيّات والاختصاصات في المجتمع، والإفادة من سلطتهم المستمدة من وظائفهم الرسميَّة، بما يعود على الأفراد بالفائدة والنّفع.

والمقابلات المجتمعيَّة تحتاج إلى فريق من المساعدين المدربين لإنجازها؛ لإنَّها تحتاج إلى وقت طويل، وجهد كبير يصعب على الباحث أو الأخصائي الاجتماعي القيام به بمفرده.

5 . المقابلات من حيث المستوى القيمي للمبحوث:

وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

أ . المقابلة الذَّاتيَّة:

يسهم هذا النَّوع من المقابلات في تمكين الباحث أو الأخصائي الاجتماعي من تحديد عوامل التمركز وعوامل التشتت في شخصيّة العميل، وفقًا لما تشرَّبه من قيم إيجابية أو سلبيَّة من خلال الإطار المرجعي لمجتمعه، فقد يكون ما تشرَّبه من قيم يضع المصلحة الخاصَّة فوق كل اعتبار دون مراعاة للمصلحة العامَّة، مما يجعل شخصيته في الاتجاه الأناني الذي معياره: (أنا أوَّلا وإلَّا)، أو في الاتجاه الشخصاني، الذي معياره: (أنا كلّ شيء)؛ فالمقابلة الذَّاتيَّة تحقق نُقلة للعميل من الحالة التي هو عليها (الحالة السَّالبة) إلى الحالة الأحسن والأفضل في حدود القيم الخاصَّة، ولكن القصور على القيم الخاصَّة فقط لا يؤدّي إلى إحداث نقلة نوعية تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع الذي يشكل أو يكوّن الذات الاجتماعيَّة للفرد.

وعليه فالذَّاتيَّة subjectivity: ترتبط بالمفرد المؤنث، وتحتوي على المختزل المذكر والمؤنث، كما تختزل الدار كمؤنث على الجدران المذكرة المتكوِّنة منها، التي أعطتها صورتها الكاملة، وكما يحتوي جسدّ الإنسان المذكر على أعضاء مؤنثة، كالعينين، والأذنين، واليدين، والصرة، والرقبة، وهكذا جسدّ الإنسان المؤنث، يحتوي على أعضاء مذكرة: كالرأس، والساقين، والذراعين، والقدمين، والقلب، وغيرها؛ وهكذا خلق الله الذّكر والأنثى.

ولذا تتكوّن ذات الإنسان من قيم المجتمع، من أوامره ونواهيه، مما يحب وما يكره؛ ولذلك عندما تتوحّد آمال المجتمع وآلامه ودينه في الفرد إلى درجة تتساوى فيها كفتا الحياة والموت، يكون الفرد وكأنَّه مجتمعٌ بأسره، أو أمّة بكاملها؛ نتيجة بناء الذّات العامَّة فيه، مما يجعل لسانه لسان حالها، وسلوكه من سلوكها، وحاله من حالها.

ولذلك الذات عندما تتكوّن لدى الإنسان بأماني المجتمع تزيل عنه الأنانية، وتغرس فيه الأمّة بقيمها؛ ولهذا يكون الفرد وكأنَّه أمّة بحالها، وتكون الأمّة وكأنَّها الفرد بأناته.

وقد يتساءل البعض:

من الذي ينقل الفرد من الأنانيَّة إلى الذَّاتيَّة؟

حسب معارفنا وفهمنا: الفرد يخلق ويولد، والأنانية والذَّاتيَّة تُعلَّم وتُكتسب، والمجتمع هو المسئول عن ذلك بأفراده وجماعاته ومؤسّساته وهيئاته؛ فإذا تشرَّب الفرد قيم المجتمع الخيِّرة كان الفرد ذاتيًّا، وإذا لم يتشرّبها لن ينطبع بها، ولا يمتاز بها مما يجعل سلوكه شخصانيًّا؛ نتيجة تمسُّكه بمصلحته الخاصَّة

على حساب المصلحة العامَّة لأمته أو مجتمعه، فينفرد بأنانيّته عن الذات العامَّة التي انطبع الآخرون من بني أمته بها؛ فالفرد يمكن أن يكون أنانيًّا، ويمكن أن يكون ذاتيًّا حسب تأثره بالموضوع، وعليه: ترتبط الأنا بالذات، وترتبط الذات بالموضوع؛ ولذا فإنَّ تمسك الفرد بالدين والعرف واللغة لم يكن تمسّكًا شخصانيًّا، بل إنَّه تمسّكٌ بذات المجتمع.

ب. المقابلة التطلُّعيّة:

هذا النَّوع من المقابلات يكمِّل المقابلة الذَّاتيَّة؛ فبعد أن يتعرَّف الباحث أو الأخصائي على عوامل التمركز والتشتت في شخصية العميل على مستوى الذَّاتيَّة المنغلقة فبعدها يسعى ليجعل العميل على المستوى القيمي التطلُّعي، أي: ليتطلّع به إلى الأفضل والأنفع الذي يتوافر عند الآخر من علوم ومعارف وتقدم حضاري أو تقني، على ألَّا يكون هذا التطلُّع على حساب القيم التي تشكل كبرياءه واعتزازه؛ ولذا فإنَّ التطلُّع إلى ما هو أحسن يحدث النُّقلة النَّوعيّة من حالة التمركز على الذات إلى حالة التطلُّع والتوازن مع الآخرين؛ لأجل أن يتحقق الآتي:

* توعية الأفراد بما يجب أن يفعلوه مع الآخرين الذين يتبادلون معهم مشبعات الحاجات المتطوّرة والمتنوِّعة والمتعددة.

* التأكيد على أهميَّة الإلمام بالموضوع المشترك مع الغير كواقع لا مفر من التعامل معه.

* تمكين الأفراد من تقبل النقد، وتصحيح الأفكار والسُّلوكيات التي كانت معتادة، مع تصحيح المعلومات السّماعيَّة؛ إذ ليس كل ما يُسمع يُصدَّق.

* تعريف الأفراد بما للآخر من رغبات، ومطالب، وحاجات، وبواعث مشبعة، وحقوق وواجبات، ومسئوليات ينبغي أن تُقدَّر، وتُحترم، فمن غير المنطقي أن يتم تجاوزها، أو الإغفال عنها.

* تنمية قدرات الأفراد على التمييز بين ما يجب وما لا يجب، والاحتكام للمنطق في قول الحق، وفعل الصواب.

* توضيح الكيفيَّة التي يتجاوز بها الأفراد المستوى الذاتي إلى مرحلة ممارسة النقد الذاتي الذي يُمكِّن من معرفة جوانب القصور، أو معرفة العيوب والسلبيّات، ومعرفة القصور في بعض القيم والتقاليد الاجتماعيَّة؛ ليتم الوصول إلى مرحلة التعديل والتغيير بإرادة، والتمكُّن من إعادة لغة الحوار، ومعرفة حوار الآخر بموضوعيَّة، وبلا أحكام مسبقة.

* إحداث نقلة للأفراد بعد تمكُّنهم من التطلُّع إلى أخذ ما يفيد، وترك ما لا يفيد.

ت . المقابلة الموضوعيَّة:

هي المقابلة التي يتجرَّد الباحث فيها من أيِّ انحياز غير انحيازه للموضوع، وهي المستوى الذي يهدف الباحث من بلوغه بالمبحوث؛ بحيث يتمسك بكل ما هو موجب ومفيد من قيم وفضائل اجتماعيَّة ودينية، وألا يكون منغلقًا على ذاته فقط، بل قادرًا على أن يتخلَّص من كل ما من شأنه أن يسيء لإحقاق

الحق حتى ولو كان من أعراف أمته أو المجتمع الذي ينتمي إليه، ويكون كذلك متطلّعًا للآخر دون أن يأخذ كل شيء منه؛ وذلك لقدرته على حُسن الاختيار، وهذا الأمر يُمكِّنه من تكوين شخصيّة موضوعيَّة تقول الحق، وتقف دونه، دون أن تتعصَّب لمعطيات عاطفيّة، أو معطيات مستوردة عن غير وعي.

فالموضوعيَّة مستوى من مستويات التفكير الإنساني الرّاقي؛ إذ بها يرفض الإنسان التحيّز لما لا يجب، ولا يمكن أن تكون الموضوعيَّة سلوكًا أو فعلًا ما لم يرتق التفكير إلى مستوى توافر الثّقة الدّاعمة للإرادة، والممكِّنة للفرد من اتخاذ قراره بوعي وتجرّد.

ولذا فمن الموضوعيَّة أن يُقدِّم الباحث أو الأخصائي الحقائق للفرد كما هي لا كما ينبغي أن تكون عليه؛ وذلك لأنَّ ما ينبغي أن تكون عليه هو المستهدف من البحث والدِّراسة، وستظل الحقيقة كامنة في الحالة إلى أن يتحقق المطلب الذي يُقدِّمها كما هي بكل موضوعيَّة.

ولإزالة اللبس والغموض عن الموضوعيَّة ينبغي أن نفرِّق بين التزام الباحث بخطوات البحث العلمي في أثناء تقصّيه للمعلومات التي تعكس حقيقة الموضوع، وشخصانية الباحث التي لا تعكس حقيقته (حقيقة الموضوع)؛ ولذلك التزام الباحث المسلم وتحيّزه إلى دينه لا يعد عيبًا، بل العيب ألا ينحاز إليه بما أنَّه الحق من عند الله تعالى، ومن الموضوعيَّة أن يتميَّز موضوع الباحث المسلم عندما يكتب عن الدين، أو الأعراف، أو الشخصية المسلمة وعاداتها عن كتابات ومؤلّفات الباحث غير المسلم عندما يكتب عن الموضوع نفسه؛ ولذا في اعتقادنا عندما يكتب المسلم عن مجتمعه هو أقرب إلى المعلومة الصّادقة

من الكاتب غير المسلم، وكذلك يكون الكاتب غير المسلم أكثر معرفة بالحقيقة من الكاتب المسلم عندما يتعلّق الموضوع بمجتمع الباحث غير المسلم.

وعليه: فإنَّ قول البعض: إنَّ الموضوعيَّة ألا يدرس الباحث مجتمعه؛ لكي يكون موضوعيًّا فيما يبحث أو يكتب، هو قول لا تسنده المصادق، فهذه المناداة تزعمها بعض من المستشرقين الذين لا يريدون أن تقدّم معارف صادقة عن أخلاقيَّات المجتمعات النامية ومعتقداتها وأعرافها، وبخاصَّة التي تدين بالإسلام؛ وذلك حتى لا تنتشر تعاليم موضوعيَّة قد تهز نظم المجتمعات غير المسلمة؛ ولهذا وُجِّهت التُّهم إلى البحوث والدراسات العلميَّة التي تُبرز أهميَّة الدين الإسلامي وحججه وأخلاقياته بإنَّها بحوث ودراسات وتعاليم غير موضوعيَّة، ومن يقوم بهذه المهمة العلميَّة الرائعة يُتهم بأنَّه غير موضوعي، وللأسف الشديد صدَّق بعض من أساتذتنا هذه الادعاءات وعملوا بها، في حين ازداد تمسك أهل الغرب والمستشرقين منهم بصفة خاصّة بدراسة مجتمعاتهم سواء في استطلاعاتهم العامَّة، أم في دراسات قُراهم، أو حالات مجتمعاتهم الخاصَّة دون أن يصف أحدهم الآخر بعدم الموضوعيَّة، وفي مقابل ذلك يصفون بُحَّاثنا وكُتَّابنا بعدم الموضوعيَّة عندما يولون اهتمامًا بشئون أمتهم ومجتمعاتهم التي لها خصوصيَّة تميزها عن خصوصيَّات الآخرين كما للآخرين من خصوصيَّات تميزهم.

ومن ثمَّ فعلينا أن نميِّز بين التزام الباحث بمبادئ أمته وتاريخها الذي به تعتز، وتزمت الباحث وأنانيّته على حسابها، وحساب خطوات البحث العلمي في أثناء تتبّعه للمعلومة في عمليات الدِّراسة، فعندما يلتزم الباحث بمبادئ أمّته ودينها، فإنَّه في هذه الحالة يكون ملتزمًا بمبادئ عامّة (ملكًا للجميع)، وإلَّا

هل يُعقل موضوعيًّا أن يفكر الباحث المسلم في أثناء قيامه بمهمة البحث والدِّراسة بأنّه غير مسلم؟ وهل الإسلام والثقافة والعادات والأعراف أملاك لفرد بعينه حتى يقال له تجرّد منها أن أردت أن توصف بالموضوعيَّة؟

عليه: تكون الإجابة موضوعيًّا بـ(لا).

وبما أنَّ الدين والعرف والعادة ومجموع القيم هي المقياس العام للموجب والسَّالب والمستقيم والمعوج، فكيف نقبل بأن يوصف الباحث المنسلخ عنها بأنَّه هو الموضوعي؟ وهكذا كل باحث عندما ينتمي أو يعتقد في اتجاه سياسي أو فكري قد يصعب عليه التجرّد منه؛ فالباحث الاجتماعي الذي يعتقد في الفكر الرّأسمالي لا يمكنه القيام ببحثه إلّا داخل هذا المنظور ومن ثمَّ فإذا وجدنا باحثًا من داخل المجتمعات الرأسمالية يقوم ببحث وهو متجردٌ من هذا المنظور فهذا يعني أنَّه غير منتمٍ إليه (منتميا لغيره)، أي: منتميا للآخر.

ولهذا فالموضوعيَّة نسبيّة وليست مطلقة؛ ولذا فالتمسّك بها وكأنَّها المطلقة في غير محله، إنَّه تحيزٌ سالبٌ يضعف حُجَّة الباحث، وقد يسفِّهُها، ولأنَّها نسبيّة فينبغي أن تمارس بمرونة لا باشتراطات مسبقة.

ومع أنَّني لا أوافق على أنه ليست هناك موضوعيَّة، إلّا أنّني واثق بإنَّها نسبية، وليست مطلقة.

وبما أنَّنا نتحاور مع الموضوعيَّة حينًا، ومع المتعصّبين بها حينًا آخر فعلينا أن نتساءل:

ما هي الركائز التي تُظهر الموضوعيَّة إلى حيّز الوجود؟

في اعتقادنا ترتكز الموضوعيَّة أوَّلا: على الموضوع، وثانيًا: على الباحث.

ولذا لا يمكن أن تكون هناك موضوعيَّة في غياب الموضوع، أو الباحث؛ وفي هذا الخصوص يقول الدكتور/ محمد السرياقوسي: "إنَّ الفصل التام بين الذات الدّارسة، والموضوع المدروس مستحيل لِما بينهما من علاقات متبادلة تربطهما وتدمجهما في وحدة معرفية لا تمايز فيها بين ذات وموضوع"[14].

وعليه: تفاعل الباحث مع الموضوع، وعدم خروجه عنه يؤدّي به إلى الموضوعيَّة، وفي مقابل ذلك خروج الباحث عن الموضوع لا يؤدّي به إليها؛ ولذلك يكون الباحث هو العنصر الأساس في إبراز الموضوعيَّة أو إخفائها، وبما أنَّ الأمر كذلك فلا داعي إلى تغييب دوره أو الإغفال عن أهميَّته ومراعاة خصوصيّته التي تفيد كثيرًا في التعرُّف على الجديد وتطويره بما يحقق نجاحًا للبشريَّة بأسرها، وهذا يجعلنا نقول:

بما أنَّ الباحث هو الذي اكتشف القوانين وصاغ النظريّات، والذي أسهم في المعرفة العلميَّة التي تطورت بها العلوم وتتطوّر باستمرار، ولأنَّه هكذا فلا ينبغي أن نجحد أو نغفل إسهاماته وجهوده الكبيرة في التطوّر العلمي نظريًّا وماديًّا وتقنيًّا، بل الذي يجب أن يُطمس هو أنانيَّة الفرد، وأطماعه الشخصانية التي تكون على حساب الآخرين الذين لهم الحق مثلما له.

[14] علي عبد العاطي ومحمد السرياقوسي، أساليب البحث العلمي، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1988م، ص 44.

ولذا فمن الموضوعيَّة أن يبتعد الباحث عن الأحكام المسبقة، أو الأخبار السماعيَّة عند دراسة الظواهر والمشاكل والمواضيع، أو الحالات في العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة.

ومن الموضوعيَّة أن يلتزم الباحث بالموضوع ولا يحيد عنه عند دراسة الظَّاهرة.

ومن الموضوعيَّة أن يُميِّز الباحث بين رغباته وأمانيه التي كان يأملها قبل البحث، والنتائج التي توصَّل إليها وتخالف توقعاته وأمنياته.

ميز المقابلة:

1 – تفيد في دراسة الذين لا يجيدون القراءة والكتابة.

2 – تمكّن الباحث من مشاهدة ردود أفعال المبحوث وملاحظته، سواء في حديثه، أم في انقباض وجهه وانبساطه، أم بجفاف شفتيه أو ارتوائهما، أم بضياء عينيه أو انهيار الدّمع منهما، وكذلك من خلال الحديث المسترسل والصمت المفاجئ، وحركات اليدين وتشنج حركتهما، وبلع اللعاب، وجفاف الحلّق، والارتعاش، وغيره.

3 – تُحقق المقابلة التفاعل والود أحيانا بين الباحث والمبحوث بكل موضوعيَّة.

4 – إنَّها تفيد في استطلاع الرَّأي العام.

5 – تجعل المبحوث شريكًا للباحث في الدِّراسة والتشخيص والعلاج مما يطمئنه بعدم فرض أيِّ حل عليه إذا كان يليق بظرفه وقدراته واستعداداته.

6 – تُمكِّن الباحث من متابعة الحالات عن كثب ووضوح.

7 – تُمكِّن الباحث من تكوين علاقة مهنيّة مع المبحوث تسهم في تيسر الحصول على معلومات وإصلاح الحالة.

8 – تُمكِّن الباحث من التعرُّف على اتجاهات المبحوث ودوافعه ومشاعره.

9 – تؤدّي إلى استكشاف معلومات جديدة لم يسبق معرفتها من قبل.

المآخذ على المقابلة:

1 – تحتاج إلى وقت طويل وتكاليف قد لا تكون هيِّنة.

2 –قد تتأثر الدِّراسة بعواطف الباحث والمبحوث إذا لم يتم التقيد بالمبادئ المهنيّة.

3 – تحتاج إلى عدد كبير ومدرب من مساعدي البحَّاث.

4 – تضع المبحوث أمام مواقف أو ردود أفعال أو ارتكاب سلوك لا يعبّر عن حقيقة الأمر في شيء.

5 – إنَّها صعبة التقنين؛ نظرًا لاختلاف أساليب القائمين بها، واختلاف ظروف المبحوثين مما قد يستوجب تغيير بعض أسئلتها أو صيغها.

الملاحظة

بالملاحظة يتمكّن الباحث أو الأخصائي الاجتماعي والنفسي من متابعة القول والفعل، والعمل، وكل مسموع ومشاهد من قبل المبحوث، أو العميل؛ فبها تتم ملاحظة ردود أفعال المبحوث تجاه كلّ سؤال، أو استفسار يوجّهه إليه الباحث، أو الأخصائي الاجتماعي، أو النفسي.

فالملاحظة من الأدوات المهمّة في عمليّات دراسة حالات المبحوثين، وبخاصّة عندما تكون قابلة للتحقق منها، وتبيِّن الملاحظة مدى سعة تفكير الباحث وإدراكه ووعيه لما يحدث معه ومن حوله؛ وذلك بما يُمكّنه من فهم سلوك الفرد أو الجماعة وظروفهم المحيطة مع استقراء ما يحدث من ردود أفعال، من خلال الربط بين المشاهد والمسموع والمحسوس والمدرك).

وتشتمل الملاحظة على لحظة حدوث الشيء؛ فيُلاحظ في حينه (وقت حدوث الفعل) وهذه قد تكون عن رؤية، وقد تكون عن استماع مباشر واعٍ ومقصود، وقد تكون عن استقراء واستنباط، وترتكز الملاحظة على أهميَّة الحضور؛ لكي تتم علميَّة المقابلة المباشرة للمصدر ذي العلاقة بالموضوع، أو المشكلة قيد البحث أو الدِّراسة.

كما ترتكز على المعاينة لما هو محسوس بشكل مباشر، أو غير مباشر؛ فكل ما يتم عن طريق الحواس الخمس مباشر، أمَّا الذي يتم عن طريق الاستنباط والاستقراء فقد يكون غير مباشر؛ ولهذا يجب ألَّا يغفل الباحث عن استقراء ما بين الأسطر، واستنباط المحمول في المضمون.

وعليه: تعدُّ الملاحظة الأداة الممكِّنة من التمييز بين الصدق واللغو، وبين ما يجب وما لا يجب؛ فعن طريق المعاينة السّماعية يتمكّن الباحث أو الأخصائي الاجتماعي أو النفسي من التعرُّف على العلاقات السَّالبة والموجبة بين المواضيع؛ فحاسَّة البصر (العين) لا تشاهد الكلمات المنطوقة مع إنَّها تشاهد المكتوبة منها.

وحاسَّة السَّمع (الأذن) قادرة على ملاحظة المسموع، وغير قادرة على التمكُّن من المكتوب، وبمشاهدة المكتوب يُمكن أن يتم استنباط واستقراء ما وراءه من أغراض وغايات أو نوايا من خلال ملاحظة ما يحمله من مضامين تدرك إدراكًا.

ولذا فبالاستماع يمكن أن يتعرَّف الباحث أو الأخصائي على اتجاهات أو نوايا الطرف أو الأطراف المستمع إليها، وحتى فاقد حاسَّة البصر يُمكن أن يكون شاهدًا مع أنَّه لم يكن قادرًا على أن يشاهد شيئًا بعينيه، فإذا أُنصِت إلى حديث جماعة تتحدث عن فلسفة التغيُّر الاجتماعي فيمكن أن يُلاحظ المنصت ما يرمي إليه الحديث من مرامٍ واتجاهاتهم حول هذا الموضوع، وكذلك يُمكنه أن يلاحظ الوحدة التي بينهم، أو الاختلاف والتباين في وجهات نظرهم.

ولإنَّها الأداة المعتمدة على الحواس ودرجة سلامتها، فهي تتطلَّب من الباحث كفاءات وقدرات يمكن قياسها، هي:

أ – القدرة على الإنصات الواعي للآخرين وتفهُّم وجهات نظرهم.

ب – القدرة على التذكُّر والتصور والتخيل والتفكُّر وفقًا لما هو متوقَّع وغير متوقَّع.

ج – القدرة على التمييز بين المعايير التي يحتكم الأفراد والجماعات والمجتمعات إليها.

د – القدرة على تحديد الرّؤية لما يجب أن يحدث، ومتابعة ما يحدث بالفعل.

هـ – الاهتمام بجميع المتغيّرات التي يمكن أن تؤثّر على الموضوع المدروس، وتبني التفكير في المتغيّرات الجديدة ووضع معايير لها.

أهميَّة الملاحظة:

1 . تُمكِّن الباحث من الاستقراء والاستنباط.

2 . تُمكِّن الباحث من معرفة ردود الأفعال.

3 . تفيد في دراسة ديناميكيّة الأفراد والجماعات والمجتمعات.

4 . تمكِّن الباحث من متابعة التغيّرات السُّلوكيَّة، ورصدها إيجابيًّا أو سلبيًّا.

5 . تُمكِّن الباحث من الانتقال من المجرَّد إلى المشاهد عندما يكون عقله مبدعًا؛ فالذي اخترع السّكين أو المقعد مع أنَّهما على البساطة بسبب معرفتنا بهما واستخدامنا اليومي فإنَّ الذي اخترع كلًّا منهما لا بدَّ وأنَّه فكَّر بعمق في كيفيّة صناعة السّكين، أو المقعد من حيث ملائمة كل منهما للوظيفة التي اخترع من أجلها، وإلَّا على أيِّ أساس صمما؟

*** أنواع الملاحظة من حيث دور الباحث:**

تنقسم الملاحظة من حيث دور الباحث أو الأخصائي الاجتماعي أو النفسي إلى نوعين، هما:

الملاحظ غير المشارك والملاحظ المشارك.

1-الملاحظ غير المشارك:

إنَّه الملاحظ العلمي الذي لم يختلط مع الملاحظين (المبحوثين) قيد الدِّراسة، ويجري ملاحظته ويسجّلها دون أن تحس الجماعة المبحوثة بأنَّها تحت المراقبة أو المشاهدة، مما يجعل تصرفاتهم تجاه الفعل الاجتماعي طبيعيَّة، ودون تكلّف سلوكي.

وتجرى مثل هذه الملاحظات على الفرد وأعضاء الجماعة وعلى الأنشطة والبرامج، وعلى المواقف، وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة؛ فالأولى هي التي يقوم بها الباحث، أو الأخصائي الاجتماعي، أو النفسي مباشرة دون وسيط، وتتم عن بعد وكأنَّ الأمر لا يعنيه في شيء، مع أنَّه منتبه لكل ما يجرى، أو ما هو ملاحظ، كملاحظته للوحدات السكنية والحالة التي هي عليها، ومدى اهتمام السّكان بنظافتها وجمالها، أو حين يلاحظ سلوك جماعة من الصيَّادين، أو الفلاحين، أو المتظاهرين دون أن يشاركهم السُّلوك أو الفعل موضوع الملاحظة.

أمَّا الملاحظة غير المباشرة فهي التي تتم عن طريق وسطاء قاموا بها في الزَّمن الماضي وما زال بعضهم على قيد الحياة، مع أنَّ الموقف أو الموضع الذي اشتركوا في ملاحظته قد انتهي ولن يتكرر، فمن خلال إجراء مقابلة أو مجموعة

من المقابلات معهم يتم التعرُّف على ملاحظاتهم السَّابقة، وتعدُّ ذات أهميَّة للمقارنة، أو لإجراء ملاحظات على أفعال حاضرة أكثر تركيزًا، أو اتساعًا من حيث المجال، وقد تكون مصادر الملاحظة وثائق وسجلات ومذكرات عامَّة، أو خاصّة، وقد تكون مصادر الملاحظة أشرطة مسموعة، أو مرئية، أو أجهزة حاسوب.

إنَّ هذا النَّوع مهم جدًّا في الدراسات الاستطلاعيَّة والدراسات المتعمقة في البحث الاجتماعي وبخاصّة في طرق مهنة الخدمة الاجتماعيَّة، إلَّا أنَّ هذا النَّوع محفوف بخطأ النسيان، أو الزيادة من قبل الناقلين؛ لأنَّ العنعنة في معظم الأحيان لا دقة فيها.

2 – الملاحظ المشارك:

هو الباحث أو الأخصائي الاجتماعي أو النفسي الذي يقوم بالملاحظة مباشرة من أجل تجميع البيانات والمعلومات، وقد يكون الباحث مشاركًا كاملًا، وقد يكون مشاركًا ملاحظًا.

المشارك التَّام:

هو الذي يتحدّد من خلال دور الباحث، أو الأخصائي الاجتماعي، أو الأخصائي النفسي في أثناء ملاحظة سلوك المبحوث أو المبحوثين، وينبغي ألا يعرف العميل أو أعضاء الجماعة أنَّ هناك من يقوم بملاحظتهم، ويكون الباحث في هذه الحالة كأنَّه عضوٌ أساسيٌّ في الجماعة مما يستوجب عليه الإلمام باتجاهاتها وأهدافها والتقيد بتعاليمها، وأساليب المعاملة فيما بينها ومع الآخرين، وأن يلتزم بتأدية طقوسها، وبخاصّة إذا كانت جماعة دينية منغلقة على ذاتها، وأن يمارس نشاطاتها المرغوبة إذا كانت للجماعة مناشط توحّد اتجاهاتها،

أو تهذب نفوسها، ويُفضّل أن يمتاز الباحث الاجتماعي بمرونة عالية في تعامله مع أعضاء الجماعة، وبخاصّة أنه قد يتعرّض لمواقف استفزازيّة، إذا لم يتم تقبله من قِبل الجماعة، وإذا لم تثق الجماعة فيه كل الثّقة.

وعليه: فالهدف من ممارسة هذا الدَّور من قبل الباحث الاجتماعي التعرُّف على الاتجاهات والأساليب التنظيمية للجماعة، والمنهج التربوي الذي تنتظم فيه أو تنتظم عليه، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والمخاطر المترتبة عليها، أو الفوائد المحققة لها؛ وذلك من أجل أخذ عبرة يستفاد منها في الحياة العامَّة، وتنظيم المجتمع، مع أنَّ بعض أنواع التفاعل الاجتماعي يصعب أن يقوم الباحث بملاحظتها؛ وذلك مثل: الممارسات الجنسيّة، والاختلافات الأسرية، مع العلم أنَّ هذا الدَّور يحتاج إلى وقت كافٍ، وتدريب راقٍ؛ حتى يتمكّن الباحث الاجتماعي أو النفسي من الاقتراب إلى أعضاء الجماعة والتعرف على ما يخفونه، أو يعلنوه فيما يتعلق بموضوع الملاحظة ودراسة الحالة.

المشارك الملاحظ:

هو الباحث أو الأخصائي الاجتماعي أو النفسي الذي حدّد وسيلة الملاحظة كأداة مهمّة لتجميع المعلومات والبيانات من أعضاء الجماعة الذين يعرفون دوره المعلن بأنَّه المشارك الملاحظ، وينتشر هذا النَّوع كثيرًا في الدراسات الأنثروبولوجيَّة، وقد ترتقي درجة الثّقة بين الباحث والمبحوثين أو المدروسين إلى درجة الصداقة التي ينبغي ألا يؤثِّر على موضوع الملاحظة.

الميز والعيوب:

أوَّلا: المميَّزات: من الميز المترتّبة على هذا الدَّور الذي يلعبه الباحث (المشارك الملاحظ)، تقبل الجماعة للباحث، والتعرف عليه باحثًا ميدانيًّا، وقد

تثق فيه الجماعة إلى درجة إظهار كل ما هو كامن من أفعال وسلوكيَّات وعادات وأعراف؛ من أجل عدم إحساسه بالغربة، أو نتيجة اعتزازهم بما يمارسونه من سلوك وأفعال، أو نتيجة اعتبارهم لما هم عليه من قيم.

ثانيًا: العيوب: إذا لم تتقبل الجماعة الباحث وتثق فيه فقد تسلك أمامه سلوكيّات مصطنعة؛ حتى تُظهر ذاتها بإنَّها مثال أمام الباحث (المشارك الملاحظ)، مما يجعل الأفعال والمناشط والأدوار التي تقوم بها أمامه ليست طبيعيَّة بل مختلقة، وكذلك قد يندمج الباحث في الجماعة إلى درجة تأثره العاطفي بأدوار الجماعة فيتحيّز إليها بشكل قد ينسيه دوره العلمي الذي جاء من أجله باحثًا ودارسًا موضوعيًّا.

المشاهدة

يقصد بالمشاهدة: الوقوف عن كثب على الشيء المراد رؤيته؛ وذلك بالاقتصار على حاسَّة البصر (العين) في مشاهدة الأشكال، والأعمال، والسُّلوك، والصور، وتُمكّن الباحث من الوصف لما يشاهده.

وتوجد علاقة ترابط بين المشاهدة والملاحظة تتمثل في: أنَّ الملاحظة عميقة وواسعة، وتحتوي على الاستنتاج العقلي، أمَّا المشاهدة فتحتوي على المعاينة بالعين للشيء؛ عن طريق تفحّصه ككل، وكجزء بنظرة فاحصة، أي: إنَّ المعاينة بالمشاهدة تتم للأشكال والصوّر والأجسام، وحركتها والتعرف على مكوناتها (الأجزاء المتكوِّنة منها) بالتعرُّف على كل ما يمكن تصويره، أو رسمه، أو إنَّه في حالة حركة وامتداد.

لذا؛ فوسيلة المشاهدة ذات أهميَّة عالية لوسيلة الملاحظة، فعلى سبيل المثال: من خلال مشاهدة الأخصائي الاجتماعي، أو النفسي لجماعة تمارس نشاطًا فنيًّا وبكلّ حريّة يستطيع أن يعرف اتجاهات كلّ حالة؛ وذلك بكشف ما تمّ رسمه، كأنْ يرسم أحدهم: وردة أو زهرة أو غزالة، وآخر يرسم رجلًا على صدره أو على أحد ذراعيه عقربًا، ويجد ثالثًا يرسم فتى وفتاة بينهما مودّة، أو يرسم قلبًا في وسطه فتاة، أو سيارة يركبها عروس وعروس فمثل هذه المشاهدات يمكن أن يلاحظ من خلالها:

. أنَّ الأوَّل يحب الجمال، ويلاحظ عليه الانشراح والمرونة والحياة المبتهجة، وهو مبتسمٌ غير عبوس.

. ويلاحظ على الثاني الاتجاه الإجرامي والانحرافي وعدم احترام الآخرين.

. ويلاحظ على الثالث أنَّ له حبيبة وقد يكون راغبًا في زواجها وهي مركز اهتمامه.

هذه الاتجاهات الثلاث قد يتم التعرُّف عليها من الملاحظة وبواسطة المشاهدة، ويلاحظ أيضًا العمق في كل حالة من الحالات الفرديَّة السَّابقة، والتي ظهرت أمامنا من البداية كمشاهدات محدودة.

وإذا شاهدنا مباراة لكرة القدم، نشاهد أمامنا جماعتين في وسط الملعب بنوعين من الملابس الرياضية، ومرميين للتهديف، بوسطهما حارسين وجمهور مُتحمِّس، ونشاهد حركة اللاعبين وحركة تسجيل الأهداف، هذه المشاهدات التي تترتّب عليها الملاحظات، والتي تُمكّن الباحث الملاحظ من معرفة درجة التعاون بين اللاعبين، والمهارات الفنيّة ولياقاتهم وقدرات تحمّلهم، وعلاقتهم بالجمهور وإصرارهم على الفوز، وكذلك يمكنه أن يلاحظ علامات الهزيمة، والفوز أو الإحباط في نهاية المباراة على أفراد الفريقين والمشجّعين والمدربين حسب النتيجة لكل فريق.

وعليه:

تعتمد المشاهدة على ما تراه العين، ولكن ليس كل ما تراه العين هو حقيقة؛ لأنَّ الظَّاهر قد لا يكون الباطن؛ ولهذا فالاعتماد على المشاهدة في القضايا العلميَّة مسألة غير يقينية فيصعب التسليم بمصداقيتها، قال تعالى: {وَتَرَى النَّاس سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى}[15] فمن مشاهدة سلوكهم قد تعتقد أنَّهم في حالة سكر، ولكن بملاحظتهم عن قرب قد لا يكونون سكارى مع أنَّ

[15] الحج: 2.

حركتهم فيها شبه من هذا الأمر؛ ولهذا فالاعتماد على حاسَّة البصر (العين) في المقارنات العلميَّة غير كافٍ، وليس دقيقًا؛ لأنَّ إجماع النَّاس على حكم معين بمثل هذه الوسيلة غير ممكن. مما يستوجب استعمال وسيلة الملاحظة والمقابلة في عمليات البحث والدارسة، سواء في أثناء جمع المعلومات، أو التحليل، أو التشخيص، أو العلاج الذي يُمكّن الأفراد والجماعات من أداء واجباتهم الاجتماعيَّة وفق ما لهم من حقوق، وما عليهم من مسئوليات؛ تفاديا لعيوب المشاهدات؛ مصداقًا لقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَءا كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآَفِلِينَ فَلَمَّا رَاء الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ}[16]. فمن خلال المشاهدة برهن إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام إثباتًا أنَّ القمر يغيب؛ ولهذا فهو الفاقد لصفة الربّ: (الله عزَّ وجلَّ) أي: فاقد لخاصيّة البقاء، وكذلك برهن إبراهيم إثباتًا أنَّ الشمس فاقدة لخاصيَّة البقاء والديمومة التي أختص الله بها.

علاقة المشاهدة بالملاحظة:

ترتبط الملاحظة بالموضوع ولا تنفصل عنه؛ لأنَّها إذا انفصلت عنه تصبح غير علميَّة ومن دون معنى فإذا افترضنا أنَّ الموضوع هو: (مدى تمسك سكان مدينة من المدن العربية بارتداء الزي الوطني)، فإن ذلك يستوجب على الباحث ملاحظة ومشاهدة سكان المدينة في أماكن مختلفة وأوقات مختلفة: وقت العمل، وأماكنه، وفي المدارس والجامعات، والمناسبات الدينية، والأعياد الوطنية،

[16] الأنعام: 75 - 78.

والأعراس، وحفلات الختان، والمآتم، وفي الشوارع العامَّة، وأيام العطلات، وأماكن الترفيه؛ ومن ثمَّ فإذا ذهب الباحث إلى المصيف البلدي وشاهد المصطافين من دون زيّهم الوطني فهذا لا يعني: عدم تمسّكهم به، ولكنّه يعني: أنَّ طبيعة المكان لا تستوجب ارتداء الزي الوطني، بل لو شاهد أحد المواطنين يرتديه وهو مع المصطفين على الشاطئ فيلاحظ إخلالًا بالذّوق العام، وعدم احترام الزّي الوطني، وإذا شاهد أحد أساتذة الجامعة العرب أو المسلمين بشكل عام يرتدي ملابس البحر القصيرة وهو في الفصل الدراسي أو المدرجات الجامعيّة، فإنّه يلاحظ عدم احترام الأستاذ للمكان الجامعي ولطلبة الجامعة؛ وتختلف المشاهدة عن الملاحظة في المثالين السَّابقين، من حيث: إنَّ الملابس تشاهد وتميّز، أمَّا الاحترام والتقيّد بالذوق العام يلاحظ ولا يشاهد، وإذا ذهب الباحث المشاهد والملاحظ إلى مأتم وشاهد امرأة ترتدي ملابس احتفاليَّة فيلاحظ إنَّها خارجة عن الموضوع؛ لإنَّها لم تتقيّد بالظَّرف الزَّماني والمكاني والموضوعي للزّي الذي ترتديه، ولم تحترم المناسبة وشعور الحزانة، وإذا شاهد بعض الأفراد يسبحون بالزّي الوطني بالمصيف العام يلاحظ عدم احترامهم للزي الوطني الذي يجب ألا تقدّم له الإهانات.

فالملاحظة ليست هي المتوقّفة عند حدّ الصّور والأشكال كما هو حال المشاهدة، بل الملاحظة تتعدّاها إلى المعاني والألفاظ، وما يحاول أن يخفيه أو يظهره المبحوث أو المبحوثون المدروسة حالاتهم (في أثناء إجراء المقابلات).

فكل هذا لا يتحقق بالمشاهدة التي تقتصر على رؤية الصّورة والنّظر إليها، بل بالملاحظة التي بها يتجاوز الباحث حد الوقوف عند مشاهداته للصور والأشكال والسُّلوك والحركة إلى ما يُخفى وراء كل منها؛ فالتناقض في الحديث،

والتلعثم، والخجل، والتظاهر بالبراءة، والتظاهر بالخوف، والخوف الحقيقي، والمحبة، والتظاهر بالمحبة، والانطواء، والاكتئاب، والتشاؤم، ومحاولة إنكار الانفعال والغضب، وإظهار الفرح والمرح كل هذه لا يمكن مشاهدتها، ولكن من الممكن ملاحظتها.

إذن: المشاهدة تقتصر على رؤية المنبسط فرحة، أو الباكي حزنًا؛ ولهذا فالباكي يشاهد، وبكاؤه يلاحظ، وكذلك السعيد يشاهد، وسعادته تلاحظ.

وعليه: ليس كل ما يلاحظ يشاهد، ولكن كل ما يشاهد يمكن أن يلاحظ ما يُخفى وراءه، ومثال على ذلك: لا يمكن مشاهدة قوّة العلاقات بين أفراد الأسرة أو الأمّة، ولكن بالإمكان ملاحظتها، وكذلك ممارسة الحريَّة لا يمكن مشاهدتها، ولكن من الممكن ملاحظتها من خلال مشاهدة سلوك وأفعال الممارسين لها؛ ولذا مع أن للحريّة أساليب لممارستها في سلوك عن طريق اللجان والمؤتمرات والبرلمانات والجمعيات، والتنظيم الاقتصادي من خلال الملكيّة العامَّة والخاصَّة، وديناميكيّة الإنتاج التي يمكن مشاهدتها كتعبير عن الحريّة؛ فإنَّ التعبير المعلن عنها من قبل الحكومات من خلال المشاهدة قد لا تعبِّرُ عن مصادق، ومن خلال الملاحظة قد يثبت عكس ما يقال أو يُكتب؛ فعن طريقها قد تكون الحقيقة أن الدّولة التي تدعي ممارسة الحرية عن طريق جلسات المجالس والبرلمانات التي يمكن مشاهدتها بالنقل المباشر من خلال شاشات الإذاعة المرئية وشبكات الإنترنيت، يلاحظ أنَّها نظام كبحيٌّ، أو سلفيٌّ، أو طبقيٌّ، أو غيره.

وهنا تكون الملاحظة أكثر أداة لإثبات الحقائق والمصادق، وتكون المشاهدة خير دليلٍ وشاهد عليها، هذا وتتكوّن الملاحظة من عمليَّات عقليَّة متداخلة إلى جانب توليد المشاهدات، فالعمليّات العقليَّة هي: تلك التساؤلات، والافتراضات، أو الانتقادات والتوقعات، وكيفيَّة تفادي المواقف، وكيفيَّة اختيار الأساليب ومراعاة الظروف المناسبة؛ أي: إنَّها الحوار الذي يتم بين الإنسان كباحث وذاته، والمبادئ العلميَّة حول الموضوع والأهداف مع مراعاة الفرد أو الجماعة أو المجتمع قيد البحث والدِّراسة، والأساليب الدفاعية التي قد تحول دون الملاحظة أو تعرقلها، وهكذا تتولّد المشاهدات والملاحظات بعضها من البعض، مما يجعل المشاهِد ينتقل من المشاهَد إلى الأسرار التي وراءه والعلاقات المكونة لعناصره، قال تعالى: {قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ}[17]. إنَّه أمر بمشاهدة آياته في السماء وهي النجوم والكواكب من خلال النظر إليها، التي تُشاهد حركتها وضوؤها الجميل، وبالمشاهدة يلاحظ أنَّ هناك علاقة، وأن هناك قدرة من ورائها، وإنَّها علامات يمكن الاهتداء بها في تحديد الاتجاهات ليلًا ونهارًا وفي البر والبحر، وهذه مشاهدات تولَّدت من خلال الملاحظة والمشاهدة، وهكذا تتولّد المشاهدة من المشاهدة، وتتولّد الملاحظة من الملاحظة، فمن مشاهدة الشّمس يشاهد الشّروق والغروب، ومن مشاهدة القمر يشاهد الشّمال والجنوب، ومن مشاهدة الجبال والمخلوقات يلاحظ أنَّ من ورائها خالق، وهكذا تتولّد الفكرة من الفكرة؛ لنلاحظ أو نشاهد ما يترتَّب على الفكرة وتوليدها.

[17] يونس: 101.

تعدُّ الملاحظة والمشاهدة أداتان مهمتان لوسيلة المقابلة؛ لأنَّه من خلال المقابلة يمكن مشاهدة المبحوث وتصرُّفاته، ويمكن ملاحظة ردود أفعاله على الأسئلة المطروحة عليه من قبل الباحث أو الأخصائي الاجتماعي أو الأخصائي النفسي.

وفي كثير من الأحيان تضع المشاهدة الباحث المشاهد في حالة شكّ؛ إذ خدعة الحواس، مما يجعل الشّكّ في البعض المسموع، والبعض المشاهد؛ فسلامة البصر وقوّته ليست واحدة، وبالتالي يجب ألا يثق الأخصائي في كل ما يقوله المبحوث، سواء أكان فردًا أم جماعةً.

ولأنَّ المشاهدة ترتبط بالظَّاهر سلوكًا وحركةً ومتحركًا، فلا ينبغي أن يعتمد عليها في إصدار الأحكام، وبخاصّة في أثناء إجراء المقابلات مع أصحاب الحالات الشاذة، أو الانحرافيَّة، فعلى سبيل المثال: مشاهدة الأخصائي الاجتماعي أو النفسي للمبحوث وهو يبكي في أثناء المقابلة، فمن خلال الملاحظة يمكن إثبات أنَّ البكاء ليس على مصادقٍ، ولكنّه لاستدرار عطف الأخصائي الاجتماعي أو النفسي؛ وذلك نتيجة الحيل الدفاعيَّة للمبحوث، وذكائه في التأثير على الباحث أو الدارس لحالته وتمييع الموضوع.

كما أنَّ مشاهدة المتسوّلين وهم في ثياب رثة بالية قد تظهر للوهلة الأولى ظروفهم المعوزَّة، ولكن إذا أخضعوا للملاحظة، قد يكونون عكس ما يشاهد تمامًا؛ لأنهَّم اختاروا أقصر الطّرق للعيش من دون مقابل، ومع ذلك فأمّا السائل فلا تنهر، وهكذا تكون الملاحظة اختبارية للمشاهدة، وتكون المقابلة اختبارية للملاحظة، فكل ما يلاحظه الباحث يمكن أن يتم اختبار مصداقيَّته من عدمها

بالمقابلة، وتختلف الملاحظات والمشاهدات العلميَّة عن الملاحظة والمشاهدة العابرة التي تواجه الإنسان كل يوم، والتي قد تثيره في وقتها لاحتوائها عنصر المفاجأة، أو التي تعرَّف عليها في الماضي وتتكرر من حين لآخر، مثل: مشاهدته السّحب والأمطار، ومعرفته لها كما هي مشاهدة، ولا يعرف العلاقة بين السّحب ومكوّناتها والقوَّة التي تذيبها فتسقط مطرًا، وأنَّه يشاهد البرق، ولكنَّه لا يعرف القوَّة المولّدة له، أمَّا الملاحظات والمشاهدات العلميَّة المقصودة فهي تحدث وفق خطّة وانتباه واع وتتبُّع دقيق، وتنطلق من موضوع وتحقق أهدافًا.

وتعدُّ الملاحظة والمشاهدة من الأدوات المهمّة في البحث العلمي عندما تكون قابلة للتحقق منها، والملاحظة ليست هي المشاهدة مع أنَّهما يتدخلان كثيرًا. إلا أن الحديث عن الملاحظة لا يعني تطابق مفهومها مع ما تعنيه المشاهدة، في الوقت الذي تشتمل فيه الملاحظة على المشاهدة بوصفها جزءًا منها، مما يجعل الحديث عن المشاهدة لا يفي بأغراض الملاحظة ومضامينها.

فالمشاهدة هي الوقوف عن كثب على الشيء المراد رؤيته؛ لأنَّها مقتصرة على العين في مشاهدة الأشكال والأفعال، وتمكن الباحث من الوصف لما يشاهده.

والملاحظة هي الربط بين المشاهد والمسموع؛ لأنَّها الأداة المستعملة لحاستي السَّمع، والبصر، والعقل في وقت واحد، فيلاحظ الإنسان بأذنيه كما يلاحظ بعينيه، ولكنَّه لا يستطيع المشاهدة بحاسَّة السَّمع.

الملاحظة تشمل على لحظة حدوث الشيء فيلاحظ في حينها (وقت حدوث الفعل) وهذه قد تكون عن رؤية، وقد تكون عن استماع مباشر واع ومقصود، وتتفق المشاهدة والملاحظة على أهميَّة الحضور؛ لكي تتم علميَّة الرؤية المباشرة للمصدر ذو العلاقة بالموضوع.

المشاهدة تحتوي على المعاينة بالعين للشيء بالمشاهدة؛ وذلك عن طريق تفحُّصه ككل، وكجزء بنظرة نافذة؛ أي: إنَّ المعاينة بالمشاهدة تتم للأشكال، والصور، والأجسام، وحركتها والتعرف على مكوناتها.

إنَّ الملاحظة تُمكِّن الباحث من استقراء التَّاريخ، واستنباط العبر منه، فعن طريق مشاهدة الآثار، والنقوش، والزخارف، والوثائق يتم التمكُّن ملاحظةً من التعرُّف على أحداث أو حضارات قد سادت وبادت؛ فمعركة (أحد) على سبيل المثال: قد دارت وانتهت من زمن المشاهدة، ولكنّها باقية لزمن الملاحظة من خلال آثارها، وما كُتِب عنها؛ وكذلك أنَّ الرومان قد احتلوا ليبيا وطُردوا منها بعد اقتتال عنيد وجهاد ثمين، وكل ذلك انتهى من زمن المشاهدة، ولكنّه بقي لزمن الملاحظة؛ وذلك من خلال مشاهدة الآثار الرومانية وسجلات الجهاد الليبي، والوثائق الدالة على ذلك؛ ولهذا الملاحظة أداة مهمّة جدًّا فهي التي تُمكِّن الباحث من التعرُّف على المعلومات الظَّاهرة، واستنباط ما يخفى أحيانًا من خلال قدرة الباحث على ربط العلاقات بين المتغيّرات، والتناقضات حول القضايا المطروحة للبحث والدِّراسة، وتستهدف الملاحظة معرفة الموضوع، وعناصره من الأفراد والمجتمعات، مما يجعل الملاحظة تمكن الباحث من تفسيره الموضوع، وفي هذه الحالة تختلف عن المشاهدة التي تشبه آلة التصوير والنسخ؛ كونها تصوِّر أو تنسخ المشاهدة فقط، مما يجعلنا نقول: إنَّ صورة الشيء لا

يمكن أن تكون الشيء ذاته، فأنا أختلف عن صورتي، فصورتي من ورق، وأنا من صلصال، ويرتبط نجاح الباحث الملاحظ أو المشاهد وفشله بقدراته واستعداداته ومهارته، وخبراته، وسلامة حواسه، فكلَّما كان الباحث أكثر قدرة على الانتباه والفطنة كانت ملاحظاته ومشاهداته ناجحة.

إذن: الملاحظة تفسيريّة إلى جانب كونها وصفيّة؛ لأنَّها تعتمد على الحسّ والعقل، وتتعلّق بالظَّاهر والكامن.

أمَّا المشاهدة فهي أداة استطلاعيّة، وتقتصر على الوصف، أي: إنَّ المشاهدة تصف السُّلوك، والملاحظة تصف ما يترتَّب عليه من ردود أفعال أو افتعالات وانفعالات، وهي كذلك تُفسِّر بنظرة اختبارية فاحصة، وتصفه بوعي.

ولذا فالملاحظة والمشاهدة هما أداتان مهمتان لوسيلة المقابلة، أي: من خلال المقابلة يمكن مشاهدة المبحوث وتصرفاته، ويمكن ملاحظة ردود أفعاله على الأسئلة المطروحة عليه من قبل الباحث.

أهميَّة المشاهدة:

1 ـ بها يتمكّن الباحث من الوقوف على المشاهد حقيقة مباشرة.

2 ـ تُمكِّن من تفحُّص المشاهد وإخضاعه للتجربة والقياس.

3 ـ تُمكن الباحث من تقويم سلوك المبحوثين.

4 ـ تمكِّن الباحث من أن يكون باحثًا مشاركًا.

5 ـ تُمكِّن الباحث من الانتقال إلى أن يصبح ملاحظًا لِما شاهد من سلوك أو أعمال أو صورٍ وأشكالٍ، أي: إنَّها تنقله من المشاهد إلى المجرَّد، قال

تعالى: {أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ}[18]، أي: لا ينبغي الوقوف عند حدّ النظر إلى الإبل، أو السّماء، أو الجبال، أو الأرض، بل ينبغي أن يتعدّاه عقل الإنسان إلى معرفة الكيفيَّة التي بها خلقت الإبل، ورفعت السماء، ونصبت الجبال، وبسطت الأرض.

خطوات الملاحظة والمشاهدة:

للملاحظات والمشاهدات العلميَّة خطوات محدّدة يتم استخدامها في البحث والدِّراسة، وهذه الخطوات هي:

أ – اختيار الموضوع وتحديده وفق أهداف واضحة ومحددة؛ لأنَّ نقطة الانطلاق للملاحظة، أو المشاهدة هي أهميَّة الموضوع الذي يتم اختياره فمن دون موضوع لا يمكن أن تكون الملاحظة هادفة وجادة؛ فالموضوع هو الإطار العام الذي تتبلور فيه الأفكار، وتستنبط منه الفروض وتتمركز فيه متغيّرات مشكلة البحث، مما يجعل الملاحظة أو المشاهدة مترسِّخة في الموضوع ومنطلقة منه ومثيرة له.

ب – تحديد وحدة الاهتمام: سواء أكان فردًا أم مؤسَّسة، أم مزرعةً، أم مصنعًا، أم غيره وغيره كثير، ولكن لا يتم تحديد وحدة الاهتمام إلَّا بعد تحديد المجتمع الذي أخذت وحدة الاهتمام منه، فإذا كانت وحدة الاهتمام فردًا فينبغي أن يحدّد (ذكرا أم أنثى، صغيرا أم كبيرا) ثم تحديد صفاته، هل هو

[18] الغاشية: 17 – 21.

(مدرس أم مدرسة؟) وما علاقة الصفة المستهدفة بالملاحظة والمشاهدة بنوع المهنة أو الحرفة؟

وقد تكون وحدة الاهتمام الاثنين الذكر والأنثى، أو الذكرين أو الأنثيين، أو الطرفين، أو الدولتين، وقد تكون وحدة الاهتمام حالة زواج، أو طلاق، أو قضية دينية، أو قوميّة، أو حالة شذوذٍ جنسيٍّ، وقد تكون وحدة الاهتمام دورًا مثل دور الزوجة، أو دور الزوج، أو دور المعلم والتلميذ، مما يجعل الباحث يهتم بمشاهدة وملاحظة السُّلوك والفعل للاثنين المشتركين في الموضوع، مع مراعاة متغيّرات اللغة، والدين، والجنسية، والمهنة، واللون، والظَّرف لكلا الطرفين. وقد تكون وحدة الاهتمام جماعة، قد تكون نشاطًا فنيًّا، أو رياضيًّا، أو مسرحيًّا، أو أدبيًّا، أو ثقافيًّا، فمن خلال ممارسة الجماعة لهذه المناشط يمكن ملاحظة أفعالها وسلوكياتها، والأثر المتبادل بينها، وقد تكون وحدة الاهتمام مجتمعًا محليًّا، أو قرية، أو مدينة عندما يستهدف الباحث ملاحظة الأنساق الاجتماعيَّة ومشاهدتها، واتجاهات المجتمع واهتماماته، وتضمانه في العمل وفي المناسبات العامَّة، وفي البناء والعمار.

ت – تحديد الظَّرف المناسب لإجراء الملاحظة والمشاهدة: ولأنَّ الموضوع يتأثّر ويؤثّر في الظَّرف الزَّماني والمكاني؛ لذا ينبغي للباحث إجراء الملاحظة، والمقابلة في الظروف الطبيعيَّة لها؛ لكي يتحصل على معلومات غير متأثّرة بظروف خارجيّة، فإذا أراد مشاهدة أو ملاحظة دور المدرس في الفصل، فلا ينبغي أن يأتي للفصل في وقت إجراء الاختبارات للطلبة، أو في أثناء معاناة المدرس من زكام حاد، وإذا أراد أن يلاحظ درجة السمو التي تحدث للفنان عند انسجامه مع أنغام الموسيقى لا ينبغي أن يتخذ مكانًا مزدحمًا وضجيجًا،

فإن اتخذه يجد نفسه جالسًا في وسط من الضوضاء والتشويش اللذين لا يمكّناه من المشاهدة والملاحظة الموضوعيَّة.

ث – تحديد نوع العلاقة المناسبة للموضوع: قد تكون العلاقة بين الباحث والمبحوثين علاقة ثقة تطمئن فيها الجماعة أو الفرد للباحث، وتتقبَّله وتحترمه، وتمكِّنه من الحصول على المعلومات المستهدفة بالبحث، وقد ترتقي العلاقة بين الباحث والمبحوث إلى درجة الصداقة التي لا تخل بالمبادئ المهينة للبحث العلمي، وقد يفضِّل الباحث ألا ترتقي العلاقة إلى درجة الصداقة؛ حتى لا يؤثّر على الموضوع، مما يجعله ملاحظًا ومشاهدًا عن بعد، وقد تكون العلاقة رسميَّة، وهكذا كل شيءٍ يتحدّد موضوعيًّا.

ج – تحديد كيفية التسجيل وأسلوبه: الملاحظة العلميَّة دقيقة وكثيرة ومترتبة على بعضها بعضا مما يستوجب تسجيلها؛ حتى لا تضيع من دون جدوى، إلَّا أنَّ التسجيل مسألة فنية من حيث التقنية، ومن حيث الأسلوب؛ فقد يستوجب الموضوع أن يكون التسجيل في أثناء زمن حدوث الفعل أو السُّلوك المشاهد والملاحظ، وقد يتطلَّب الموضوع أن يكون التسجيل في نهاية المشاهدة والملاحظة، وقد يكون التسجيل بعلم المبحوث، وقد لا يكون بعلمه.

الميز والمآخذ على أسلوب التسجيل:

1- من ميز التسجيل في أثناء زمن الملاحظة، أو المشاهدة: أن الباحث يسجل ملاحظاته في وقتها، وبالتّالي لا ينسى شيئًا منها، ولن تضيع منه أيّة مشاهدة قد حصلت، وهي مهمّة في تفسير السُّلوك، والفعل الاجتماعي، ومن ثمَّ فالتسجيل يزوِّد الباحث بالمعلومات المهمّة للبحث.

2- ومن عيوب التسجيل: قد يجعل الباحث منغمسًا في تفسير ما يشاهده، أو الانهماك في التسجيل المطوَّل، مما يجعله غافلًا عن بعض المشاهدات والملاحظات التي قد وقعت أثناء التسجيل، وقد لا تتكرر وهي مهمّة أيضًا.

3 . ومن العيوب: قد يتحسس المبحوث من التسجيل ويتخوّف من نتائجه وبالتّالي قد يمتنع عن ممارسة بعض الأفعال أو السُّلوكيات، أو قد يتصنَّع سلوكًا ليس من طبيعته؛ لأجل أن يجرَّ الباحث خارجًا عن الموضوع ومثار اهتمامه، وكذلك قد يتوقّع أنَّ الباحث متجسّسٌ عليه؛ فتهتز الثّقة بينهما.

ميز الملاحظة والمشاهدة:

1- تمكن الملاحظة والمشاهدة الباحث من رؤية المبحوث والاستماع إليه.

2- مشاهدة الأفعال والسُّلوكيات المختلفة، وملاحظة التفاعلات، والانفعالات والنوايا والمقاصد في وسطها الطبيعي الذي لا تحققه المعامل والمختبرات.

3- تعطي الباحث فرصة للتأكد من الأشياء الممكن مشاهدتها.

4- تمكِّن الباحث من التعرُّف على مشاكل المبحوثين واستقراء ردود أفعالهم.

5- إنَّها وسيلة لاختيار إجابات المبحوثين التي أدلوا بها عن طريق الاستبيان، أو استمارة المقابلة؛ وذلك لأنَّ الفعل قد ينطبق مع القول، وقد يخالفه.

المآخذ على الملاحظة والمشاهدة:

1- قد لا يعبّر الفعل والسُّلوك المشاهد عن النوايا والمقاصد الباطنيّة، أي: قد لا تكون هناك مصداقيّة بين الفعل والموضوع.

2- قد تدخل آراء الباحث الخاصَّة في تفسير الموضوع، أو الأفعال المشاهدة والملاحظة، وإصدار تعميمات أو أحكامٍ عليها.

3- قد يتأثّر الباحث برؤية الجماعة وبخاصّة إذا كانت منغلقة على ذاتها مما يجعل الدِّراسة فاقدة لمبدأ المهنة العلميَّة والموضوعيَّة، كأن يشارك جماعة دينية متزمّتة، أو جماعة متطرّفة، فإذا تأثّر فإنّه يكون منحازًا لرؤية خاصة، وإذا مارس أفعالهم فقد يكون تحت طائلة القانون مجرمًا.

4- إنَّ الملاحظة بالمشاركة قد تتعارض مع القوانين والأعراف والأديان؛ لأنَّ مشاركة الباحث للجماعة التي تتعاطى المخدرات في ارتكاب الفعل تجعله في قائمة المنحرفين، وليس ضمن قائمة البحَّاث العلميين، وكذلك مشاركته الشواذ جنسيًّا في ارتكاب الفعل لا يُعدّ ميزة للملاحظة والمشاهدة بالمشاركة، بل عيبًا أخلاقيًّا لا يرتضيه المجتمع السوي.

5- لا تفيد المشاهدة والملاحظة أحيانًا في دراسة الأزمات والاختلافات الأسرية.

6- خدعة الحواس (النظر والسَّمع) مثل: الطبيب الذي أحضر بولًا سكريًّا وغمس أحد أصابعه فيه ليذوقه أمام طلبة كلية الطب، وطلب منهم أن يفعلوا ما فعل؛ ليذوقوه واحد بعد الآخر، فقاموا بذلك عن مضض، وبعد

انتهاء التجربة اتفق الجميع أنَّ البول السكري فيه شيء مم يوصف به حلو المذاق، فابتسم الطبيب قائلًا:

لقد فعلت ذلك لأعلِّمكم الدّقة في الملاحظة، فلو شاهدتموني بعناية لكان من الممكن لكم ملاحظة ما فعلت، لقد غمست إصبعي الأوَّل في القنينة البوليّة، في حين وضعت أصبعي الثاني في فمي[19].

[19] عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1975م. ص 330.

الاستبيان

الاستبيان استيضاح استفساري لاستبيان المعلومات التي لدى المبحوث؛ لأجل المعرفة عن كثب عن كل ما يتعلّق بالموضوع قيد البحث والدراسة، وهو مجموعة من الأسئلة المعدّة والمصاغة لمتغيّرات الموضوع أو معطيات الحالة وفقًا لفروض موضوعيَّة، وقد تُطرح الأسئلة على المبحوث في أثناء إجراء مقابلات مهنيّة معه، أو توزّع مباشرة في استمارة من الباحث على المبحوثين أو عن طريق فريقٍ من المساعدين، أو عن طريق وسائل الاتصال المتعدّدة والمتنوّعة.

والاستبيان يُمكِّن الباحث من استقراء حالة الفرد أو الجماعة أو المجتمع أو العيّنة، واستيضاحهم عمَّا يلمُّون به من معرفة عن الموضوع المتعلّق بهم.

ويُعدّ الاستبيان أحد الوسائل العلميَّة التي يعتمد الباحث عليها في تجميع المعلومات من مصادرها، إلا أنَّ هذه المعلومات المشار إليها قد لا تعكس الواقع بالتمام كما يتوقّعه الباحث، ولكنّها تعطي مؤشّرات ينبغي عدم الإغفال عنها؛ ولهذا نتساءل:

- هل الاستبيان يمثل الباحث؟
- أم يمثل موضوع البحث؟
- أم يمثل المبحوثين؟

إنَّ الإجابة عن هذه الأسئلة المركّبة قد لا نجد لها سندًا من اليقين؛ لأنَّ الاستبيان إذا كان الممثل لموضوع البحث، إذن: ما هي الوسيلة التي ربطت بينهما؟ فإذا افترضنا أنَّ الموضوع المبحوث فيه هو الجهاد، أو الحريّة، أو الطلاق،

فكيف يمكن للاستبيان أن يمثل ذلك؟ ولأنّ الاستبيان لم يصغه المبحوثون؛ فلا يحقّ لنا أن نتهمهم بصياغته ولا ننسبه إليهم؟ ولأنَّ المبحوثين هم مصادر المعلومات ومكمنها إذن: لا ممثل غيرهم للموضوع؛ ولذا نقول:

الاستبيان لا يمكن أن يمثل الموضوع، ولا يمكن أن يمثل المبحوثين، ولكنَّه يمثل توقّعات الباحث عن الموضوع.

وعليه: فالاستبيان مجموعة من الأسئلة التي يطرحها الباحث على المبحوثين وفق توقّعاته للموضوع، مما يجعل إجابات المبحوثين في معظم الأحيان لا تخرج عن توقّعات الباحث المسبقة التي صاغها في استفسارات محدّدة.

وإذا تساءل البعض:

. هل نعني بذلك الاستغناء عن الاستبيان؟

نقول:

(لا) عندما يكون من الضرورة البحثيَّة، ولكن المقصود هنا العمل على تطويره بشكلٍ يسمح باستيعاب رؤى المستهدفين بالبحث أو الدراسة، كأن يُثيروا بعض الأسئلة مع الباحث قبل صياغته للاستمارة صياغة نهائية؛ وذلك عن طريق إجراء مقابلات استطلاعيّة من قبل الباحث على المجتمع المراد التعرُّف عليه، أو على مشاكله وظواهره من خلال الموضوع، ثم بعد ذلك يتم إعداد استمارة البحث وفق الخطوط العريضة التي أشار إليها مجتمع البحث أو الدراسة، بعد أن استنبطها أو استوضحها الباحث.

وعليه: لو لم تكن هناك مصادر للموضوع أو المشكلة ما كان هناك موضوع أو مشكلة للبحث؛ ولذا يستوجب البحث العلمي باحثًا، ومصدرًا، وموضوعًا، ووسيلة، والمصدر (منبع المعلومات) قد يكون (بشرا) وقد لا يكون، فإذا كان بشرًا كانت الوسيلة ضرورية، وإذا كان (وثيقة) أو أيّ مطبوعٍ ومخطوطٍ كان المصدر محمولًا بالوسيلة، ولا يحتاج إلّا للتحقق والتحليل الموضوعي الممكِّن من الوصول إلى نتائج تُظهر الحقيقة من مكمنها.

فإذا أخذنا جهاد عمر المختار موضوعًا للبحث فإنّه بالإمكان التعرُّف على جهاده من خلال الوثائق والمخطوطات التي كتبها، أو التي كتبها أنصاره والذين رافقوه في الجهاد، أو اعترف بها أعداؤه عندما تتوافر بين يدي الباحث، وفى هذه الحالة لا داعي لاختيار وسيلة الاستبيان إذا لم يكن عمر المختار ورفاقه أحياء، بل قد يستفيد الباحث من اختصار مرحلة تحديد الوسيلة واستعمالها والابتعاد عن أخطاء كثيرة تعلق بالاستبيان.

أمَّا إذا استهدف الباحث بالاستبيان تجميع المعلومات من سكان الجبل الأخضر الذين نما معهم جهاد عمر المختار ورفاقه الأبطال، فإنَّ الاستبيان في هذه الحالة لا يمثل مصادر المعلومات وهم المجاهدين، بل يمثل انطباع سكّان الجبل الأخضر عن الفعل والمصدر الذي غاب عن أنظار المجتمع، مع أنَّه باقٍ في ذاكرتهم، فتكون النتيجة المتحققة بالاستبيان هي انطباعات وليست حقائق.

إذن: ما هو الاستبيان؟

إنَّه وسيلة الباحث لاستقراء المجتمع والعيّنة، واستيضاحهم عمَّا يلمُّون به من معرفة عن الموضوع الذي يتعلّق بهم أو يتعلّق بمن لهم علاقة به؛ وذلك

لتبيان ما لم نعرفه؛ ليكون حاضرًا من خلال برهنة الآخرين أصحاب العلاقة ومشاهدتهم؛ ولهذا فالاستبيان وسيلة استيضاح لمعرفة سبيل مجتمع الدراسة، سواء أكان مجتمعًا سويًّا أم مجتمعًا غير سوى، يقول الله تعالى: {وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ}[20]. ولاستبيان سبيل المجرمين قد يختار الباحث الاستبيان ويصوغه في استمارة بحث تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تمسّ الموضوع بشكل مباشر، على أن تكون الإجابات المرتقبة برضاء المبحوثين دون إجراء أيّ تلاعب، ويتم التوصل إلى المعلومات موضوعيًّا عن طريق اتباع أساليب البحث العلمي ومناهجه، وهكذا يكون الاستبيان من أجل استيضاح الآراء، والاتجاهات، ومعرفة الانحرافات، والإنتاج، والإبداع، والتأثير والتأثر بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.

أنواع الاستبيان:

أوَّلًا: الاستبيان المصوَّر: يخصّ صغار السنّ وغير المتعلمين، وله ميز التشويق، ويساعد على التوليد العقلي والفكري، ويستخدم هذا النّوع في معرفة الاتجاهات الاجتماعيَّة عند الأطفال، ومحدودي القدرة على القراءة والكتابة، وكذلك لمعرفة ديناميّات التفاعل بينهم، ويفضّل أن يكون الاستبيان المصوّر مباشر التوزيع، حتى لا تتضارب التفسيرات أو تتأثّر بوجهة نظر أفراد الفريق المساعد أو بعضٍ منهم.

[20] الأنعام: 55.

ثانيًا: الاستبيان اللفظي المكتوب: يخصّ الكبار والمتعلّمين ويوزع بإحدى الطريقتين الآتيتين:

الأولى: الاستبيان المباشر:

وهو الاستبيان الذي يوزّع باليد مباشرة من الباحث أو الفريق المساعد له، وتتم تعبئة الاستمارة مباشرة من قبل المبحوثين ومما يُيسر للمبحوثين الاستفسار إن واجههم غموض في بعض المعاني أو المفاهيم أو المصطلحات العلميَّة؛ ولهذا النّوع من الاستبيان ميزٌ ومآخذٌ منها.

ميز الاستبيان المباشر:

أ – نسبة المردود منه عالية، ونسبة الفاقد منه قليلة.

ب – يعطي فرصة للتأكد من أنَّ المبحوث هو الذي يجيب عن استمارة الاستبيان مباشرة.

ت ـ إنَّه أقل الوسائل تكلفة.

ث – إنَّه أكثر الوسائل تقنينًا.

ج – يساعد على إعطاء معلومات وبيانات قد تكون حسّاسة؛ نتيجة عدم كتابة الاسم على الاستمارة.

ح – إنَّه لا يحتاج إلى وقت كبير وعدد كثير من المساعدين البحاث، وفي الوقت نفسه يسمح بجمع معلومات من أعداد كثيرة.

المآخذ على الاستبيان المباشر:

أ – لا يصلح مع الذين لا يجيدون القراءة والكتابة.

ب – قد لا يتضمّن مصداقيّة المبحوثين أو مصداقيّة بعضهم؛ نظرًا لاعتماده على الإجابات النظريَّة أو اللفظيّة وهذه ليست بواطنهم.

ت ـ قد تكون الإجابات غير واضحة، أو أنَّ هناك لبسًا ولم يتم استفسار المبحوثين عنه.

ث ـ لا يعتمد عليه في دراسة الحالات النفسيَّة وفي خدمة الفرد، ومع الحالات الانحرافية أو الشاذة.

ج – كثرة أسئلة الاستبيان أو إطالتها قد تحدث مللًا في نفوس المبحثين، مما يضطرهم للإجابة عنه عشوائيًّا.

الثانية – الاستبيان غير المباشر:

وهو الذي يتم توزيعه عن طريق وسائل الاتصال التي منها:

استبيان البريد المرسل:

ويتم اختيار هذه الوسيلة في حالة انتشار أفراد المجتمع أو أفراد العيّنة في مناطق جغرافيّة متباعدة يصعب على الباحث الاتصال بهم مباشرة، فترسل لهم استمارات الأسئلة على عناوينهم؛ لكي تتم الإجابة عنها وإعادتها للباحث عن طريق البريد المرسل؛ ولهذه الوسيلة ميز ومآخذ منها.

ميز استمارة البريد المرسل:

أ. إنَّها تعطي فرصًا كافية للمبحوثين للإجابة عن الأسئلة واختيار الوقت المناسب.

ب. تساعد في الحصول على معلومات قد تكون أكثر صراحة؛ لعدم معرفة المبحوثين للباحث أو نتيجة عدم مقابلتهم له.

ت. تمكِّن الباحث من إجراء بحوث ودراسات واسعة جغرافيًّا.

عيوب استمارة البريد المرسل:

أ – قلة العائد منه حتى ولو اتخذ الباحث بعض الاحتياطات التي يتوقّع أنَّها تقلل من نسبة الفاقد، مثل: إحالة الأظرف والطّوابع البريدية مع استمارة الاستبيان المرسلة للمبحوثين كمحاولة ضمان لإعادتها.

ب – قد يكون بعض المبحوثين لا يجيدون القراءة والكتابة، مما يجعلهم لا يولون اهتمامًا لاستمارة البحث.

ت – قد لا يستوعب بعض المبحوثين المفاهيم والعبارات الواردة في الاستمارة؛ نظرًا لبساطة مستواهم الثقافي والتعليمي، وبخاصة بعض المفاهيم تعطى أكثر من دلالة ومعنى.

ث – قد يستعين المبحوث بآخرين في الإجابة عن استمارة الاستبيان، ومن ثمَّ تكون المعلومات المتحصل عليها خالية المصداقية.

ج – قد يغيّر بعض المبحوثين عناوينهم نتيجة ظروف العمل، أو الحاجة، أو المصلحة الشخصية؛ وبالتّالي لا تصل بعض الاستمارات المرسلة إلى الأفراد المستهدفين بالبحث.

ح – لا يمكن التأكد من صدق الاستجابات، ولا يتمكّن الباحث من استقراء ردود أفعال المبحوثين كما لو كانت الوسيلة المستعملة هي المقابلة.

خ – قد لا يكون لكل أفراد المجتمع عناوين بريدية.

الاستبيان عن طريق الهاتف:

وهو الذي يتم من خلاله الاتصال بالمبحوثين وطرح أسئلة الاستمارة عليهم، وكتابة ما يجيبون به على الباحث أو الفريق المساعد له في حالة وجود فريق مساعد لاختصار الوقت والجهد على الباحث؛ ولهذا النّوع ميز وعيوب منها:

1 – **ميز الاستبيان الهاتفي:**

أ – يُمكِّن الباحث من الاتصال بالمبحوثين في أماكنهم وعلى انفراد هاتفي.

ب – يعطي فرصة للمبحوث أن يستفسر عن أيّ لبسٍ أو غموضٍ، وكذلك يعطي فرصة للباحث أن يوضح.

ج – تندمج مع وسيلة الاتصال الهاتفي وسيلة المقابلة غير المباشرة (التي لم تكن وجهًا لوجهٍ) ولكنّها مقابلة هاتفية، قد تؤدّي إلى التفاعل بين الباحث والمبحوث مما يساعد على إعطاء معلومات أكثر أهميَّة.

2 – عيوب الاستبيان الهاتفي:

أ – قد يتم الاتصال، ولكن قد لا يكون المجيب هو الشخص المقصود بالبحث أو المعني بالدراسة، فتتاح الفرص أمام منتحلي الشخصية؛ ليجيبوا عن غيرهم وهم منتحلو شخصية المبحوث.

ب – قد يكون وقت الاتصال الهاتفي غير مناسب للمبحوث، كأن يكون المبحوث وقت الاتصال يعاني من مرضٍ، أو إنَّه في مآتم لأحد أقاربه، أو في حفلة مفرحة، أو في أثناء تأدية واجب، وقد يكرر الباحث الاتصال ثانية بالمبحوث وقد تتكرر معه الظروف هي الأخرى ثانية.

ت – قد تعاني خطوط الهاتف تعاني من عطب في أثناء الاتصال.

ث – قد يكون المبحوث الذي وقع عليه الاختيار أصم وأبكم أو إنَّه ضعيف السّمع.

ج – قد يشك المبحوث في مصداقيّة الباحث ويتحّسس من كيفيّة حصوله على رقم هاتفه، حتى وإن أتمَّ الحصول عليه عن طريق الدليل العام.

ح – قد يعتقد المبحوث أنَّ الباحث سفيه، ويريد من وراء ذلك المعاكسة التي لا تليق بمكارم الأخلاق.

خ – قد يعتقد المبحوث أنَّ الباحث يتجسّس عليه.

ويلاحظ بشكل عام أنّ البحوث عن طريق الهاتف لا تصلح لدراسة المجتمع؛ لاعتبار أنّ المجتمع لم يكن بكامله يمتلك وسيلة الاتصال الهاتفي.

الاستبيان عن طريق الصُّحف والمجلات:

تطبع استمارة الاستبيان على أحد الصحف أو المجلات بحيث تكون في متناول الجميع، وبخاصة في دراسة المواضيع العامّة لاستطلاع الرَّأي العام، أو لمعرفة المؤشّرات التي تفيد في إجراء بحوث أو دراسات أخرى، وتتداخل وسيلة البريد مع الصحف والمجلات من حيث إنّ توزيع الصحف قد يكون بريدي وإنّ ترجيع إجابات المبحوثين عن أسئلة الاستبيان الموزّع عن طريق الصحف والمجلات يكون من خلال البريد، وعليه تكون ميز البريد وعيوبه عالقة بهذه الوسيلة، إلى جانب عيوب وميز الاستبيان المطبوع في الصحف والمجلات التي منها:

1 – ميز الاستبيان الموزّع عن طريق الصّحف والمجلات:

أ – إنَّه سريع التوزيع والانتشار.

ب – فيه اختصارٌ للوقت والجهد.

ت – إنَّه ليس مكلفًا كثيرًا.

2 – عيوب الاستبيان الموزع عن طريق الصحف والمجلات:

أ – قد لا توزّع الصّحف والمجلات في كل المناطق؛ وبالتالي لا تفيد في إجراء بحوث ودراسات عامّة.

ب – قد لا يكون كل أفراد المجتمع قادرين على القراءة والكتابة.

ت –قد لا يكون كل أفراد المجتمع مطَّلعين على الصحف والمجلات.

ث – قد تحتوي أسئلة الاستمارة على أخطاء مطبعيّة ولم تُراجع من قِبل الباحث قبل توزيعها.

ج – قد لا يفيد في التحليل النفسي والتكيّف الاجتماعي وفي دراسة الحالات الخاصّة.

نشر الاستبيان عن طريق الإذاعتين المسموعة والمرئيّة:

هذه الأنواع من الاستبيانات تقوم بها الدّول والشركات الكبرى، التي تودّ استطلاع الرَّأي العام عن إنتاج معين أو برامج معيّنة؛ ومع أنَّ وسيلة الإذاعتين كثيرة الانتشار والبرامج من خلالهما أسرع انتشارًا، فإنَّه يؤخذ عليها أنَّ أوقات عرض الاستبيان قد لا تكون مناسبة حتى وإن عرض في أوقات مختلفة؛ وذلك لأنَّ المجتمع كثير المهن والحرف التي قد تجعل كثيرين منه خارج المنزل ساعات عرض الاستبيان، سواء أكانوا في الصناعة أم الزراعة أم التجارة أم السفر خارج البلاد؛ ونتيجة لذلك تختلف ساعات الرّاحة من مواطن لآخر حسب طبيعة عمله، وظروفه الاجتماعيَّة والصحيَّة والنفسيَّة التي قد لا تسمح له بالاستماع لمثل هذه النوعيّة من البحوث.

نشر الاستبيان وعرضه عن طريق (الإنترنت):

بلغ العلم من التطوُّر ما يُمكِّن الباحث من دخول المنازل في جميع أنحاء العالم من خلال شبكات الاتصال المتطوّرة (الإنترنت)، سواء للحديث المباشر، أم عن طريق بث أسئلة استمارة الاستبيان على الجميع وعلى جميع المواقع المسموح بها، أو تلك التي تخضع للرّقابة من قبل البعض؛ ولهذه الوسيلة المتطوّرة ميزٌ وعيوبٌ منها:

1 . **ميز نشر الاستبيان عن طريق (الإنترنت):**

أ . إنَّها واسعة الانتشار.

ب . إنَّها سريعة الانتشار.

ت . قليلة التكلفة.

ث . وقد تكون مجانية الكلفة.

ج . تسمح للباحث أن يجري مقابلة مع المبحوثين في مواقعهم؛ ليجيب عن استفساراتهم إن واجههم غموض.

ح . سرعة إعادة الإجابة إلى الباحث.

2 . **عيوب نشر الاستبيان عن طريق الإنترنت:**

أ . يمكن أن تكون الردود مزوَّرة، أي: ليست من الذين يعنيهم الأمر.

ب . تعمُّد تزوير المعلومات تسفيها للموضوع، أو تسفيها للباحث.

ت . إهمال المبحوثين وعدم اكتراثهم بأهميَّة الموضوع.

ث . ليس بالضرورة أن يكون كل المبحوثين مشتركين في شبكة الاتصالات المتطوّرة (الإنترنت).

ج . مع أنَّ شبكة الاتصالات المتطوّرة سريعة الانتشار إلّا أنَّ الردود قد لا تعود بالسّرعة التي من أجلها اختار الباحث (الإنترنت) وسيلة لنشر استبيان بحثه.

وعليه: يلاحظ أنَّ المآخذ على معظم وسائل الاستبيان هي أكثر من الميز مما يجعلنا نقول: إنَّ القصور يصاحب وسيلة الاستبيان إذا ما قورنت بوسيلة المقابلة.

أنواع الاستبيان من حيث صياغة الأسئلة:

ينقسم الاستبيان من حيث صياغة أسئلة الاستمارة إلى الأنواع الآتية:

1- الأسئلة المفتوحة: وهي الأسئلة التي لا تحد من إجابة المبحوث، بل تترك له حريّة الإجابة وفق السُّؤال المطروح، وهي المتضمّنة لأسئلة: لماذا؟ وكيف؟ واشرح، وعبر، كأسلوب أمر يتطلَّب إجابات مفتوحة.

2- الأسئلة المقفلة: وهي التي تتطلَّب إجابات محدودة من المبحوث بـ(نعم)، أو بـ(لا) أي: إنَّها تقتصر على إحدى الإجابتين: الإثبات، أو النفي، ويقتصر استفهامها على الأداة هل.

3- الأسئلة محدودة الإجابة: هي الأسئلة التي يصوغ الباحث لها مجموعة من الإجابات ويترك حريّة الاختيار للمبحوث، وحسبما يتوقّعه مناسبًا أو ملائمًا من إجابات، مثال الصيغة الآتية:

لدينا بعض العوامل التي نعتقد إنَّها تؤدّي إلى ضعف المستوى التحصيلي للطلبة في مرحلة التعليم المتوسط، المطلوب تحديد درجة هذه العوامل، هل هي تؤثّر بدرجة كبيرة، أم بدرجة متوسطة، أم بدرجة أقل؟

أ – عدم كفاءة المدرس. بدرجة كبيرة متوسطة أقل

ب– التركيز على الطريقة التقليدية. بدرجة كبيرة متوسطة أقل

ج- عدم استعمال وسائل الإيضاح. بدرجة كبيرة متوسطة أقل

د- عدم ملائمة المقررات للطلبة. بدرجة كبيرة متوسطة أقل

هـ- تغلب الجانب النظري على العملي. بدرجة كبيرة متوسطة أقل

ز- عدم توافر الضبط الإداري بالمدرسة. بدرجة كبيرة متوسطة أقل

ح- عدم توافر المعامل والمختبرات. بدرجة كبيرة متوسطة أقل

و . عدم ترابط المناهج. بدرجة كبيرة متوسطة أقل[21].

4 - الأسئلة المقفلة المفتوحة:

وهي الأسئلة المركَّبة من الصيغتين المقفلة والمفتوحة، وهي التي تتطلَّب إجابتين في وقت واحد مثال: هل توافق على منزليّة التعليم؟ ولماذا؟

5-الأسئلة المحددة المفتوحة:

وهي الأسئلة التي تصاحبها مجموعة من الإجابات الاختيارية وتذيَّل نهاياتها بأخرى تذكر، مثال: ما هي الجوانب التي تعتقد بإنَّها تفيد في تقييم المدرس إذا طُلب منك أن تقيِّمه؟

أ- طريقة المعلم في أثناء الشرح. تفيد كثيرًا تفيد لحد ما لا تفيد.

ب- مقدار ما دُرِّس من المقرر. تفيد كثيرًا تفيد لحد ما لا تفيد.

ت- مستوى تحصيل الطلبة تفيد كثيرًا تفيد لحد ما لا تفيد.

---

[21] عقيل حسين عقيل، وآخرون، دراسة ميدانية عن مستوى التحصيل لطلبة التعليم المتوسط ببلدية طرابلس، طرابلس، اللجنة الشعبية للتعليم، 1989م، ص 213.

ث- علاقة المدرس بالطلبة. تفيد كثيرًا تفيد لحد ما لا تفيد.

ج- المناشط المصاحبة للمادة. تفيد كثيرًا تفيد لحد ما لا تفيد.

ح - استعمال وسائل الإيضاح. تفيد كثيرًا تفيد لحد ما لا تفيد.

خ - التعاون مع الإدارة والمفتش. تفيد كثيرًا تفيد لحد ما لا تفيد.

د-جوانب أخرى تذكر [22].

إنَّ تحديد نوع الاستبيان يرتبط بطبيعة المشكلة، ونوع الحالة، ونوع المبحوثين المستهدفين بالبحث، فالبحوث الاجتماعيَّة والإنسانيَّة لم تكن مقولبة بصورة واحدة، فما تتطلَّبه دراسة الحالة في خدمة الفرد وعلم النفس يختلف عما تتطلَّبه في علم الاجتماع، ونتيجة اختلاف طبيعة كل حالة وتنوّعها عن الأخرى فإنّ ذلك يستوجب مراعاة كل الفروق الفرديَّة والجماعيَّة والمجتمعيَّة قبل تحديد نوع الاستبيان.

شروط الاستبيان:

مع أنَّ للاستبيان ميز وعيوب إلا أنَّنا إذا أردنا استعماله، أو إذا استوجب الموضوع اختياره لتجميع المعلومات، فينبغي مراعاة الآتي:

1- أن يصاغ الاستبيان بلغة واضحة وأسلوب غير ممل.

2- أن يطبع ويراجع بعد طباعته ثم يصحّح، ويطبع من جديد، ثم يوزّع.

3- ألا يكون مطوّلًا؛ حتى لا يملّ المبحوثون من ملئه برغبة.

[22] المصدر السابق، ص 222.

4- ينبغي أن يجرَّب على مجموعة من الأفراد قبل توزيعه النّهائي على مجتمع البحث، اختبارًا له من حيث نجاح اشتراطاته، وبما يحقّق أهدافه العلميَّة، على أن يكون الأفراد من مجتمع الدراسة.

5- ألّا يوزعّ في أوقات غير مناسبة للمبحوثين.

6- أن تراعى أهميَّة الظّرف المكاني عند توزيعه؛ بحيث يكون مناسبًا لطبيعة البحث وطبيعة المبحوثين.

خطوات تحفّيز المبحوثين على ملء الاستمارة:

1- أن يحسّ المبحوثون بفلسفة الاستبيان وفلسفة البحث.

2- أن يوضِّح الباحث أهداف البحث للمبحوثين.

3- ألّا يحمّل المبحوثون أيّ تكاليف بريدية أو غيرها.

4- أن يوضِّح الباحث للمبحوثين أسباب اختيارهم أفرادًا أساسيين للبحث.

5- أن يذكر لهم الجهة التي تدعم البحث إن وجدت، أو الجهة التي ترتقب نتائجه.

6- ألّا يطلب الباحث كتابة الاسم على الاستمارة قدر الإماكن.

7 . أن يراعي الوقت المناسب للمبحوثين في أثناء توزيع الاستمارة.

التصنيف القيمي لخماسي تحليل القيم

يتكوّن خماسي تحليل القيم من خمسة قواطع متساوية، نسبة كلّ قاطع 20% من مجموع دائرة الخماسي، يمثل كلّ قاطع مستوى من مستويات الشخصيَّة الخمس، وهي:

1 . الشخصيَّة الذَّاتيَّة.

2 . الشخصيَّة المنطقيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

3 . الشخصيَّة الموضوعيَّة.

4 . الشخصيَّة الانسحابيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة).

5 . الشخصيَّة الأنانيَّة.

ويقصد بمستوى من مستويات الشخصيَّة الحالة القيميَّة والسُّلوكيَّة التي تكون عليها حالة الفرد، ويُعدّ هذا التحديد لمستويات الشخصيَّة تقسيمًا جديدًا لا سابقة له سِوى التقسيم الثلاثي القديم المتكوّن من: (الأنانيَّة، الذَّاتيَّة، والموضوعيَّة) التي اتضحت في قراءاتنا وكأنَّ مستويات الشخصيَّة ذات فواصل يستقل فيها كلّ مستوى عن المستوى أو عن الحالة الأخرى، في حين أنَّ مستويات الشخصيَّة تتداخل وكأنَّها حلقات مترابطة داخل دائرة خماسي تحليل القيم الذي يُمكّن البحَّاث والمحلّلين للشخصيّة، أو النصّ، أو الخطاب، أو الوثيقة، أو المؤلف (الكتاب) من معرفة المستوى القيمي الذي يرشد إليه الخطاب، أو النصّ، أو الحديث، أو الحالة أيَّ كانت فرديَّة، أم جماعيّة، أم حالة مجتمع بأسره؛ وذلك من خلال تحليل المعلومات والبيانات المتحصّل عليها

بأداة التصنيف القيمي: (تصنيف عقيل لتحليل القيم)، ومن خلال دراسة الخطاب والنصّ بعد أن تُفرّغ المعلومات، وتُحلّل وفقًا لهذا التصنيف.

ولذا؛ فكلّ من يقوم بملء أداة التصنيف: (تصنيف عقيل لتحليل القيم) باختيار بديلٍ واحدٍ من البدائل الخمس المعتمدة لكلِّ علاقة من العلائق 44، لا بدَّ أن تنكشف حالته وحقيقته أمام الباحث، سواء أكان على حالةٍ من الأنانيَّة، أم على حالةٍ من الانسحابيَّة: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، أم على حالةٍ من الذَّاتيَّة، أم على حالةٍ من التطلُّعيّة: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، أم كان على حالةٍ من الموضوعيَّة.

ميز استخدام خماسي تحليل القيم:

1 . يُمكّن الباحثين من معرفة القيم التي عليها حالة المبحوثين في أيّ مجتمع من المجتمعات الإنسانيَّة، بغض النّظر عن أديانهم، ومعتقداتهم، وثقافاتهم، وأجناسهم.

2 . يُمكّن الباحثين، أو الإدارات والأجهزة العاملة أو الشركات من معرفة الحالة التي عليها الفرد المتقدّم لطلب العمل، أو المتقدّم لشغل منصب من مناصب الدّولة، أو أيّ جهاز من أجهزتها؛ وذلك لأنَّ نتائج الخماسي لا بدَّ أن تُظهِر كلّ حالة على ما هي عليه دون مجاملة أو تحيّز، سواء أكانت أنانيَّة، أم ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة، أم ذاتيَّة، أم ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة، أم موضوعيَّة.

وعليه: نتائج الخماسي تقييميّة، تُقيّم الحالات كما هي عليه، وتدفع اتجاه ما يجب أن يُتّخذ حيالها إن أردنا إصلاحًا، أو صناعة مستقبل أفضل.

3 . يُمكّن البحَّاث من معرفة اتجاهات المبحوثين: الاجتماعيَّة، الاقتصاديَّة، السياسيَّة، النفسيَّة، الذوقيَّة، والثقافيَّة.

4 ـ من خلال تحليل المخطوطة، أو النصّ، أو الخطاب أيًّ كان موضوعه، يمكن معرفة الحالة التي كانت عليها حالة صاحبها، ومستوى شخصيته.

ـ أُسِّسَ الخماسي على الفرضيَّة الصفريَّة (العدميَّة) التي تفترض أن فُرص الاختيار متساوية بين المبحوثين في اختيار البدائل المعيارية لكلّ علاقة من العلائق القيميَّة، وتعني الفرضيَّة العدميَّة: (أن فُرص اختيار المبحوثين للبديل رقم (1) تساوي فرص الاختيار للبديل رقم 2، 3، 4، 5)؛ ولذا فإنَّ جميع قواطع الخماسي متساوية كما هو في الشّكل رقم (1)، وهذا الافتراض العدمي يأمل الباحث أن يُعدم ولا يتحقّق؛ حتى يتبيّن الفروق الفرديَّة والجماعيَّة والمجتمعيَّة وفقًا لمتغيّرات البحث؛ ولذا سُميت الفرضيَّة الصفريَّة بالفرضيَّة العدميَّة.

ضُبِطَ خماسي تحليل القيم مع الأوزان المتطابقة مع البدائل القيميَّة لكلِّ علاقة قيميّة وفقًا للآتي:

أ ـ من 1 إلى أقل من 2 يساوي أنانيَّة (أنا فقط).

ب ـ من 2 إلى أقل من 3 يساوي ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة (انسحابيّة).

ج ـ من 3 إلى أقل من 4 يساوي ذاتيَّة (نحن المجتمع).

د ـ من 4 إلى أقل من 5 يساوي ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة (تطلُّعيّة استيعابيّة).

هـ ـ 5 تساوي موضوعيَّة (عقليَّة إنسانيَّة).

وبالتعرُّف على كلّ قاطعٍ من قوطع الخماسي يمكن معرفة المستويات القيميَّة للشخصيَّة التي تتطلَّب تبيانًا لكلّ مستوى من مستوياتها.

المستويات القيميَّة للخماسي:

1 . الذَّاتيَّة.

2 . ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة.

3 . الموضوعيَّة.

4 . ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة.

5 . الأنانيَّة.

أوَّلا . الذَّاتيَّة:

ترتبط الذَّات بالمفرد المؤنث، وتحتوي على المختزل المذّكر والمؤنث، كما تختزل الحجرة كمسمى مؤنث على الجدران (الحيطان) المذّكرة المتكوِّنة منها، والتي أعطتها صورتها الكاملة، وكما يحتوي جسدّ الإنسان المذكر على أعضاء مؤنثة، كالعينين والأذنين، واليدين، والصّرة، والرقبة، وهكذا جسدّ الإنسان المؤنث يحتوي على أعضاء مذكّرة، كالرأس، والذقن، والصدر، والقلب، وغيرها: {يَاأَيُّهَا النَّاس اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ}[23]، وبما أنَّ النّفس واحدة فلماذا لا نتّقي الله عزَّ وجلَّ في أنفسنا، ونجعل بينها مودة ورحمة؟ ولماذا التعصُّب والتفرُّق والصِّدام والنّفس واحدة؟ ولأنَّ النفس واحدة؛ فلماذا لا نبني الذَّات المعتدلة والمتّزنة التي تجعل بيننا وحدة قيميّة وتحقّق لنا الاعتبار؟

الذَّاتيَّة: مستوى معرفي وإدراكي، والذات المدركة هي التي تعرف أنَّها تعرف؛ ولذا فإنَّ التمركز على معرفة الذَّات لذاتها يؤدّي إلى تمركز المعرفة على ما يجب وما لا يجب.

---

[23] النساء: 1.

وتتكون ذات الإنسان من: قيم المجتمع، من أوامره ونواهيه، مما يحب ومما يكره؛ ولذلك عندما تتوحّد آمال المجتمع وآلامه ودينه في الفرد إلى درجة تتساوى عنده كفتا الحياة والموت، يصبح الفرد وكأنَّه مجتمعٌ بأسره، أو أمّة بكاملها؛ نتيجة بناء الذَّات الاجتماعيَّة فيه، مما يجعل حال لسانه حال لسانها، وسلوكه سلوكها؛ ولذا فالذَّات مكوّنٌ قيميٌّ اجتماعيٌّ وليست مكونًا فرديًّا، فعندما تتجسَّد الذَّات في السُّلوك لن تجد الأنانيَّة (الشخصانية) مكانًا لها بين النَّاس، وعندما تتكوّن في الإنسان بأماني المجتمع تزيل عنه الأنانيَّة، وتغرس فيه روح الأمّة بقيمها؛ ولهذا يكون الفرد وكأنَّه أمّة بحالها، وتكون الأمّة وكأنَّها الفرد بحاله، وليس بأنانيّته.

إنَّ تمسّك الفرد بالدين والعرف والقيم التي تُميّز شخصيّته عن غيره لا يُعد تمسكًا شخصانيًّا، بل يعد فعلًا ذاتيًّا وليس خاصًّا؛ ولذلك عندما تتمسّك الذَّات بقيمها، وتمارسها بوعي، فإنَّ سلوكها هذا يُعد سلوكًا عامًّا، تقابله ردود أفعال اجتماعيَّة مُرضية، وهذه ردود الأفعال المرضية محفِّزة لمشاعر الاعتراف والتقدير التي تحقّق الاعتبار الاجتماعي للذات، سواء أكانت ذات فرد، أم جماعة، أم مجتمع.

هكذا تتكوّن الذَّات عندما يحسّ الفرد بأنَّه المجتمع، أو الأمّة، وعندما تحسّ الأمّة بأنَّها فرد بوحدتها؛ ولذا فإنَّ الذَّات هي الإحساس بالمساواة والتمسّك بها، وبما أنَّها تعبّر عن المساواة، إذن: لا تحيّز فيها، وبما إنَّها كذلك فهي الذَّات العلميَّة التي ينبغي لها أن تراعى وتؤخذ في الحسبان من قبل البحَّاث والدّارسين؛ ولهذا الاتصاف بالذَّاتيَّة لا يُعدّ عيبًا كما يعتقد البعض من الباحثين؛ لأنَّ الذَّاتيَّة المعتدلة نقطة ارتكاز؛ وذلك لارتباطها بالموضوع الذي لا تنفصل

عنه؛ ولهذا تعبّر الذَّات المفردة عن نحن الجمع، فالباحث العربي المسلم عندما يجري بحثًا لا ينبغي له أن ينسلخ عن عروبته ودينه: (عن ذاته الواعية) بل ينبغي له أن يتمسّك بهما في كلِّ المجالات والمحافل العلميَّة، وما هو العيب في ذلك؟ إذا كان العيب في التمسّك بهما، إذن: لماذا التمسّك بهما أصلًا خارج حدود البحث؟ وإن كان لا عيب فيهما، فلماذا لا يزيد اعتزازنا بهما: (الاعتزاز بالدين والقيم المفضلة)؟ ولماذا لا يزيد تمسّكنا بهما أكثر عند إجراء البحوث والدراسات العلميَّة؟

ومن ثمَّ، فالباحث العلمي هو الذي يلتزم بالموضوع الذي يبعده عن التحيّز والتعصّب السلبيين، فإذا كان الموضوع على سبيل المثال: دراسة ظاهرة السّرقة في مدينة طرابلس من واقع السّجلات الرّسميَّة فإنَّ ذلك يتطلَّب جمع المعلومات الكافية للدراسة، كما أنَّه يتطلَّب تصنيف المعلومات وتحليلها لأجل الوصول إلى نتائج علميَّة وتفسير علمي؛ ولهذا لا عيب أن نجرِّم ظاهرة السّرقة وفقًا للنتائج المتوصّل إليها بمنظور العرف والدين اللذين يكوِّنان الذَّات المعتدلة (مركز الاتزان).

وعليه: إنَّ تمسّك الأنا والذَّات بالموضوع يجعل اتجاهاتهما موضوعيَّة وبحوثهما علميَّة، ويتمّ الاتفاق مع الدكتور علي زيعور في قوله: "لا وجود للذات البحتة، بل هناك علاقة دائمة بين الذَّات والموضوع"[24].

وبناء على ذلك: يتكوّن الحوار بين الأنا والذَّات على الموضوع قيد البحث أو الدِّراسة، فإذا دحر الأنا الذَّات واستقلَّ بالموضوع كان الأنا شخصانيًّا، وإذا توحَّد الأنا مع الذَّات حول الموضوع البحثي كان الأنا ذاتيًّا؛

[24] علي زيعور، مذاهب علم النفس، بيروت: دار الأندلس، الطبعة الثالثة، 1980م، ص 136.

ولذلك تستوعب الذَّات الأنا والآخر بالموضوع، وتحتوي عليهما، أمّا الأنا فإنَّه يستوعب الذَّات بالموضوع، ولا يحتوي على الآخر .

وقد يتساءل البعض:

من الذي ينقل الفرد من الأنانيَّة إلى الذَّاتيَّة؟

حسب معارفنا وفهمنا: إنَّ الفرد يُخلق ويولد، والأنانيَّة والذَّاتيَّة تُعلّم وتُكتسب، والمجتمع هو المسئول عن ذلك.

إذن: لكلِّ مجتمع موضوع يُطبَعُ أفراده به، وإلّا لماذا كان البعض أنانيًّا؟ والبعض الآخر انسحابيًّا أو ذاتيًّا؟ كلّ ذلك يرجع إلى الموضوع الذي ينطبع الأفراد به، فإذا تشرَّب الفرد قيم المجتمع الحميدة كان الفرد ذاتيًّا، وإذا لم يتشرّبها لن ينطبع بها، ولا يمتاز بها، ويكون سلوكه شخصانيًّا نتيجة تمسُّكه بمصلحته الخاصَّة على حساب المصلحة العامَّة لأمَّته أو مجتمعه؛ فينفرد بأنانيّته عن الذَّات العامَّة التي انطبع بها الآخرون من بني أمّته؛ فالفرد يمكن أن يكون أنانيًّا، ويمكن أن يكون ذاتيًّا حسب تأثره بالموضوع، وعليه: ترتبط الأنا بالذَّات، وترتبط الذَّات بالموضوع.

تعدّ الذَّات القاطع الرئيس في خماسي تحليل القيم؛ إذ لا يمكن أن تكون للمجتمع قيمٌ بلا ذات؛ ولذا تدل الذَّاتيَّة على التمسُّك بانطباعات المجتمع، وقيمه التي تميّزه عن غيره من المجتمعات الأخرى؛ ولهذا لا يمكن أن يكون الإنسان ذاتيًّا ما لم تتجسدّ قيم المجتمع في أفعاله وسلوكيَّاته، وهذا يدلّ على أنَّ الذَّاتيَّة يمكن أن تكون على مستوى الفرد، ويمكن أن تكون على مستوى الجماعة، ويمكن أن تكون على مستوى المجتمع؛ وذلك لأنَّ الذَّاتيَّة سلوك وأفعال، وليست انطباعات فكريَّة فقط.

وعليه: فالذَّاتيَّة تمثل محتوى عناصر القوَّة والضّعف، وقد يتمَّ التمسُّك بها كما هي، لا كما ينبغي أن تكون عليه، وقد يكون تجاوزها إلى ما هو أفضل، وفي هذه الحالة ينتج قاطع آخر في إنتاج خماسي تحليل القيم ذا صلة بها، وبما هو مفضّل، وهو قاطع: (الذَّاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

إنَّها حالة قيمية جديدة لما تمتاز به من تطلّع، أو إقبال على ما هو أفضل أو أجود، فهذا الفعل ليس دائم الحدوث عند جميع أفراد المجتمع الإنساني؛ إذ نلاحظ أنَّ البعض غير قادر على المحافظة على الذَّاتيَّة، وفي الوقت ذاته غير قادر على الميل إلى الموضوعيَّة، ولكنّه قادر على فعل جديد هو الفعل الانسحابي، الذي أطلقنا عليه في الخماسي مسمى: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، إذن: الذَّاتيَّة هي قاطع الاعتدال والاتزان الاجتماعي، والانفعالي، والنفسي، أمّا حالتي الميل إلى الموضوعيَّة، أو الأنانيَّة، فهما حالتان غير متوازنتين مع ذات المجتمع الذي تنتمي إليه الشخصيَّة التي أصبحت في حالة ميول إلى الموضوعيَّة، أو الأنانيَّة.

ولهذا تعدّ (الذَّاتيَّة) مجال وعي الإنسان بإمكاناته في ضوء إمكانات الآخرين، والتصرُّف وفقًا لهذا الوعي في حدود ما يجب وما لا يجب؛ ولذا فهي مجال شعوري يرتبط بقدرات الشخصيَّة واستعداداتها، ودرجة التزامها بالقيم المفضّلة عند المجتمع، وعندما تلتزم الشخصيَّة بأوامر المجتمع ونواهيه تصبح شخصية متّسقة؛ حيث تتّسق فيها الأنا مع نظم المجتمع، ومعاييره، وقيمه المعتمدة بإرادة، وعندما تشكّل قيم المجتمع الإطار المرجعي للإنسان تسلك الشخصيَّة سلوكًا ذاتيًّا فتوصف بالذَّاتيَّة، وعندما لا تلتزم بهذا السُّلوك وتبتعد عنه بسلوك انسحابي، تُقيّم الشخصيَّة في هذه الحالة على إنَّها حالة: (ذاتيَّة

تميل إلى الأنانيَّة)، وإذا لم تتوقّف عند نقطة معيّنة لا بدَّ أن تصل إلى مستوى أقل، أو حالة أقل توصف بإنَّها حالة: (أنانيَّة).

وعندما تسود معايير الأنا تسود الأنانيَّة، وعندما تسود معايير الذَّات تسود الذَّاتيَّة، وهكذا عندما تسود المعايير الانسحابيَّة، والمعايير المنطقيَّة والموضوعيَّة تسود بالضرورة الشخصيات المماثلة لها؛ ولهذا تعدّ الذَّاتيَّة شعرة التّوازن المعياري للعلائق القيميَّة، فعندما يكون الضمير هو المعيار العام لأفراد المجتمع يصبح الإطار المرجعي لهم هو الموروث المشترك بينهم بإرادة، وتصبح (الذَّاتيَّة) هي نقطة تمركز الفكرة، وعندما تميل عن نقطة التمركز هذه، لا بدَّ أن تميل إلى ما هو سالب في حالة تغلّب الرّوح الانسحابيَّة، أو تميل إلى الموجب في حالة الاعتماد على الأحكام المنطقيَّة التي يتمّ فيها الاستماع للآخر وأخذ رأيه فيما يتعلّق بالأمر المشترك.

والذَّاتيَّة: تجسيد سلوكي للموروث الفكري والثقافي المتجدّد؛ ولذا فهي تقييميّة إذ تستقرئ القيم السائدة، وتحلّل مضمونها، وتفسر نتائجها، ثم تسلك، أو تفعل؛ ولهذا لم تكن تسليميّة كما يعتقد البعض، بل كلّ شيء قابل للنقاش والحوار والموافقة وعدم الموافقة، المهم أنَّه لا يتعارض مع الإطار المرجعي لأفراد المجتمع؛ ولذلك تعدّ أحكامها مرجعيّة، وتقييماتها مرجعيّة.

ولا ننس العلاقة المتّصلة بين الاعتبار والذَّاتيَّة؛ فلا يمكن أن يكون الاعتبار ما لم يكن هناك مكوِّن ذاتي يستوجب الاعتبار المرتبط بالفكرة؛ ولذا تعدّ الذَّاتيَّة مكمن الاعتبار للقيم وكلّ مكونات الإطار المرجعي للمجتمع.

وكذلك لا ينبغي لنا أن ننسى العلاقة الوثيقة بين الذَّاتيَّة والحاجة إلى التقدير والاعتراف؛ فالذي تتوحّد فيه قيم الأمّة ومعانيها يصبح حاله حالها،

ولسانه لسانها: (كأنَّه أمّة بحالها)؛ ومن هنا يستمد الفرد المتوحّد في الذات الاجتماعيَّة التقدير، فعلى سبيل المثال: المتعلم الذي يسعى لأن يفوز بالمرتبة الأولى على أقرانه ماذا يريد؟

الأب الذي يسعى لأن يسلك أبنائه ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

السياسي الذي يسلك ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

التاجر الذي يسلك ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

جميعهم يريدون نيل الاعتراف بأنَّهم كانوا القدوة التي يبحث عنها المجتمع، وإنَّهم في الوقت ذاته يسعون إلى الحصول على تقدير المجتمع لهم على هذه النجاحات التي تحقّقت بجهودهم، أو على أيديهم.

فالاعتراف والتقدير منزلة اجتماعيَّة، ومطلب نفسي للذّات، يَسُرُّ إشباعاتها الحميدة ويحقِّق الرضا على المستوى الفردي، والجماعي، والمجتمعي، ومع أنَّ الاعتراف والتقدير مفاهيم لفظيّة، فإنَّها ستظل مطالب لإرضاء الذَّات، وأملًا تسعى لتحقيقه؛ ونظرًا لأهميَّة ذلك للذات، كانت المنافسة المولود الأوَّل للاعتراف، والتقدير، وإلّا لماذا المنافسة؟

المنافسة بالتأكيد من أجل تحقيق الفوز بالاعتراف والتقدير، فحتى العبد في زمن العبوديَّة يسعى لينال الاعتراف والتقدير من سيده؛ ولهذا يكدّ ويجدّ في الإخلاص والعمل، وهكذا انتزع عنترة بن شدّاد من سيده ورجال قبيلته الاعتراف والتقدير بالتفاني في حماية شرف الذَّات (القبيلة).

وعليه: فلكلّ مجتمع من المجتمعات الإنسانيَّة جملة من القيم المفضّلة، والقيم غير المفضّلة، وكلتا الجملتين من القيم تتراتب وفقًا للخماسي إيجابًا وسلبًا، فهي تتمركز على الذَّات عندما تزن بالقسطاس السّوي (لا زيادة ولا

نقصان في الوزن)، وتميل عنها إيجابيًّا إلى ما هو مفضّل: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، ثمّ إلى ما هو الأفضل: (الموضوعيَّة)، وتميل سلبيًّا إلى ما هو أقلُّ (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، ثمّ إلى ما هو أنقص: (الأنانيَّة أو الشخصانية).

إنَّ الذَّات المتّزنة هي التي تحرص على أن تكون شعرة الميزان الاجتماعي في حالة اعتدال (في منتصف الميزان المعيّر)، والذَّات المنطقيَّة هي التي تُوفي الميزان الاجتماعي (تحرص على أن يكون الميزان المعيّر عند الوزن وافيًا)، والذَّات الموضوعيَّة هي التي تحرص على إيفاء الميزان ثمَّ من بعده تتصدّق، أمّا الذَّات المنسحبة فهي التي تُخسر الميزان المعيّر (تجعله في حالة المنقوص)، والأنانيَّة هي التي تغُش الوزن وتهمل المعايير السويّة للوزن الاجتماعي.

وعليه:

يتمّ الاتفاق مع يونخ في قوله: "إنَّ الذَّات هي نقطة الوسط، أو المركز في الشخصيَّة، تتجمّع حولها جميع النظم الأخرى، وهي تجمع هذه النظم، وتمدّ الشخصيَّة بالوحدة، والتوازن، والثبات"[25]، وعندما تكون الذَّات هي شعرة تعادل الكفتين توصف بإنَّها الذَّات الملتزمة بالمعايير القيميَّة للمجتمع: {وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ}[26]، وكلمة بالقسط هنا تعني: بالعدل الذي يجعل شعرة الميزان في المنتصف: (لا ميلان فيها)، وإذا مالت لصعوبة ضبطها بسهولة ويسر فيجب أن تميل إلى الموجب، وهو إيفاء الميزان لصالح المشتري، وهذا يجعل الذَّات في حالة ميلان منطقي، وهو الميل إلى الموضوعيَّة، أمّا إذا

---

[25] .1 Borg, W.R. : & Gall, M, D.(1979): "Educational Research An Introduction", (3rd ed), Long Man, New York,

[26] الرحمن: 9.

مالت شعرة التعادل والتوازن إلى صالح كفّة البائع، فإنَّ ذلك يعني: النقص في الوزن، مما يجعل الذَّات في حالة الميل إلى الأنانيَّة بدلًا من حالة الاعتدال التي تستوجب الالتزام بقوله تعالى: {وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ}[27].

الذَّات مكوّن علائقي بين الأنا، وغاياته، وآماله، والمجتمع، وأعرافه، ومعتقداته، وأنساقه القيميَّة؛ ولهذا لا تعدّ الذَّات من مواليد الطبيعة، بل هي مجال الحركة والامتداد السُّلوكي لكلِّ خصوصيَّة اجتماعيَّة. فأنا (I) كفرد، وأنا كوطن، وأنا كدين وعرف تجعل لي ضمير المتكلّم (me)، ولا قيم لـ(أنا) إلّا بالمعنى المصاحب الذي يميّزني عن أنت، ويميّزنا عن الآخرين (هم) فعندما يتوحّد الموضوع في: (أنا وأنت وهم) يصبح الجميع على الحالة وفقًا لقاعدة: (نحن سويًّا ونحن معًا) مما يجعل الموضوع واحدًا، والرّسالة واحدة، ويحقّ لكلٍّ منَّا أن يقول في الوقت الواحد: (أنا) ويقول: (نحن)، نحن الشركاء، وأنا الشريك، وأنت شريكي، إنَّها المكونات الذَّاتيَّة التي جعلت بيننا الضمير الاعترافي (نحن) بإرادة؛ وعندما يحيد أحدنا عن نحن الضّمير المشترك بإرادة قد يحدث الانحياز والميل السَّالب، أو الميل الموجب؛ ذلك حسب الموضوع المنحرف عنه، والموضوع المنحرف إليه؛ فإذا كان الميل من موضوع موجب إلى موضوع آخر موجب يعدّ الميل أو الانحراف موجبًا (ميلًا منطقيًّا لا عيب فيه) وتعدّ الحالة: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وإذا كان الميل من موضوع موجب إلى موضوع أكثر إيجابيَّة، يكون الميل والانحراف موجبًا وتوصف الحالة: (بالموضوعيَّة).

أمّا إذا حدث الميل من موضوع موجب إلى آخر سالبٍ؛ فإنَّ هذا الميل يُعدّ سالبًا وتوصف الحالة بالانسحابيَّة: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، وإذا كان

---

[27] هود: 84.

الميل، أو الانحراف من الحالة الانسحابيَّة إلى الحالة الشخصانية، فإنَّ هذا السُّلوك يجعل الحالة أو الشخصيَّة في المستوى الأدنى: (مستوى الأنانيَّة).

ولهذا تُعدُّ الذَّاتيَّة نقطة التمركز؛ كونها مكمن الحقائق، والحقائق هي التي تُظهر الحالات والمواقف، والمواضيع على ما هي عليه، وليس كما يجب أن تكون؛ فهي التي تتماثل مع الفعل أو السُّلوك، سواء أكانت هذه الحقائق موجبة أم سالبة؛ ولهذا يكمن في الذَّات كلّ من الموجب والسَّالب، ولكن ما يظهر قد لا يكون مطابقًا لما هو كامن، فالحقيقة الكامنة في الصدور عندما تتماثل مع السُّلوك، أو الفعل تؤدّي إلى معرفة، وكذلك الحقيقة الكامنة في الصدور عندما لا تتماثل مع السُّلوك تؤدّي هي الأخرى إلى معرفة.

وعليه:

لكلِّ حقيقة سلوك، ولكلِّ معرفة سلوك، ولكن ليس بالضرورة أن يتماثل السُّلوك والفعل الظَّاهر مع الكامن المعرفي؛ فالذي يتشرَّب المعرفة التي تجعل من الآخر طرفًا سالبًا، أو معاديًا لا بدَّ أن تكون له ذات منحازة، والذي تتكوّن عنده الذَّات المعترفة بالآخر لا بدَّ أن تكون له ذات استيعابيّة؛ وهكذا حال الذي يتشرّب معلومات متناقضة تكون ذاته متناقضة؛ فيسلك أفعالًا غير متّزنة (تميل حينًا لما هو موجب، وحينًا آخر تميل إلى ما هو سالب؛ وذلك لمقاييسها المزاجية)؛ فإذا عددنا إعطاء الضريبة واجبًا على القادر، فبالضرورة نعدها حقًّا لمن يستحق، فعندما تُعطيها الذَّات بإرادة للمستحقّ تصبح الذَّات في حالة ميل إلى الموضوعيَّة، وعندما تمتنع عن إعطائها تصبح الذَّات في حالة ميل إلى الأنانيَّة.

ولهذا فالذَّات مركزٌ رقابيٌّ (التزام رقابي)؛ إذ إنَّ أفعالها تُقيّم على معطيات ضميريّة، سواء أكانت في حالات الاعتدال والتوازن، أم في حالات الإقدام والإحجام (حالتي التطلُّع والانسحاب).

وبناء على ما تقدَّم فإنَّ للذاتيَّة مستويات ثلاثة، هي:

أوَّلا: المستوى الفردي (الذَّات في مستوى الأنا): قد تكون ذات الأنا في حالة موجبة، وقد تكون في حالة سالبة.

1 . في الحالة الإيجابيَّة (حالة الاعتدال والاتزان) يقول صوت الذَّات: (أنا صاحب الحقّ لن أتخلى عنه، أنا المؤدّي للواجب ولن أتخلى عنه، أنا متحمّل المسئوليَّة، ولن أتخلى عنها)، إنَّه صوت القيم التي تشرّبها الأنا، وتجسدّت في سلوكه، وجعلت منه ذاتًا متكاملًا.

2 . في الحالة السلبيَّة (حالة الميل والانحراف الأناني) هي: الحالة التي يختلف فيها السُّلوك عن الفعل، وفي كثير من الأحيان تحدث عندما تتمسّك الأنا بأخذ الحقوق، وتتهرّب أو تمتنع عن أداء الواجبات وتحمّل المسئوليات، وتحدث أيضًا كلّما امتدت الأنا على حساب الآخر.

ثانيا: المستوى الجماعي (ذات الجماعة): قد تكون ذات الجماعة في حالة الإيجاب، وقد تكون ذاتهم في حالة السّلب:

1 . في حالة الإيجابيَّة: يرتفع صوت الذَّات (نحن) نحن الأسرة، أو نحن الطَّلبة، أو نحن الأطباء (نحن الجماعة) نتمسّك بكامل حقوقنا، ولن نتخلى عنها، ونؤدّي واجباتنا، ولن نتأخر عن أدائها، ونتحمّل المسئوليَّة كلّ المسئوليَّة فيما ينبغي لنا أن نتحمّل، وإذا حاول أحد المساس بأضلاع مثلث ممارسة الديمقراطيَّة التي تخصّنا لن نتأخر عن مواجهته والصّدام معه.

2 . في حالة السلبيَّة (حالة الميل والانحراف الأناني): في هذه الحالة يقتصر تفكير الجماعة ونظرتها على ما يفيد الجماعة، بغض النّظر عمّا يترتَّب من ضرر لجماعة أخرى.

ثالثا . المستوى المجتمعي (ذات المجتمع): نظرًا لما يختصّ به كلّ مجتمع من المجتمعات البشريَّة من قيم وثقافة مرجعيّة؛ فإنَّ ذات المجتمع قد تكون في حالة موجبة، وقد تكون في حالة سالبة.

1 . في الحالة الموجبة (حالة تماثل الذَّات مع مثلث ممارسة الديمقراطيَّة): في هذه الحالة تسود العدالة، وتزول الفرقة؛ فيعيش المجتمع الحريّة بممارسة كامل حقوقه، وأداء كامل واجباته، وتحمّل مسئولياته كافّة، وعندما تسود الحريّة المجتمع بمختلف أعراقه وانتماءاته تندمج الأقليَّات العرقيَّة في وحدة المجتمع، وينتهي الخلاف والصدام اللذين سببتهما التفرقة، والتعصُّب، واحتكار الحاجات.

2 . في حالة السلبيَّة (حالة الميل، أو الانحراف الأناني): في هذه الحالة تمتدّ الذَّات المجتمعيَّة على حساب ذات مجتمع آخر، أو على حساب الذَّات الإنسانيَّة بأسرها دون أن تضع اعتبارًا للخصوصيَّات المجتمعيَّة؛ التي تميّز كل أمّة عن أمّة أخرى، أو عندما لا تسود العدالة وممارسة الديمقراطيَّة على مستوى المجتمع، في مثل هذه الحالات يصبح السُّلوك الظَّاهر غير الباطن؛ ولذا قد يكون السُّلوك الظَّاهر الإخلاص، والمحبّة، والكامن في حقيقة الأمر هو الخيانة والكره.

ثانيًا: ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة (منطقيَّة):

هي إحدى قواطع خماسي تحليل القيم، وهي مكمن قيميّ، تعيشه الشخصيَّة كمرحلة من مراحل الوعي الفكري والثقافي، التي تنقلها من حيّز التمركز على الذَّات، إلى التطلُّع تجاه الآخر الذي له من الخصوصيَّات التي تميّزه عن غيره وفقًا لقدراته، واستعداداته، ومواهبه، وإمكاناته؛ فتتمكّن الشخصيَّة من معرفة الفوائد التي يمكن أن تحدث لو توصّل الأنا والآخر إلى مشاركة وتعاون، وعندما تُستكشف تلك الإمكانات، ويُستكشف الحُسن والذّوق، يحدث الالتفات، ويزداد الانتباه، ويرتفع الشّعور بأهميَّة الآخر، والحاجة إليه، وتزداد أهميّته فيحدث التجاذب الطبيعي، والتجاذب الواعي في الوقت ذاته.

وتُعدّ هذه الحالة منطقة وسط بين الذَّاتيَّة والموضوعيَّة التي لا يمكن أن تنتقل الشخصيَّة إليها أو تصلها هكذا نُقلة مرة واحدة، وكأنَّ مكونات الشخصيَّة قوالب، أو قواطع منفصلة كلّ واحدة منها مستقلة بذاتها عن الأخرى؛ فلا يمكن أن ينتقل تفكير الإنسان، وأحاسيسه، ومشاعره، وأفكاره جملة واحدة من الأنانيَّة إلى الذَّاتيَّة، ولا يمكن أن تنتقل هكذا مرّة واحدة من الذَّاتيَّة إلى الموضوعيَّة، إنَّها الأمر الطبيعي الذي تنمو فيه شخصيّة الإنسان من الطفولة إلى المراهقة، إلى البلوغ، والرشد، والشيخوخة.

إنَّ ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة: هي مجال نشاط فكري وسلوكي متميّز عن الذَّاتيَّة، ومتميّز عن الموضوعيَّة، وفي الوقت ذاته مكوّن مشترك بين مقومات الذَّاتيَّة ومقومات الموضوعيَّة، مما جعله قاطعًا مستقلًّا بذاته في خماسي تحليل القيم.

ولهذا عندما تقتصر رؤى الشخصيَّة على مكونات الذَّات القيميَّة توصف بالذَّاتيَّة، وعندما تستوعب تلك الرؤى، وتستوعب إلى جانبها ما ينبغي أن تقوم به، أو تفعله، وتسلكه، حينها توصف الشخصيَّة في هذه الحالة بإنَّها منطقيَّة، أو تطلعية؛ إذ تتطلع إلى ما هو أفضل وفقًا لافتراضاتها المنطقيَّة لِما هو متوقَّع، أو مفترض.

والعيب الذي قد يظهر في هذه الشخصيَّة، أو هذا القاطع من الخماسي، هو ليس كلّ مفترض أو متوقَّع حقيقة؛ فالمفترض أو المتوقَّع بالضرورة يحتاج إلى زمن، ومبررات الإثبات، أو النفي؛ ولذا فإنَّ الأحكام التي ستثبته مؤجَّلة، فإذا سلكتْ الشخصيَّة، أو فعلتْ، أو حكمتْ وفقًا لافتراضاتها؛ فقد تفعل أو تسلك خطأ، فعليها أن تنتظر إلى أن تتبيَّن حتى لا يقع الخطأ؛ فالقضية التي تقول:

. كلّ من وقف بعرفات كُتِبت له حجّة.

. عبد الله وقف بعرفات.

. إذن: عبد الله كُتِبت له حجّة.

هذه قضيّة منطقيَّة لا شكّ فيها، ولكنّها قد تكون قضيّة ليست صادقة؛ ولهذا يصبح الشّكّ يحفّها من كلِّ جانب، فإذا كان عبد الله قد وقف بعرفات في غير موسم الحجّ، وفي غير يوم عرفة؛ فلا تكتب له الحجّة، وإذا كان موظفًا، أو طبيبًا، أو حارسًا، أو بائعًا، ووقف بعرفات في يوم عرفة بهدف أداء مهام خدميّة فقط، فلا تُكتب له الحجّة؛ وذلك لافتقاده مبررات أداء الفريضة، وهي أن يكون عاقدًا نيّة الحجّ بدليل الإحرام، وقد أدى ما سبق من فرائض قبل

الوقوف بعرفات، في هذه الحالة يصبح الوقوف بعرفات حقيقة لأداء ركن من أركان الدين الإسلامي، وحينها ينطبق المنطق على الواقع الموضوعي.

وعليه: فالإنسان المتطلّع للحقيقة بمنطق قيميّ معرفي هو في حالة ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة، أي: إنَّه في حالة النُّقلة من التمركز على الذَّات إلى حالة الاتزان النفسي الذي يتفاعل مع قيم المجتمع وعاداته وأعرافه ومعتقداته، ثمّ يتفاعل مع كلِّ ما هو مفيد لدى الآخر، وليس منغلقًا على تراثه القيمي فقط، بل إنَّه في حالة امتداد موجب مع الثقافات والأفكار الإنسانيَّة الأخرى، وفي الوقت ذاته غير مفرّط في خصوصيّته الذَّاتيَّة، وبعد أن كانت المغالبة للعاطفة في تقييم الآخر ومعتقداته وأفكاره وحضارته، بدأت المشاعر والأحاسيس والعاطفة تتهذّب بالتفكير والسُّلوك والفعل المنطقي.

إذن: ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة شخصية توافقيّة، تندمج فيها حالتي الذَّاتيَّة، والمنطقيَّة، وسلوكها إرادي؛ إذ اعتمادها على حرّيّة الاختيار؛ فهي تتفاعل مع الحقّ، والعدل، والواجب، والمسئوليَّة على مستوى الذَّات، ومستوى الآخر؛ ولذلك لم تكن منغلقة، أو متعصّبة، ولا متفاعلة إلّا مع ما هو منطق، فإذا كان الآخر رافضًا لقيمها، أو معتقداتها تكون رافضة لرأيه، وإذا كان مستوعبًا لها ولقيمها تكون مستوعبة له ولقيمه، التي فيها خصوصيَّته التي تميُّزه عن غيره.

ويُعدّ قاطع الشخصيَّة المنطقيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في خماسي تحليل القيم استكشافًا جديدًا للمسافة التي تربط بين الذَّات والموضوع: (بين العاطفة والعقل)، فعندما لا تسيطر العاطفة أمام العقل على الفعل والسُّلوك بالتمام يُفسح مجال جديد للعقل والنّفس بأن تُفكر فيما يجب، وتسعى لِما

يُفترض، أو تميل إليه؛ فالميل هنا موجب، حيث التطلُّع للأفضل الذي يحافظ على الهويَّة والخصوصيَّة، ويمتدّ إلى أن يتعرَّف على الجديد المفيد، ويسعى إلى الحصول عليه، وهذا لا يعني: أنَّ كلّ ميل موجب، فعندما تميل الشخصيَّة من حالة التمركز على الذَّات إلى حالة التخلّي عن بعض من مكوناتها تصبح الشخصيَّة في القاطع: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، وتوصف في هذه الحالة بالشخصيَّة الانسحابيَّة.

لقد سبق أن عرفنا أنَّ الذَّاتيَّة هي: شعرة تعادل الكفتين التي تتمركز فيها قيم المجتمع، وثقافته، وأفكاره، وتراثه، والميل عنها قد يكون سالبًا كما هو حال الشخصيَّة الانسحابيَّة، وقد يكون موجبًا كما حال الشخصيَّة المنطقيَّة التي تُقدّر فيها الذَّات، ويُقدَّر فيها الآخر ذو العلاقة بالموضوع؛ إنَّها مجال سيادة الحوار المنطقي بين النفس، والذَّات، وما ينبغي؛ ولذا عندما تميل الذَّات إلى الموضوع يُعدّ ميلًا موجبًا، وعندما تميل عنه يعدُّ ميلًا سالبًا.

إنَّها مرحلة الوعي الذي تستوعب فيه الذَّات دورها، وما يجب أن تفعله مع الآخر التي هي في حاجة إليه، وهو في حاجة إليها، والذي يميّز الشخصيَّة المنطقيَّة عن الشخصيَّة غير المنطقيَّة هو الدَّور الذي تلعبه مع الآخر، سواء أكان هذا الآخر على مستوى تفكير الأنا، أم على مستوى تفكير الذَّات، أم كان معها في مستوى تفكير المنطق الذي تسلكه، أم على مستوى الموضوع.

ولأنَّ (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) هي حالة وعي الذَّات بمحيطها المعرفي والثّقافي؛ فهي مرحلة النضج المعرفي الذي تتمكّن به الذَّات من الإلمام بالموضوع المشترك مع الغير كواقع لا مفرّ من التعامل معه؛ ولذا عندما تستجيب الذَّات

مع الموضوع بمنطق تصبح الذَّات في حالة ميل موضوعي، وتوصف بالتطلُّعيّة، أو المنطقيَّة.

وفي هذا القاطع من خماسي تحليل القيم ترتقي الذَّات إلى مستوى أفضل هو: مستوى تقبل النّقد، وتصحيح الأفكار، والسُّلوكيَّات التي كانت معتادة.

إذن: الذَّاتيَّة هي ما يدور من حوار بين الرَّغبات والمطالب، والحاجات والبواعث، والحقوق والواجبات، والمسئوليات، في حدود الدين، والعرف، والقيم السائدة، على مستوى المجتمع، أو الدّولة، حيث ثبات الذَّات، وتغيّر الأدوار، وتنوع المواضيع؛ ولهذا (الذَّاتيَّة عندما تميل إلى الموضوعيَّة) تكون على درجة من الاعتراف بأنَّ للآخر رغبات، ومطالب، وحاجات، وبواعث مشبعة، وحقوق، وواجبات، ومسئوليات ينبغي لها أن تُقدّر وتحترم، ومن غير المنطق أن يتمّ تجاوزها، أو الإغفال عنها؛ فلا ينبغي لها أن تمسّ، ولا تؤخذ بما هو على حسابهم؛ فالذَّات التي تميل إلى الموضوعيَّة متطوّرة، وأدوارها متغيّرة ومتنوِّعة، وليست ساكنة أو راكدة.

إنَّ التمييز بين (الذَّاتيَّة)، و(ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، و(ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، و(الأنانيَّة)، و(الموضوعيَّة) يعود في أساسه إلى القيم السَّائدة، والمعايير التي تُقاس بها؛ ولهذا تأخذ المعايير مستويات خمسة هي:

1 ـ الأنانيَّة: معيارها الشخصانية: (أنا كلّ شيء).

2 ـ ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة: معيارها نفعي انسحابي: (أنا أوَّلا، وإلّا..).

3 ـ الذَّاتيَّة: معيارها العاطفة: (نحن كلّ شيء).

4 ـ ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة: معيارها: (الحجَّة والمنطق).

5 ـ الموضوعيَّة: معيارها العقل: (نحن معًا).

إذن: عندما يتمسّك الإنسان بالقيم والمعايير الاجتماعيَّة التي تستنبط من الإطار المرجعي لمجتمع العاطفة، ويقدّر قيم الآخر ومعاييره، في هذه الحالة تعدّ ذاته في حالة ميل إلى الموضوعيَّة، وعندما يتمسّك بالقيم والمعايير الخيّرة بغض النظر عن مصادرها، تصبح أحكامه مؤسَّسة على الموضوعيَّة، وتُعدّ معاييره إنسانيَّة؛ ولذا عندما تميل كفّة المعايير العامَّة بمنطق على حساب كفّة المعايير الخاصَّة حينها تميل الشخصيَّة إلى الموضوعيَّة، وعندما تميل إلى ذلك بلا منطق ولا حقيقة تصبح الشخصيَّة في حالة ميلان إلى الأنانيَّة.

وعليه: المنطق يفترض أنَّ النَّاس متساوون في الحقوق، والواجبات، والمسئوليات، والواقع يُثبت غير ذلك؛ حيث نجد البعض من بني الإنسان في حالة إشباع، والبعض في حالة عوز، والبعض في حالة ادّخار بعد الإشباع، وآخر في حالة شُح، وغيرهم في حالة إيثار حيث يقدَّم من هو في حاجة، أو من هو أفضل على من هو أقلّ؛ لأنَّ الشخصيَّة المؤثرة هي الشخصيَّة المنطقيَّة التي تميّز بين ما يجب وما لا يجب، وعندما تحتكم بالمنطق تقول الحقّ، وتفعل صوابًا: {وَيؤثّرونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ}[28].

الشخصيَّة المتطلّعة لا تقتصر أهدافها وغاياتها على الظَّرف الآني (الحاضر)، بل تمتدّ إلى ما هو مستقبلي؛ فتميل إلى المغالبة؛ مغالبة الفضائل على النواقص، وليس مغالبة النواقص على الفضائل كما هو حال الشخصيَّة الانسحابيَّة؛ ولذا فهي الشخصيَّة المسترشدة بالحكمة، والمنطق، ونواميس الضمير العام.

---

[28] الحشر: 9.

إنَّ تجاوز الإنسان دور الذَّاتيَّة، إلى مرحلة ممارسة النقد الذَّاتي الذي يمكّنه من معرفة جوانب القصور، أو معرفة العيوب والسلبيّات التي يمارسها، ومعرفة القصور في بعض من قيميه وتقاليده الاجتماعيَّة، ويصل إلى مرحلة التعديل والتغيير بإرادة، ويتمكّن من إعادة لغة الحوار، ومعرفة منطق حوار الآخر، فإنَّه في هذه الحالة يرتقي إلى مكوّن من مكونات الشخصيَّة وهو مكوّن: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) الذي يتماثل مع غيره من المكونات في خماسي تحليل القيم.

إنَّ قاطع (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) لا يمكن أن يكون مستقلًّا بذاته عن بقية قواطع الخماسي، بل إنَّ القواطع الخمسة متداخلة كالحلقات المترابطة في تكوينها لدائرة الخماسي، وما التجزئة التي قمنا بها إلّا لأجل التبيان والتوضيح العلمي والموضوعي لكلِّ قاطعٍ بذاته، ونتيجة لهذه التداخلات الموضوعيَّة نلاحظ الاندماج الذي تمّ بين بعض من مقومات الذَّاتيَّة، وبعض من مقوّمات الموضوعيَّة التي أوجدت قاطعًا جديدًا يُبرِز مبررات الظهور للشّخصيّة المنطقيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

والذَّات مجال علائقي اجتماعي ينمو فيه الضّمير جنبًا إلى جنب مع نمو العاطفة، وتتّسع فيه دائرة المعارف على مستوى الأسرة، والقرابة، والجيرة، والأصدقاء، وتتّسع إلى أن تشمل دائرة المجتمع، أو الأمّة بحالها، وعندما تكتفي ثقافة الفرد بهذا المستوى، ولا تتطلّع إلى معرفة ما هو أوسع وأكبر، عندها تتمركز شخصيّة الفرد على الذَّاتيَّة، ولا تفكِّر في غيرها، أمّا إذا شعرت الشخصيَّة بإنَّها في حاجة إلى المزيد المعرفي، والمزيد العلائقي، والمزيد القيمي؛ فهي في هذه الحالة ستمتد إلى مرحلة ما بعد الذَّاتيَّة؛ فتدخل قاطع (ذاتيَّة تميل

إلى الموضوعيَّة) الذي يمدّها بالمزيد من الرّضا النفسي، والعاطفي، والأخلاقي، ويحقِّق لها الإشباع الذي كانت تفتقده في مرحلة قصور معارفها على الذَّاتيَّة.

فالمنطقيَّة Logical هي: "كل نزعة تُعطي مكان الصدارة للمنطق، أو تُضفي على ذاتها صورة نسق منطقي"[29].

إذن: عندما تعطي الشخصيَّة الصدارة للمنطق في إصدار الأحكام، واتخاذ المواقف؛ فهي تصبح (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وهذا يعني: إنَّ المنطقيَّة هي نتاج تداخل المتغيّرات، وتأثيراتها الموضوعيَّة على السُّلوك أو الفعل، وفي هذه المرحلة المنطقيَّة تُقيّم القضايا بالعقل، والمنطق، والحجّة المبررة، إلّا أنَّ الشخصيَّة في هذه الحالة لم تصل بعد إلى مستوى التفكير المجرَّد، بل إنَّها في حالة نُقلة من حالة التمركز على التفكير والتقييم العاطفي، إلى حالة التقييم المنطقي الذي يجعلها تميل من مستوى الحالة الأحسن إلى مستوى الحالة الأفضل، وهذا التدرج يؤدّي بالضرورة إلى الميل المنطقي، ويجعل الشخصيَّة في مستوى (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

ثالثًا: ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة (الانسحابيَّة):

بما أنَّ الإنسان اجتماعي بطبعه كما يقولون، إذن: لا بدَّ أن يكون ذاتيًّا بالضّرورة، وهذا لا يعني أن يأتي يوم لا تحيد فيه الشخصيَّة عن ذاتها، وحيادها هذا عن ذاتها لا يلغي أنَّها اجتماعيَّة الطبع والتطبُّع، وفي الوقت ذاته قد يصفها بالمنطقيَّة عندما تتطلّع إلى ما يجب، وقد يصفها بالانسحابيَّة؛ نتيجة لسلوكها السَّالب تجاه القضايا، والمواقف، والمواضيع التي ينبغي أن يكون لها دورٌ متفاعلٌ تجاهها.

---

[29] . الموسوعة الفلسفية العربية، بيروت: معهد الإنماء العربي، مجلد 2، ص 1295.

فالذَّات بوصفها مكونًا قيميًّا ومركزًا لاندماج المشاعر والعواطف على المستوى الاجتماعي، تشكِّل رقيبًا على الأنا وأطماعها الشخصانية، وتكوّن قاعدة عريضة لأفرادها وجماعاتها المتطلِّعين لما هو أفضل؛ ولهذا توقّعات الذَّات من أفرادها وجماعاتها هي دائمًا أن يكونوا مثالًا اجتماعيًّا يصبو لما هو أفضل، ولكنّ هذا التوقّع أو هذا الافتراض لن يتحقّق دائمًا، بل في بعض الأحيان والظروف يتحقّق ما هو أدنى، أو أقلّ من المتوقَّع، وعندما يسلك الفرد سلوكًا أدنى، أو أقلّ مما ينبغي، أو أن يتخلَّى عن أداء المهام والمواقف، أو ينسحب من ميادين أدائها، في هذه الحالة يوصف بالانسحابي؛ إذ أصبح سلوكه، وأفعاله في حالة توصف بإنَّها: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة).

والميل هنا: "قوَّة داخلية تحرك الكائن الحي نحو أهداف معيّنة"[30]. إنَّه تعريف عام يحتوي على ميل الكائن العاقل، وميل الكائن غير العاقل؛ وذلك بشموليَّته لكلِّ كائن حي، وهذا لا يعنينا في شيء إذا لم يكن المقصود به الكائن البشري الذي لا يمكن أن يميل إلى أيّ جهة أو موقف إلّا بعد اختيار وتبيّن لما هو أحسن، أو أجود، أو أفضل، وأحيانا عندما تنقص المعرفة يكون الميل إلى الأقل، والميل فيه مغالبة طرف على آخر، أو مغالبة موضوع على موضوع، وتُتّخذ قراراته بإرادة، وتنفّذ عن قصد؛ ولهذا ميل الكائن العاقل يختلف عن ميل الكائن غير العاقل الذي لا يتمكّن من اتخاذ القرار عن وعي، ويسعى إلى تنفيذه بإرادة.

وعليه:

[30] . المصدر السابق. المجلد الأول، ص 460.

يتوقّع المجتمع من أفراده الالتزام بأوامره ونواهيه، ويتوقّع أيضًا أن تكون شخصيَّات أفراده وجماعاته تطلّعية، وفي الوقت ذاته يودُّ أن يكونوا حريصين على التمسّك بذات المجتمع التي تميّزهم عن غيرهم، وتحافظ على هويّتهم، ولكن لا يودّ لهم التقدم الذي من شأنه أن ينهي خصوصيَّاتهم العقائدية، والثقافيَّة، والقيميَّة، ولا الانسحاب من ميادين إثبات الهويَّة، فهو لا يقبل التخلّي عن الذَّات، ولا يسمح لأحدٍ من أفراده في التفريط فيها، ومن يسلك أو يفعل ذلك توصف شخصيّته بإنَّها شخصيّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة).

إنَّ ميل تفكير الشخصيَّة عن التمركز على الذَّات، إلى الاستحسان فيما تودُّ أن تَقدِم عليه الأنا، أو ترغب في فعله والقيام به، يجعلها في حالة مراجعة لِما كانت تؤمن به، أو في ما كانت تعتقده، وعندما تصحو من غفلتها تتطلّع، وعندما تتعمّق في غفلتها تنطوي وتتراجع إلى ما هو أدنى بالمنظور الذَّاتي، ولكنّه قد لا يكون أدنى بالمنظور الشخصاني Personalism؛ فالشخصانية يتمركز تفكيرها على ما يُفيد (الأنا)، ولا يهمّ الآخر المهمّ (أنا)، والأنا هي التي تمتدّ برؤية الفرد، ورغبات الفرد وأطماعه؛ ولذا فهي المتجرّدة من عاطفة الانتماء الاجتماعي الذي يُبرز أهميَّة الذَّات على أهميَّة الأنا، أمّا عندما تصبح الشخصيَّة في حالة ميل من الذَّاتيَّة إلى الأنانيَّة، فإنَّ ذلك يعني: أنَّ الشخصيَّة لم تتخلَّ عن كافة مكونات ذاتها، بل إنَّها متخلّية عن شيء منها، وبما يجعلها في حالة مغالبة تفضيلات الأنا على تفضيلات الذَّات، وهذا يؤدّي بالضرورة إلى مغالبة معايير الأنا ورؤاها على معايير الذَّات ورؤاها.

وللتمييز بين الشخصيَّة الانسحابيَّة والشخصيَّة المتطلّعة نقول: الانسحابيَّة تميل إلى الاتجاهات ذات المردود السَّالب، والمتطلعة تميل إلى

الاتجاهات ذات المردود الموجب، وهذا لا يعني: أنَّ كلّ انسحاب هو ذو مردود سالب، ولا كلّ تطلّع هو ذو مردود موجب، فعندما تنسحب الشخصيَّة من الإقدام على الأفعال المؤذية والمؤلمة، فإنَّ ذلك الانسحاب يعدُّ انسحابًا موجبًا، وعندما تتطلّع إلى ما هو مؤلم وضار فإنَّ تطلّعها هذا يعدُّ تطلّعًا سالبًا، وتوصف هذه الشخصيَّة بالشخصيَّة السَّالبة، أو الانسحابيَّة؛ إذ انسحابها من ميادين العمل الموجب، وميلها إلى ميادين العمل السَّالب.

وتُعدُّ (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) مكوّن من مكونات الشخصيَّة القابلة للانحراف السُّلوكي، وليس مكونًا بنائيًّا؛ فالشخصيَّة التي ترتكب أو تسلك الأفعال غير المقبولة، أو المفضلة اجتماعيًّا، ثمَّ تكفّر عن ذاتها، وتعود مرة ثانية وثالثة، وقد تندم بين الحين والحين، ثمّ تعود إلى ما فعلت وهكذا، توصف هذه الشخصيَّة بالشخصيَّة المتردّدة والمتبدِّلة؛ وذلك لمغالبتها القيم المتبدّلة على القيّم المفضّلة، وعندما يصل الحال بالشخصيَّة إلى أن تقطع كلّ علاقتها مع كلِّ موجب، ومع كلِّ ما بني على القيّم الضميريَّة، فإنَّها لن تتوقّف عن انسحابها إلى أن تصل إلى حالة الانطباع بالخصائص الأنانيَّة، والأفعال الشخصانية، وهي مرحلة من مراحل بناء الشخصيَّة السَّالبة في خماسي تحليل القيم.

إذن: القاطع (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) مكوّن نفسي، قد تصل فيه حالة الشخصيَّة إلى درجة من التوتّر الذي يؤدّي بها إلى فعل السوء مع ما يتعارض مع مصالحها، أو يشكّل خطرًا على ما تعدُّه منافع لا ينبغي لغيرها أن يشاركها فيها، مصداقًا لقول الله تعالى: {أَنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي}[31].

[31] . يوسف: 53.

النّفس الأمّارة بالسّوء هي: النّفس المائلة للشّهوات، والمبتعدة عن الأفعال العقليَّة والمنطقيَّة، التي تجعل الإنسان في حالة وعي، وتمييز بين ما يجب وما لا يجب.

فعندما يحدث الانحلال من العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة الضابطة للسّلوك، سواء أكان هذا الانحلال على مستوى الأسرة، أم الجماعة، أم المجتمع بكامله، تحدث الانحرافات والميول التي تُغيّر سلوكيَّات الأفراد وأفعالهم من مكانة اجتماعيَّة إلى مكانة أخرى، ومن موقف إلى موقف، مع اختلاف درجة تأثيرها من شخص إلى شخص آخر؛ إذ نلاحظ الانحلال النسبي في كفّة الميل من الذَّاتيَّة إلى الأنانيَّة؛ ولذا قد نجد: المتردّد، والمصمّم على الاختراق، والمقدِم على المخاطرة، والمتطرّف، والنفعي المحافظ على السّلامة الشخصيَّة، ومسلوب الإرادة، واللامبالي، وكلّ هذه الصّفات تحتويها صفة الشخصيَّة الانسحابيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، التي تنمو فيها مغالبة الرّغبات الخاصَّة على الرّغبات العامَّة، ومغالبة ما لا يجب على ما يجب، والميل إلى السُّلوك المتعارض مع القيم والمعارف الضميريّة، والإقبال على المطالبة بالحقوق، والابتعاد عن أداء الواجبات، وتحمّل المسئوليات.

ولهذا؛ فإنَّ مرحلة اليأس تعدُّ مرحلة نفسيَّة، يصل إليها الفرد في مرحلة تقدّم العمر؛ إذ الضعف الذي ينمو في القدرة والاستعداد إلى درجة إضعافها، وإعاقتها عن أداء أدوارها التي كانت تفعلها، أو تسلكها؛ ولذا عندما يسود الوهنُ العقل، والجسم، والقدرة، والاستعداد، يحدث الانسحاب، ويسود التردّد، والتخلّي عن أداء ما ينبغي أن يؤدّي؛ وحالة اليأس هذه لا تقتصر على المرحلة المتقدِّمة من العمر، بل في كثير من الأحيان تسود الشخصيَّة الانسحابيَّة (ذاتيَّة

تميل إلى الأنانيَّة)، التي تصل إلى مرحلة اليأس وهي في ربيع العمر، فتستسلم لأمر الواقع نتيجة الضعف الذي يُلمّ بها (ضعف النّفس)، الذي في كثير من الأحيان تسبِّبه الحاجة، أو الرّغبة فيما لا يجب، أو الخوف من المواجهة وعاقبة الأمور. إنَّها مبررات الميل إلى الأنانيَّة لكلِّ نفس تيأس أو تقنط من رحمة الله، أمّا النّفس التي لا تيأس، ولا تقنط من رحمته دائمًا يراودها الأمل، الذي بالجدِّ والاجتهاد والسّعي الحميد ينقلها من حالة اليأس إلى حالة تحقيق الأمل الذي يجعل منها شخصيّة متطلّعة، وتمتلك الحجّة والمنطق اللذين يجعلانها في حالة نُقلة من الذَّاتيَّة إلى الموضوعيَّة.

إنَّ تغيُّر حالة الفرد من التمركز على الأنا، إلى حالة التمركز على الذَّات، أو الموضوع لا يمكن أن يتمَّ نُقلة واحدة هكذا، بل يحتاج إلى الآتي:

1 ـ زمن الاستيعاب: الفترة التي تُمكِّن المنسحب من استيعاب المتغيّرات والمبررات الجديدة.

2 ـ زمن الانفكاك النسبي: الفترة التي تُمكّن المنسحب من التخلّص من الارتباطات القيميَّة السَّابقة، والعلائق التي انتظمت على مستوى الذَّات.

3 ـ زمن الارتباط: الفترة التي يكوّن فيها للمنسحب علائق مع الوسط القيمي الجديد.

4 ـ زمن الفعل: فترة التبدّل التي تُمكّن المنسحب من الإقدام على الأفعال التي كانت محرّمة عليه، أو محذوفة من قاموسه الاجتماعي.

5 ـ زمن العادة: فترة التكرار السُّلوكي مع الديمومة بما يشكِّل الخصوصيَّة الجديدة، والسُّلوك الجديد.

مما تقدّم إذن: لا يمكن أن يتمَّ التغيّر نُقلة واحدة من التمركز على الأنا، أو الذَّات، أو الموضوع، بل لا بدَّ من مسافة تسمح بالامتداد للممتدّ، وتسمح بالانكماش للمنكمش، وكذلك لا بدَّ من زمن لكلِّ امتداد، أو انكماش. ولا يمكن أن تكون الذَّات مكونًا مستقلًّا عن الأنا، أو الموضوع، ولا يمكن أن تتجرَّد من الميلان إلى الموجب، أو السَّالب؛ فكلّ حسب الظَّرف، والموضوع، والمتغيّرات المدخلة إلى، أو المخرجة من.

وعليه: الانحياز سلوك بشري، لا يتمّ إلا بمعرفة؛ ومن ثمَّ عندما ينسحب الفرد من موقف لموقف، أو من موضوع لموضوع، بالضرورة يتخلى عن موقف أو موضوع وينحاز لآخر، وهذا لا يعني أنَّ كلّ انحياز هو ذو عائد سالب، بل بعض من الانحيازات ذات مردود موجب؛ كالانحياز للحقِّ والعدل، أمّا الانحياز للعبودية والظّلم فهي انحيازات سالبة، وهذا النَّوع من الانحيازات هو الذي تمتدّ فيه الشخصيَّة الانسحابيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)؛ وذلك لعدم تحمّلها المسئوليَّة تجاه ما يجب أن تَقدِم عليه من أفعال،؛ولهذا فتحمّل المسئوليَّة صفة موجبة تُمكّن الفرد من أن يكون تطلُّعي، أو منطقي فيما يفعل أو يسلك.

ومن هنا: فإنَّ (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) لم تكن شخصيّة طبيعيَّة، بل شخصيّة مصطنعة؛ فالشخصيَّة الطبيعيَّة هي التي فطر الإنسان وشبّ عليها، أمّا الشخصيَّة المصطنعة فهي التي أوجدتها الظّروف، أو إنَّها صنعتها، حتى إنَّ بعضًا من المناضلين، والمتطلّعين قد تكون آخر أيَّام نضالهم وتطلعاتهم تؤدّي بهم إلى الانسحاب، ويصبحون في حالة ميل من (الذَّاتيَّة) إلى (الأنانيَّة)، وهذه قد تكون نتيجة ردود أفعال من غير المتوقَّع، أو نتيجة الهزيمة التي كسرت الهيبة.

إذن: الشخصيَّة الانسحابيَّة قد تكون بمسببات الهزيمة، وقد تكون بمسببات الاستسلام.

ولذا؛ ليس دائمًا الابتعاد عن المواقف السَّالبة يؤدّي إلى المواقف الموجبة؛ فعندما يبتعد الإنسان أو يميل عن مواقف سالبة إلى أخرى سالبة لا تعدّ أفعاله موجبة؛ فالذي يحدّد المواقف الموجبة من السَّالبة هو: (الموضوع المنحرف منه والموضوع المنحرف إليه)، وهي ذات أبعاد ثلاثة:

1 ـ مواقف التجنُّب: قد يؤدّي التجنُّب إلى الابتعاد عن أفعال الخير، وقد يؤدّي إلى الابتعاد عن أفعال الشّر؛ وفي كلتا الحالتين الشخصيَّة تعرف ما هو خير، وما هو شر، وتمتنع عن القيام بهما، والشخصيَّة التي لا تفعل الخير هي التي توصف بالانسحابيَّة؛ إذ إنَّها تنسحب من القيام بالأفعال المفضّلة اجتماعيًّا وإنسانيًّا، وهكذا الشخصيَّة التي لا تفعل الخير تنسحب من ميادين الفضيلة.

2 ـ مواقف الانسحاب: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة؛ فعندما تنسحب الشخصيَّة من مواقف سالبة ليس بالضرورة أن تكون موجبة، وعندما تنسحب من مواقف موجبة ليس بالضرورة أن تكون سالبة.

3 ـ مواقف الإقدام: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة وفقًا للآتي:

أ ـ عندما تنسحب الشخصيَّة من مواقف وأفعال سالبة، وتقدم على أفعال أخرى سالبة فإنَّ إقدامها هذا يعدُّ سالبًا، وعندما تنسحب من سالب إلى موجب تصبح أفعالها موجبة.

ب ـ وهكذا عندما تنسحب من موجب إلى موجب؛ فهي ما زالت ذات المواقف الموجبة، وإذا انسحبت من الموجب إلى السَّالب؛ فتصبح أفعالها سالبة.

رابعا ـ الأنانيَّة Egoism:

الأنا هو ضمير يعود على من ينطق به، فأنا يشير إليَّ، وأنت تشير إليك، وهم تشير إلى من لم يكن أنا وأنت، ونحن تحتوينا، وتستثنى غيرنا، وترتبط الأنا بالأنانيَّة عندما تخرج عن الذَّات والموضوع، وتوصف في هذه الحالة بإنَّها في حالة ميل، أو انحراف سلوكي يؤدّي بها إلى الأنانيَّة أحد مقاطع خماسي تحليل القيم؛ حيث إظهار السُّلوك الأناني على حساب الآخرين الذين لهم الحقّ في الوجود، أو الظهور المماثل.

فالأنانيَّة: مرحلة من مراحل تكوين الشخصيَّة الفاقدة للقيم، والثّقافة، والسُّلوك الاجتماعي والإنساني، والمستجيبة للرغبات، والأهواء، والأطماع الخاصّة التي تسيطر على سلوك الفرد وأفعاله؛ إذ ينعدم عندها الإحساس بالنّخوة، والغيرة والشَّرف؛ لفقدانها كثيرًا من العواطف، أو لفقدانها الحُجّة المنطقيَّة، أو لفقدانها الموضوعيَّة.

وترتبط الأنا بالآخر، والموضوع عندما تكون العلاقة موجبة، وتنفصل عن الآخر، والموضوع عندما تكون العلاقة سالبة؛ فعندما تظهر الأنا مع الآخر في الموضوع الواحد بالتساوي وفق الحاجة والجهد تقوى العلاقة بينهما، وعندما تظهر الأنا على حساب الآخر تضعف العلاقة بينهما، وقد يحدث الصّدام، وتسود الفرقة إلى حين الالتزام بحقِّ الآخر في الموضوع دون منّة؛ فالأنا الموجبة هي التي تتمسّك بما لها من الموضوع دون أن تمسّ حقّ الآخر فيه.

وعندما تكون أهميَّة الأنا وعيّا عند الآخر، وتكون أهميَّة الآخر وعيًا عند الأنا، تتكون الذَّات المشتركة التي تعترف بحقّ الجميع في الموضوع العام، وعندما تعمّ الجهالة بأهميَّة الأنا والآخر في الموضوع المشترك يُطمس أحدهما على حساب الآخر، ويسود السُّلوك الأناني الذي تترتَّب عليه الأفعال السَّالبة.

وبما أنَّ لكلِّ فرد خصوصيَّة تميّزه عن غيره وفقًا لقدراته، واستعداداته، وميوله، وثقافته، إذن: لكلّ أنا خصوصيَّة، وبما أنَّ لكلِّ أنا خصوصيَّة؛ فلا داعي لطمسها، بل من الواجب العلمي إظهارها بما يمكّنها من أداء مهامها الخاصَّة بموضوعيَّة واعتبار، وعندما لا تطمس الخصوصيَّة لا تطمس الذَّات العامَّة التي هي مجموع تفاعل الخصوصيَّات، (فأنا كفرد) أعرف أنَّ ليّ حقوقًا، وعليّ واجبات؛ ولذا أتحمّل أعباء المسئوليَّة مع الآخرين الذين لهم علاقة بالمواضيع المشتركة بيننا.

خامسًا: الموضوعيَّة Objectivity:

تُعدُّ الموضوعيَّة أحد مقاطع خماسي تحليل القيم، وهي: مكونٌ قيميٌّ استيعابيٌّ تندمج فيها المعارف الإنسانيَّة والعلوم والثقافات التي تحتوي الأنا، وتستوعب الآخر، وتنتج أفعالًا وسلوكيَّات تؤدَّى من قِبل الجميع بإرادة، وتكوّن منظومة قيميّة ذات أبعاد ومرامٍ إنسانيَّة خالية من التعصُّب والتحيّز.

والموضوعيَّة: هي العقليَّة التي تتجاوز بها الشخصيَّة مرحلة العاطفة والمنطق، فلا تحتكم إلّا بالعقل؛ فهي بعد أن كانت تحتكم في قاطع (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) بالمنطق الذي يعتمد في أحكامه على ما هو متوقَّع أو مفترض، أصبحت تحتكم بالعقل الذي يميّزها في أحكامها وسلوكيَّاتها التي تفعلها بعد أن تتبيّن الحقّ من الباطل، والخير من الشر، وما يجب وما لا يجب.

وعندما يُقيّم الإنسان الظّروف، والمواقف الفرديَّة، والجماعيَّة، والمجتمعات بمعياريّة، توصف أحكامه وتقييماته بالموضوعيَّة؛ ولذا فالموضوعيَّة مرحلة وعي متقدّم على مستوى الثّقافة والفكر الإنساني، وهي الالتزام بالحقائق المجرَّدة قولًا وعملًا، فلا تميل كلّ الميل، ولا تصدر الأحكام بلا معلومات ومعارف واضحة؛ وذلك لرفض الضمير العام لكلٍّ مشوّهٍ وغير صائبٍ؛ ولهذا فالموضوعيَّة مرحلة تيقُّن، ومعرفة يتجاوز بها العقل كلّ مراحل الانحرافات، والميول السَّالبة التي تحيد أفعالها كثيرًا، أو قليلاً عن الحقيقة، إنَّها المبتعدة عن المنقوص، والمتمسِّكة بكلِّ فعل تام.

والموضوعيَّة حالة مستقلّة بذاتها تُقيّم فيها الأمور بنزاهة لا بعاطفة؛ فهي ليست حالة اعتدال كما هو حال قاطع: (الذَّاتيَّة) في خماسي تحليل القيم، وهي ليست حالة من حالات التطرُّف والانسحاب كما هو الحال في قاطعي: (الأنانيَّة) و(ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، بل إنَّها حالة الانسجام والتطابق مع مبررات المواضيع ومعطياتها العلميَّة.

التمركزات الموضوعيَّة لخماسي تحليل القيم:

1 ـ التجرّد من رغبات الأنا وأطماعه ومصالحه الشخصانية.

2 ـ لا تعترف إلّا بما يجب، ولا تؤدّي إلّا الأفعال الواجبة السُّلوك.

3 ـ تُقيّم الأنا والذَّات والآخر بمنظور قياسي، لا بمنظور مزاجي.

4 ـ السُّلوك، والأفعال الحضارية المتماثلة مع الثّقافة المستوعبة لكلِّ خصوصيَّة.

5 ـ الاعتراف بوجوبيّة أخذ الحقوق.

6 ـ الاعتراف بأحقيّة أداء الواجبات.

7 ـ الاعتراف بأهميَّة تحمّل المسئوليّات.

8 ـ التقدير لمن يجب، ولِمَا يجب.

ولذا؛ فالاطمئنان صفة من صفات الشخصيَّة الموضوعيَّة: {يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي}[32]؛ ولذا فإنَّ النّفس التي تدخل الجنّة هي النّفس الموضوعيَّة التي أسلمت وجهها لله ربِّ العالمين، ولإنَّها المطمئنّة فهي التي تعتمد على قوَّة البصيرة؛ التي تمكّنها من معرفة الحقيقة، وتميّزها عن غيرها من الأنفس: {بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ}[33]؛ فالبصيرة قوَّة عقليَّة واعية يتبيَّن من خلالها الإنسان الموضوعي معرفة ما يجب وما لا يجب، وعندما يسلك لا يتردّد؛ ذلك لثقته فيما يفعل، أو يسلك عن معرفة صائبة.

والموضوعيَّة هي الحقيقة مهما اختلف الزَّمان، والمكان، والثقافة، أو الدين، والعرف، فالحقيقة واحدة، سواء أكانت ذات مؤثّر سالب، أم ذات مؤثّر موجب؛ فالكذب حقيقة، والصّدق حقيقة، والنّفاق والرّفض والتمرد حقائق كغيرها من الحقائق، والموضوعيَّة هي: قول الحقيقة، وفعل الحقيقة؛ ولذا وفقًا لمعياريّة الموضوعيَّة ليس عيبًا أن يقال للكاذب: كاذب، وللسَّارق: سارق وللصّادق: صادق، بل العيب أن لا يقال ذلك كحقيقة، هذه هي الموضوعيَّة

---

[32] . الفجر: 27 – 30.

[33] القيامة: 14.

كحقيقة لا تتبدّل، ولا تتغيّر مهما تغيّر الزَّمان، والمكان، أو تغيّر الأفراد وتبدلوا؛ نتيجة تعرُّضهم إلى مؤثّرات ومتغيّرات تابعة أو مستقلة.

وبما أنَّ الحقيقة هي ما صدق على الموضوع، إذن: ليس بالضّرورة أن تكون الموضوعيَّة منطقيَّة؛ وذلك لأنَّ معايير الحقيقة ليست هي المعايير المنطقيَّة، فمعايير الحقيقة هي الصّدق والثبات، أمّا معايير المنطق فهي الافتراض والتوقّع؛ فالإنسان من حيث الوجود وجوده حقيقة موضوعيَّة وليس وجودًا متوقَّعا، أمّا من حيث التفكير فتفكير الإنسان منطق؛ وذلك لارتباطه المترتّب على وجوده الذي به يتميّز بقدرات عقليَّة، ومعرفيّة، وفكريَّة؛ ولهذا فالحكم على أنَّ الإنسان موجود، وأنَّه مفكّر هو الحقيقة الموضوعيَّة، ولكن ليس بالضّرورة أن كلّ إنسان موجود مفكّر؛ إذ إنَّ البعض موجودون، ولكنَّهم فاقدو حاسَّة التفكّر والتذكّر التي يفترض إنَّها خاصّية إنسانيَّة، وهذا ما يجعل المنطق ليس بالضرورة أن يكون حقيقة.

في الموضوعيَّة ينطبق الحكم على المحكوم؛ حيث تطابقه مع المعطيات المثبتة بالملاحظة، أو المشاهدة، والتجربة، وإذا لم ينطبق الحكم على المحكوم فإنَّ الحالة المحكومة تحسُّ بالظلم؛ فترفض، وتطالب بالنقض، وإلّا ستتمرّد وتثور على مصدر الظّلم الذي حكمها بلا مصادق، وعندما يتطابق الحكم أو الفكرة مع الواقع تسود الموضوعيَّة، وتصبح سلوكًا أو فعلًا ماثلًا للإثبات.

ومن ثمَّ فعندما يقوم الباحث بالبحث في الظَّاهرة، أو المشكلة، قد يُطلب منه أن يتجرَّد من خصوصيّته التي تميّزه عن غيره؛ لكيلا يتأثّر الموضوع بلمساته،

ويشار إليه بالموضوعيَّة، ولكن إذا كان الأمر كذلك، هل تُعدُّ الخصوصيَّة عيبًا علميًّا يجب تلافيه، أم إنَّها تُعدُّ ميزة علميَّة ينبغي ألَّا تُهمل؟

إذا كانت الخصوصيَّة من صنعنا فقد يكون العيب فيها، وإذا كانت من صنع صانعنا؛ فمن ذا الذي يستطيع التخلُّص منها؟

وقد يتساءل البعض عن العلاقة بين الخصوصيَّة والقدرات والاستعدادات والمواهب: هل هي ذات علاقة، أم لا توجد علاقة بينها؟ فإذا كانت ذات علاقة بالإرادة، والقدرة، والاستعداد، والقيم المستمدّة من الإطار المرجعي للمجتمع، فأين موضع العيب فيها؟ وهل العيب أن تعتزّ الشخصيَّة بقيّم المجتمع الذي تنتمي إليه، وتتمسّك بإرادته؟ أم إنَّ العيب أن تنسلخ عنها كمن ينسلخ من جلده؟ وهل يعتقد فيما يكتبه المنسحبون عن ذات مجتمعهم نتيجة تأثّرهم بمعارف أفراد آخرين، أو مجتمع آخر قد يكون معادٍ لمكونات المجتمع القيميَّة من دين وعرف وعادة؟ فهل هذه هي الموضوعيَّة؟

نعم، إنَّها الموضوعيَّة التي ينادون بها، ولكن هل هذه موضوعيَّة؟

بالطبع: لا.

إذن: فما الموضوعيَّة؟

الموضوعيَّة: أن تُقدّم الحقائق كما هي لا كما ينبغي لها أن تكون عليه، فما ينبغي لها أن تكون عليه هو المطلب والأمل، وستظل الحقيقة كامنة في الموضوعيَّة إلى أن يتحقّق المطلب الذي يُقدِّمها كما هي.

إذن: الحقيقة علميًّا، هي: كشف الزّيف عن المعلومة، سواء أكانت هذه المعلومة صادقة، أم كاذبة، وأنْ تقدَّم (هي كما هي) لا كما يودُّ لها أن تكون من وجهة نظر الغير.

ولإزالة اللبس والغموض عن الموضوعيَّة ينبغي أن نفرِّق بين التزام الباحث بخطوات البحث العلمي في أثناء تقصّي المعلومات والبيانات التي تعكس حقيقة الموضوع، وشخصانية الباحث وأنانيّته التي لا تعكس حقيقة الموضوع؛ ولذلك التزام الباحث بدينه وتحيّزه إليه حقّ لا يُعد عيبًا، بل العيب ألَّا ينحاز إليه باعتباره الحقّ، فمن الموضوعيَّة أن يتميّز موضوع الباحث المسلم عن موضوعات غيره من الباحثين غير المسلمين عندما يكتبون عن الدّين الإسلامي، وفي مثل هذه الحالة من الباحث الموضوعي يا تُرى؟

وعليه:

فعلى الباحث أن يميِّز بين التزامه بمبادئ أمّته وتاريخها كحقيقة، سواء أكان تاريخًا سالبًا، أم موجبًا، أم بين هذا وذاك، وشخصانيته وأنانيته التي يودّ لها أن تكون على حساب خطوات البحث العلمي في أثناء تجميع المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج العلميَّة منها؛ فعندما يلتزم الباحث بمبادئ أمّته، ودينها، وقيمها، فإنَّه في هذه الحالة سيظل ملتزمًا بمبادئ عامَّة (ملكًا للجميع)، وإلّا هل يعقل موضوعيًّا أن يفكِّر الباحث المسلم في أثناء قيامه بمهمة البحث والدِّراسة بأنَّه غير مسلم؟ وهل الدين والثقافة، والعادات، والأعراف، أملاك لفرد بعينه حتى يُطلب منه التجرُّد منها وإلّا يوصف بعدم الموضوعيَّة؟

إذا كان الدين والعرف والقيم السائدة تُعدُّ مصادرَ للمعايير التي توضع على أساسها المقاييس العامَّة للموجب والسَّالب، والمستقيم والمعوّج والمنحرف؛ فكيف إذن يوصف الباحث المنسلخ عنها بالموضوعيَّة؟ وهكذا حال كلّ باحث عندما ينتمي أو يعتقد اتجاهًا سياسيًّا أو فكريًّا قد يصعب عليه التجرُّد منه.

ولهذا؛ فالموضوعيَّة نسبيّة وليست مطلقة؛ إذ لا مطلق إلّا من عند الله؛ ولهذا التمسُّك بها وكإنَّها المطلقة في غير محلّه، ولأنَّها نسبيّة فينبغي لها أن تمارس بمرونة لا باشتراطات وأحكام مسبقة؛ ولذا يتمُّ الاتفاق مع الدكتور/ علي عبد العاطي في قوله: "ليس هناك موضوعيَّة، بل هناك وجهات نظر تنطوي على أحكام قيميّة وتحيّز لِما ينبغي أن يكون"[34].

ومع أنّني لا أوافق على أنَّه ليست هناك موضوعيَّة، إلّا أنّني واثق من أنَّها نسبيّة؛ وذلك لارتباطها بالتجرُّد، فإذا تجرّد الباحث من أنانيّته، وعواطفه الخاصَّة التي قد تجعله في حالة تحيّز أو ميل، فلِم لا يسلك الموضوعيَّة أو يتّصف بها؟

وبما أنَّ الموضوعيَّة هي قول حقّ، فهل يُعقل أنَّ الحقّ قد انعدم قوله؟

نعم، نحن في دارِ دنيا، ونعم بيننا من يقول الحقّ؛ ولذلك تختلف شخصيّاتنا وأدوارنا التي تأخذ أمكنتها بالتساوي على دائرة خماسي تحليل القيم، وهذه المستويات القيميَّة هي:

1 . الشخصيَّة المعتدلة (الذَّاتيَّة) التي لا تميل فيها شعرة تعادل الكفّتين عندما تزن بالقسطاس المستقيم.

---

[34] علي عبد العاطي، ومحمد السرياقوسي، أساليب البحث العلمي، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1988م، ص 31.

2 ـ الشخصيَّة المنسحبة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، التي تحيد عن قول الحقّ وفعله.

3 ـ الشخصيَّة الشخصانية (الأنانيَّة)، التي لا تفكّر إلّا في أناتها، ومستقبلها، والمنفعة التي تعود عليها، ولا تولي اهتمامًا بغيرها، تطالب بحقوقها، ولا تؤدّي واجباتها، كما إنَّها لا تتحمّل المسئوليَّة.

4 ـ الشخصيَّة المنطقيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) تمارس أفعالًا منطقيَّة، وتحافظ على أنَّ كلّ شيء نسبي، إلّا إنَّها لا تتجرّد دائمًا.

5 ـ الشخصيَّة المتجرِّدة (الموضوعيَّة) تلتزم بقول الحقّ وفعله، ولا ترتضي الحياد عنه.

وترتكز الموضوعيَّة على الموضوع أوَّلا، والباحث ثانيًا؛ ولذا لا يمكن أن تكون الموضوعيَّة إنْ لم يكن هناك موضوع وباحث، وهنا يقول الدكتور/ محمَّد السرياقوسي: "إنَّ الفصل التَّام بين الذَّات الدارسة، والموضوع المدروس مستحيل؛ لِما بينهما من علاقات متبادلة تربطهما وتدمجهما في وحدة معرفية لا تمايز فيها بين ذات وموضوع"[35].

ولا شكَّ أنَّ تعرُّف الباحث على الموضوع والتزامه بالبحث في مجاله الذي يحتويه يؤدّي به إلى الموضوعيَّة، وفي المقابل الخروج عن الموضوع لا يمكن أن يؤدّي به إليها؛ ومن ثمَّ يُعدُّ الباحث هو العنصر الأساس في إبراز الموضوعيَّة، أو إخفائها، وبما أنَّه كذلك؛ فلا داعي إلى تغييب دوره، أو الإغفال عنه مع

[35] المرجع السابق، ص 44.

مراعاة خصوصيَّته التي قد تفيد كثيرًا في التعرُّف على الجديد، أو تطوير ما هو كائن؛ وذلك بما يحقّق نجاحًا للمجتمع، أو الإنسانيَّة بأسرها.

ولأنَّ الباحث هو الذي اكتشف القوانين، وصاغ النظريّات، وأسهم في المعرفة العلميَّة التي تطوّرت بها العلوم، فلا ينبغي لنا أن نغفل عن إسهاماته، وجهوده الكبيرة في التطوّر العلمي نظريًّا، وماديًّا؛ ولهذا فالذي ينبغي أن يُطمس هو الأنانيَّة، والشخصانية في الفرد التي تجعل منه شخصيّة؛ طامعة فلا تتمسّك بالبحث عن الحقيقة والالتزام بقيمها الفاضلة.

إذن: الموضوعيَّة تستوجب من الباحث أن يبتعد عن الأحكام المسبقة، أو الأخبار السماعيَّة عند دراسة الظواهر، والمشاكل، والمواضيع في العلوم الاجتماعيَّة، والإنسانيَّة، ومن الموضوعيَّة أن يلتزم الباحث بالموضوع، ولا يحيد عنه عند دراسة الظَّاهرة؛ ومن ثمَّ عليه أن يميِّز بين رغباته وآماله وافتراضاته، والنتائج التي يتمّ التوصّل إليها، والتي قد تخالف توقّعاته وافتراضاته المسبقة.

ومن الموضوعيَّة ألَّا يفرض الباحث نفسه في الموضوع، ولا يملي اشتراطاته من خلاله، وألَّا يعمِّم نتائج بحوث العيّنات في الدّراسات الاجتماعيَّة على المجتمع الذي لم تستهدفه الدِّراسة بالبحث؛ وذلك لأنَّ العيّنة لا تمثّل إلّا نفسها، ولا تكون نتائجها إلا مؤشّرات Indicators، وإذا عُمِّمت نتائجها على المجتمع الذي لم يخضع للدراسة؛ فإنَّ أحكامها تُعدُّ فاقدة للموضوعيَّة وفاقدة للمصادق؛ ولهذا موضوعيًّا لا ينبغي أن تعمّم نتائجها والأحكام المترتبة عليها على من لم تُجر عليه الدِّراسة، أو البحث.

وبما أنَّه من الموضوعيَّة أن تُقال الحقيقة؛ فلماذا يلتجئ البعض إلى إخفائها؟ ولماذا الادعاء بالموضوعيَّة في الوقت الذي يحيد البعض عن قول الحقيقة أو فعلها؟

وعليه نتساءل:

هل من الموضوعيَّة أن تُجمع المعلومات، والبيانات النظريَّة عن موضوع البحث والدِّراسة المتعلّقة بالمجتمع ككلّ، ثمّ تُقصر المعلومات الميدانية فقط على ما يتمّ جمعه من معلومات أو بيانات من العيّنة؟ هذه من دون شكّ ليست الموضوعيَّة، بل الموضوعيَّة أن تتماثل المعلومات في المجال النّظري مع المجال الميداني عندما تكون الدِّراسة أو البحث يتكوّن من جانبين: (نظري، وميداني، أو معياري)، أمّا أن تكون المعلومات النظريَّة واسعة، وقد تمتد إلى زمن بعيد من التَّاريخ، وتحتوي على دراسة المجتمع بكامله، ثمّ تأتي البحوث الميدانية وتُضيّق على عيّنة محدودة؛ فهذا يدلّ على عدم الموضوعيَّة أو انعدامها.

وعليه: فالموضوعيَّة حقائق، وليست تنبؤات؛ التنبؤات قد تقع كما هو متنبّأ بها، وقد لا تقع كذلك، أمّا الموضوعيَّة فلها مصادق، ويمكن إثباتها، والبرهنة على وجودها، والتعرف على الشخصيَّة التي تتّصف بها؛ ولذا على الباحث ألَّا يخرج عن الموضوع قيد البحث ووفقًا لمعطياته دون الالتجاء إلى التنبؤات Prediction التي قد لا يكون لها سندٌ على أرض الواقع[36].

[36] W. H Theory construction and the problem of objectivity; Symposium sociological theory Publishers New York P. 504.

إذن: الموضوعيَّة لا اشتراطات عليها؛ لأنَّ الاشتراطات أثقال وقيود، وإذا كانت الموضوعيَّة ذات أثقال وقيود على الحقيقة فإنَّها ستكون على صفة الانحيازيّة، وإذا كانت كذلك فهي لا تعدّ موضوعيَّة.

وعليه: فإنَّ للموضوعيَّة شرط ولا شرط عليها، وشرطها: أن تتوافر الإرادة التي تُمكّن الفرد من قول الحقّ بكلّ شفافيّة؛ وبالتالي: عندما تنعدم الإرادة تنعدم الموضوعيَّة، وبما أنَّ الإرادة شرط لتحقيق الموضوعيَّة، والإرادة حرّة، إذن: لا يمكن لأحدٍ أن يتّصف بالموضوعيَّة ما لم يكن حرًّا (لا شروط تقيّده).

ولهذا فالاشتراطات قد تكون قيدًا، والموضوعيَّة تتطلَّب فكّ القيد، وتحرّض على فكِّه بإرادة، أو كسره بالقوَّة؛ ولأنَّ الاشتراطات قيودٌ تستوجب الاتباع، فإنَّ كلمة (يجب) فيها إجبار، أو إصرار على التقيّد بما تحتويه كلمة (يجب) من قيود، كأن يقال لك: يجب أن تتخلّص من خصوصيّتك (بما تختلف به عن الآخرين أو تمتاز) وأن تتخلى عن ثقافتك، ودينك، وتقاليدك؛ فإذا كانت الموضوعيَّة هكذا مبنيّة على كلمة يجب؛ فمن صاحب الأحقّية في اتخاذ هذا القرار الإجباري لكي نطيع أمره وننتهي بنواهيه؟ وهل إذا قبلنا بهذا الإجبار تكون بحوثنا حرّة ذات سيادة؟ وكيف يمكن للباحث أن يكون حرًّا وهو مقيدٌ بكلمة (يجب) واشتراطاتها؟

ولذا؛ تُعدّ الموضوعيَّة نزاهة في الرَّأي، والأسلوب، أو المنهج المتّبع عند سبر أغوار الحقائق العلميَّة، وتحليلها، وتفسيرها؛ ولذلك ينبغي للأحكام العلميَّة أن تكون نسبيّة، وليست قطعيَّة ومطلقة، فإذا كانت النسبيّة نظريَّة مثبتة في العلوم الطبيعيَّة، ألا يكون الأولى تصديقها والعمل بها في العلوم الاجتماعيَّة؟

وإلّا هل هناك من يعتقد أنَّ نظريَّة النسبيّة لا تعتمد على الموضوعيَّة في قوانينها؟ وإذا كان الوصول إلى نظريَّة النسبيّة في أساسه هو الاعتماد على الموضوعيَّة في البحث العملي، ألّا تكون الموضوعيَّة في أساسها هي الأخرى نسبيّة؟

وفي نظريَّة التقريب الإحصائي لا وجود للمطلق إلّا الذي هو خارج مجال قدراتنا البشريَّة، وبالتّالي في حالة إجراء العمليات الحسابية، سواء بالجمع، أو الطرح لا يتمُّ الانتقال من كمٍّ إلى كمٍّ إلّا بالتقريب الحسابي، فعلى سبيل المثال: الانتقال من 1 إلى 2 يحتاج إلى كمٍّ من الكسور كجزيئات مترابطة تُجمع بعد الواحد الحسابي لكي نصل إلى العدد 2؛ ولذا لا يتمّ الانتقال إلى العدد 3 ثلاثة إلَّا بتقريب حسابي، وإلّا لا يمكن الوصول إليها حتى النّهاية؛ ولهذا عرفنا 1، 01.، 001.، 0001.، 00001.، 000001.، 0000001.، وهكذا لا يمكن الوصول إلى العدد 2 إلّا بالتقريب الحسابي؛ وذلك لعدم وجود الأحكام المطلقة إحصائيًّا، وهذا يجعلنا نؤكّد أنَّه لا وجود للموضوعيَّة المطلقة، بل الوجود للموضوعيَّة النسبيّة؛ وبناء على ذلك أتساءل: هل من الموضوعيَّة أن يتحرّر فكر الإنسان وعقله من القيود والموانع، أم من الموضوعيَّة أن يُقيَّد، أم أنَّ كلّ شيء نسبي؟

أقول:

الموضوعيَّة أسلوبٌ معياريٌّ علائقيٌّ يتكوّن من أحكام لا ميل فيها، ولا انحياز لأحدٍ على حِساب آخر، ترى الأمور برؤية محايدة بها يقال الحقّ ويُحقّ، لا تؤمن بالأحكام المسبقة، بل ترى أن تُخضع الأمر إلى القياس، والنقد،

والمقارنة، والمحاجَّة، والتفكيك، والتركيب من أجل البناء الذي يقوّي العلاقات بين الأنا والآخر.

ولهذا تُعدّ الشخصيَّة الموضوعيَّة المفردة الأولى في مجتمع الفكرة، مجتمع (النَّاس متساوون) بغض النّظر عن أجناسهم، وثقافاتهم، وأعرافهم، ومعتقداتهم فهم أناس متساوون في ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسئوليَّات؛ وبالتَّالي فمجتمع الفكرة هو المجتمع الموضوعي؛ ولأجل ذلك يجب أن تكون الفكرة سليمة من العيوب، والمنتميين إليها أو المتمسكين بها هم الآخرون يخلون من العيوب؛ عيوب التحيّز، والتعصّب، والتفرّق؛ حتى يكونوا على حقٍّ في آرائهم وأفعالهم وتصرّفاتهم.

وعليه: تعد الكتابة والمحاورة برؤية الموضوعيَّة هي كتابة ومحاورة على أثر معرفي، وبما إنَّها ذات أثر معرفي؛ فهي ذات تراكمٍ عامٍّ من المسموع، والمشاهد، والملاحظ، والملموس، والمذاق، والمشموم، سواء أكانت هذه المعارف من مكوّن كمي، أم إنَّها من مكوّن كيفي.

ولأنَّ المعرفة تتكوّن من مجموع ما يلاحظ، وما تدركه الحواس؛ فهي إذن: نسبية التكوين؛ ولهذا تُعدّ نسبة من معارفنا التي عرفناها عن طريق حاسَّة السَّمع، وعن طريق حاسَّة اللمس، وبقيّة الحواس الأخرى هي معارف نسبيّة؛ ولأنَّ الموضوعيَّة لن تحكم على الأشياء إلّا وفقًا لِما يتوافر من معرفة، والمعرفة بطبيعة الحال نسبيّة؛ لذا فالموضوعيَّة لن تخرج هي الأخرى عن دائرة النسبيّة، ودائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع.

والحمد لله ربِّ العالمين

صدر للمؤلّف

صدر للمؤلّف الدكتور عقيل حسين: 92 بحثا نشرت داخل ليبيا، وخارجها.

صدر له (154) مؤلّفا منها: خمس موسوعات.

أشرف، وناقش 83 رسالة ماجستير، ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة، والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميَّات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية، والتركية.

المؤلّفات

1 ـ مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط، طرابلس ليبيا، 1989م.

2 ـ الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، 1992م.

3ـ فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات الجأ، 1995م.

4 ـ منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، منشورات الجأ، مالطا، 1996م.

5 ـ سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، منشورات الجأ، مالطا، 1997م.

6 ـ المفاهيم العلمية دراسة في فلسفة التحليل، المؤسسة العربية للنشر وإبداع، الدار البيضاء، 1999م.

7 ـ البستان الحلم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1999م.

8 ـ التصنيف القيمي للعولمة، منشورات الجأ، مالطا، 2001م.

9 ـ الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد)، دار الجأ، مالطا، 2001م.

10 ـ نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.

11 ـ خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

12 ـ منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

13 ـ خدمة الفرد قيم وحداثة، دار الحكمة، 2006م.

14 ـ خدمة الجماعة رؤية قيمية معاصرة، دار الحكمة، 2006م.

15 ـ البرمجية القيمية لمهنة الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

16 ـ البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

17 ـ البرمجية القيمية في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

18. الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

19 ـ البرمجية القيمية في خدمة الفرد، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

20 ـ مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

21 ـ المقدمة في أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت ـ دمشق، 2009م.

22 ـ موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2009م.

23 ـ ألستم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

24 ـ مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

25 ـ خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

26 ـ قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

27 ـ أسماء حُسنى غير الأسماء الحسنى، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

28 ـ آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

29 ـ نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

30 ـ إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

31 ـ إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

32 ـ شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

33 ـ يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

34 ـ داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

35 ـ يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

36 ـ أيوب واليسع وذو الكفل وإلياس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

37 ـ موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

38 ـ عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

39 ـ محمَّد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

40 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

41 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، ادريس ويعقوب ويوسف، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

42 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع والياس، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

43 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

44 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

45 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ولوط، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

46 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

47 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

48 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمَّد، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

49 . موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

50 . موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

51 . التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

52 . ألسنا أمةً وسطا، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011م.

53 . المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011م.

54 ـ الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

55 ـ الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.

56 ـ سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر للطباعة والنشر، بيروت: 2011م.

57 ـ خريف السُّلطان (الرَّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

58 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم إقداميّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

59 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تدبّرية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

60 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

61 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

62 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

63 . من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

64 . من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

65 . من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

66 . من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

67 . من قيم القرآن (قيم مرجعيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

68 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسليمية) شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

69 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسامح)، شركة الملتقي للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

70 . من قيم القرآن الكريم (قيم تيقُّنيّة)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

71 . الرفض استشعار حرية، دار الملتقى، بيروت، 2011م.

72 . تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، شركة الملتقى، بيروت، 2011م.

73 . ربيع النّاس (من الإصلاح إلى الحلّ) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.

74 . موسوعة القيم من القرآن الكريم، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2012م

75 . أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ودار المختار طرابلس، 2013م.

76 . وماذا بعد القذافي؟ المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

77 . ثورات الرّبيع العربي (ماذا بعد؟) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

78 . العزل السياسي بين حرمان وهيمنة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

79 . السياسة بين خلاف واختلاف، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 3014.

80 . الهويّة الوطنية بين متوقّع وغير متوقّع، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014.

81 . العفو العام والمصالحة الوطنية، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

82 . فوضى الحلّ، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

83 ـ بسم الله بداية ونهاية، القاهرة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، 2015.

84 ـ من معجزات الكون (خَلق ـ نشوء ـ ارتقاء)، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م.

85 ـ مقدّمة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

86 ـ موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

87 ـ آدم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

88 ـ إدريس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

89 ـ نوح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م 89 ـ

90 ـ هود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

91 ـ صالح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

92 . لوط من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

93 . إبراهيم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

94 . إسماعيل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

95 . إسحاق من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

96 . يعقوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

97 . يوسف من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

98 . شعيب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

99 . أيوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

100. ذو الكفل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

101 . يونس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

102 . موسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

103 . هارون من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

104 . إلياس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

105 . اليسع من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

106 . داوود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

107 . سليمان من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

108 . زكريا من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

109 . يحيى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

110 عيسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

111 ـ محمّد من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

112 ـ الدّعاء ومفاتيحه، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2017م.

113 ـ صُنع المستقبل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

114 ـ الفاعلون من الإرادة إلى الفعل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

115 ـ مبادئ التنمية البشرية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

116 ـ من الفِكَر إلى الفِكْر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

117 ـ التهيؤ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

118 ـ منابع الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

119 ـ الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

120 ـ المبادئ الرئيسة للسياسات الرّفيعة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2018م.

121 ـ تحدّي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

122 ـ الواحدية من الخلق إلى البعث، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

123 ـ مبادئ تحدي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

124 ـ المعلومة الصائبة تصحح الخاطئة (من الخوف إلى الإرهاب) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

125 ـ الممكن (متوقّع وغير متوقّع) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

126 ـ مبادئ فكّ التأزّمات، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

127 ـ الأهداف المهنيّة ودور الأخصائي الاجتماعي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

128 ـ تصحيحا للمفاهيم (فاحذروا)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

129 ـ العدل لا وسطية ولا تطرف، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

130 ـ غرس الثّقة (مبدأ الخدمة الاجتماعيَّة)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

131 ـ مفاهيم الصّلاة والتسليم على الأنبياء، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2018م.

132 ـ الخدمة الاجتماعيَّة (قواعد ومبادئ قيميّة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

133 – كيفيّة استطلاع الدراسات السَّابقة مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

134 – الخدمة الاجتماعيَّة (تحليل المفهوم ودراسة الحالة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

135 – الخدمة الاجتماعيَّة (مبادي واهداف قيمية) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

136 – الخدمة الاجتماعيَّة (مفاهيم مصطلحات)، مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

137 – التنمية البشرية (كيف تتحدّى الصّعاب وتصنع مستقبلًا)، مكتبة القاضي، القاهرة، 2018م.

138 – مبادئ الخدمة الاجتماعيَّة (تحدّي الصّعاب وإحداث النُّقلة) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

139 _ الإرهاب بين خائف ومخيف، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

140 _ التطرُّف من الإرادة إلى الفعل، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

141 _ البحث العلمي (المنهج والطريقة) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

142 _ العدل ينسف الظلم، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

143 _ تقويض الإرادة، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

144 _ القوَّة تفكّ التأزُّمات، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

145 _ إحداث النُّقلة تحدٍّ، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

146 _ نيل المأمول قمَّة، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

147 _ نحو النظريَّة خلقًا، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

148 _ نحو النظريَّة نشوء، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

149 _ نحو النظريَّة ارتقاء، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

150 – الخلاف (في دائرة التاريخ) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

151- القواعد المنهجية للباحث الاجتماعي والقانوني، القاهرة: دار القاضي، 2220.

152 – قواعد البحث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2020م.

153 –كسر الوهم، القاهرة: مكتبة القاضي، 2021م.

154 – المنهج العلمي وإحداث النُّقلة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2021م.

155 – خطوات البحث العلمي وصناعة الأمل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2021م.

156 – وسائل التأهُّب للبحث العلمي، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2021م.

المؤلّف في سطور

أ د. عقيل حسين عقيل

مواليد ليبيا 1953م

بكالوريوس آداب 1976م بدرجة الشّرف الأولى جامعة الفاتح (طرابلس).

ماجستير تربية وتنمية بشرية جامعة جورج واشنطن 1981م مع درجة الشّرف.

. دكتوراه في الخدمة الاجتماعيَّة.

. أستاذ بجامعة الفاتح كلية الآداب (طرابلس).

. شغل منصب أمين تعليم بلدية طرابلس (1986 . 1990).

. انتخب من قبل مؤتمر الشعب العام مفتشا عامّا لقطاع الشؤون الاجتماعيَّة، ثمّ كلّف بالتفتيش على وزارتي التعليم العام والتعليم العالي 2006م.

. شغل منصب أمين التعليم العالي (وزيرا) 2007 . 2009م.

. انتخب أمينا عاما للتنمية البشرية بأمانة مؤتمر الشّعب العام 2009م.

. صدر للمؤلّف 92 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

. صدر له (156) مؤلّفا منها خمس موسوعات.

. أشرف وناقش 83 رسالة ماجستير ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثيَّة:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية والتركية.

الموقع الإلكتروني: (موقع الدكتور عقيل حسين عقيل)

أو: Dr-Aqeel.com